الدورة العادية الأولى 2014 . 2015
المدة النيابية الأولى 2014 . 2019

الجلسة الثانية عشرة | 12 | الأربعاء 04 فيفري 2015

المحتوى

1)افتتاح الجلسة..... 374
2) بيان السيد رئيس الحكومة حول برنامج عمل الحكومة الجديدة..... 374
3) تقديم قائمة أعضاء الحكومة المقترحة..... 380
4)النقاش العام حول منح الثقة للحكومة المقترحة..... 381
5) استئناف الجلسة مواصلة النقاش العام..... 396
6) استئناف الجلسة ومواصلة النقاش العام..... 409
7) رفع الجلسة..... 425

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة والربع من صباح يوم الأربعاء 04 فيفري 2015 برئاسة السيد محمد الناصر رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك للتصويت لمنح الثقة للحكومة.

(في بداية الجلسة تمت تلاوة آيات بيّنات من الذكر الحكيم ثم الاستماع إلى النشيد الوطني)

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد رئيس الحكومة المكلف،

السادة أعضاء الحكومة المقترحون،

حضرات الزميلات والزملاء الأعزاء،

نجتمع اليوم في هذه الجلسة المتميزة المخصصة لمنح الثقة للحكومة، وهو موعد ينتظره شعبنا بفارغ الصبر رغبة منه في إنهاء المسار الانتقالي وتركيز المؤسسات الدائمة والمستقرة بعد أن تمكنت تونس بفضل يقظة الشعب ووعي قياداتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبمشاركة المجتمع المدني من تحقيق التوافق والخروج من الأزمات التي عانت منها البلاد ونحن اليوم بفضل الله نكمل سلسة الاستحقاقات الضرورية لإرساء مؤسسات الدولة المستقرة والدائمة حسبما ضبطها الدستور بعد أن نجحت تونس في إجراء المحطات الانتخابية.

ونتولى اليوم النظر في تركيبة الحكومة وفي برنامجها وفي مدى قدرتها على الاستجابة لانتظارات الشعب وتطلعات المواطنين إلى الأمن والاستقرار وتحسين ظروف العيش وتوفير موارد الرزق وتحقيق التنمية الشاملة.

والآن أرجو من السيد رئيس الحكومة المكلف أن يتفضل بتقديم برنامج الحكومة وتقديم الفريق الحكومي.

بيان السيد رئيس الحكومة حول برنامج عمل الحكومة الجديدة

السيد الحبيب الصيد، رئيس الحكومة

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

يطيب لي في البداية أن أتقدم إليكم بأحر التهاني على الثقة التي وضعها الشعب فيكم بانتخابكم لعضوية أول مجلس نيابي للجمهورية الثانية ويشرفني، تبعا لتكليفي من طرف السيد رئيس الجمهورية بتكوين الحكومة، أن أتولى عرض تركيبتها وبرنامج عملها لنيل ثقة مجلسكم الموقر.

ويتوج عرض تركيبة الحكومة وبرنامجها مشاورات مكثفة ومعمقة مع عديد الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية ومكونات المجتمع المدني خصّصت لعرض التصورات والمقترحات حول برنامج عمل الحكومة وهيكلتها واستحقاقات الفترة القادمة.

ويأتي تقديم الحكومة الجديدة بُعيد الانتخابات التشريعية والرئاسية التي كانت انتخابات حرة وشفافة آلت الكلمة الأخيرة فيها للشعب باعتباره صاحب السيادة وقبل الجميع بنتائجها وأشاد العالم بها.

كما يأتي عرض تركيبة الحكومة عقب تسلم أول رئيس للجمهورية الثانية لمهامه في أجواء حضارية منعشة تكرّس التداول السلمي على السلطة وتقدم للعالم صورة مشرقة عن بلادنا وشعبها ونخبها وقياداتها السياسية.

ولا يفوتني في هذا السياق أن أثني على جهود كل من ساهم في تأمين وصول بلادنا إلى انتخابات عامة جرت وفق معايير النزاهة والمصداقية وجسمت إرادة الشعب وانتقلت ببلادنا من مرحلة المؤسسات المؤقتة إلى مرحلة المؤسسات الدائمة. وأخص بالذكر الرباعي الراعي للحوار الوطني بجميع مكوّناته، الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، عمادة المحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان إلى جانب الحكومة المتخلية برئاسة السيد المهدي جمعة والهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومختلف الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني ولا سيما المنظمات والجمعيات المهتمة بالانتخابات ومؤسسات الإعلام الوطني.

ولا يفوتني أن أثني على دور المجلس الوطني التأسيسي، كما أتوجه بالشكر لكافة الحكومات المتعاقبة منذ أحداث 14 جانفي 2011. وما كان لكل هذا أن يتحقق لو لا ثورة 17 ديسمبر، 14 جانفي التي اكتست طابعا متفردا في محيطنا الإقليمي والدولي، ثورة تونسية المنشإ، كونية القيم، ثورة سلمية أنجزها الشباب وساهمت فيها مختلف الفئات والجهات.

ونستحضر في هذه اللحظات تضحيات كافة شهداء الوطن وكل شهداء ثورة 17 ديسمبر، 14 جانفي الذين سقوا بدمائهم الزكية شجرة الحرية والديمقراطية وعبّدوا طريق العزة والكرامة، فتحية وفاء للشهداء الأبرار في كل ربوع الوطن، وتحية وفاء للشهيد لطفي نقض وتحية إكبار لروح الشهيد شكري بلعيد وتحية إجلال لروح الشهيد محمد البراهمي. وأؤكد في هذا السياق أننا سنبذل قصار الجهد للكشف عن ملابسات جريمتي اغتيال هذين المناضلين الكبيرين. تحية عرفان بالجميل كذلك لأرواح شهداء المؤسستين الأمنية والعسكرية فبفضل هؤلاء جميعا نعيش اليوم هذه المحطة الفارقة في تاريخ تونس المستقلة ونفاخر بالاستثناء التونسي الذي أبهر الأشقاء والأصدقاء، وهي مناسبة لنؤكد أننا على درب تجسيم القيم التي استشهدوا من أجلها سائرون وبالعهد موفون وللأمانة حافظون. كما أنها مناسبة لنؤكد تعهدنا بأن نشمل عائلات الشهداء بما هي جديرة به من عناية وإحاطة وتكريم وسنحرص كذلك على متابعة أوضاع جرحى الثورة وتدعيم العناية بهم.

ويتنزل في هذا السياق إحداث كتابة دولة تعنى بشهداء وجرحى الثورة وشهداء وجرحى المؤسستين الأمنية والعسكرية وعائلاتهم. ونقولها بصوت عال إننا سنظل أوفياء لتضحيات الشهداء ولأهداف ثورة الحرية والكرامة وأن تونس قد قطعت نهائيا بدون رجعة مع التسلط والاستبداد. كما سنبذل قصار الجهد لتأمين مقومات العيش الكريم لكافة التونسيات

والتونسيين دون حيف أو إقصاء بعد أن حققنا هدف الحرية التي أصبحت ملكا مشاعا بين الجميع يضمنها الدستور وتحرسها الأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني والإعلام وتحميها الدولة ومؤسساتها. وسنعمل على فض الملفات الاجتماعية العالقة في أقرب الآجال بما يوفر المناخ الملائم للانقطاع التام للعمل والتفرغ لكسب الرهانات القائمة.

إن الحفاظ على المسار الديمقراطي وتعزيزه وصيانة الحريات العامة والفردية واحترام حقوق الإنسان بكافة أبعادها وتجلياتها وتكريس سلطان القانون الذي تسري أحكامه على الجميع دون تمييز أو محاباة وإنما هي في صميم خياراتنا والتزاماتنا التي لا محيد عنها ولا تفريط فيها.

ومن ضمن أبرز ثوابتنا كذلك مقاومة كل أشكال الفساد والمحسوبية واستغلال النفوذ وتجاوز القانون وتجسيد مبادئ الحوكمة الرشيدة والمساءلة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

لقد راعينا في تركيبة الحكومة مقومات الجدوى ومتطلبات المرحلة، فهي حكومة قوامها الكفاءة والفاعلية وهي حكومة تتسم بحضور مشرّف للعنصر النسائي وهو ما يليق بما بلغته المرأة التونسية من منزلة راقية على كافة المستويات وبما برهنت عليه من كفاءة عالية في شتى المجالات وفي كل مناحي الحياة.

كما أنها حكومة تتسم بحضور مشرف للشباب في تركيبتها وهي حكومة منطلقها ومبتغاها خدمة تونس وتحقيق تطلعات المجموعة الوطنية وفق تمشّ واضح المعالم ورزنامة مضبوطة وأهداف دقيقة.

وحرصا على تأمين مقومات الانطلاق المباشر في العمل والإنجاز والمعالجة السريعة للأوضاع المستعجلة فقد خيرنا عدم إدخال تعديلات جذرية على الهيكلة المتعارف عليها للحكومة على أن يتم ذلك بالتدرج وفقا لما قد يتجلى من الاستحقاقات في المجالات ذات الصلة. وقد حرصنا بالتوازي على مزيد إحكام هيكلة الحكومة في عدد من القطاعات الهامة خاصة منها على سبيل الذكر تدعيم الاهتمام بالشؤون المحلية والارتقاء بأوضاع الفئات الهشة ومقاومة الفقر والخصاصة وضمان أوفر عوامل الإدماج الاجتماعي ودعم الإحاطة بمواطنينا في الخارج إلى جانب تعزيز الحوكمة الرشيدة ودعم الإصلاح الجبائي وتحسين منظومة الاستخلاص فضلا عن إيلاء الأهمية اللازمة للاقتصاد الرقمي وتطوير إطار العلاقة والتفاعل مع المجتمع المدني.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

حرصا على ضمان أوفر عوامل النجاعة والمردودية وتماشيا مع انتظارات وتطلعات المجموعة الوطنية وتفاعلا مع تصورات ومقترحات الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية اعتمدنا بالنسبة إلى برنامج الحكومة للفترة المقبلة منهجية قوامها إقرار إجراءات عاجلة وفورية وتدابير متوسطة وطويلة المدى تقتضي إصلاحات هيكلية وعميقة سنسعى إلى أن تكون محلّ أوسع وفاق ممكن.

ومن أوكد الأولويات والاستحقاقات العاجلة المطروحة على الحكومة استكمال مقومات بسط الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب باعتبار ذلك شرطا جوهريا لصيانة المسار الديمقراطي وحماية مجتمعنا وتعزيز الثقة في الحاضر والمستقبل.

وبقدر الوعي بحجم التحديات المطروحة في هذا المجال خاصة بالنظر إلى الأوضاع في محيطنا القريب والبعيد وما تتسم به من اضطرابات ومظاهر عنف وفوضى فإننا مقرّون العزم على تعزيز الإجراءات والتدابير والآليات الكفيلة بحفظ أمن بلادنا والتوقي من كل أشكال الجريمة والتصدي الناجع لكل مظاهر الغلوّ والتطرف والعنف ونتطلع في هذا المجال إلى الإسراع بالمصادقة على القانون المتعلق بمقاومة الإرهاب في أقرب الآجال.

وإذ نحيي الجهود الجبارة التي تبذلها المؤسستين الأمنية والعسكرية للقضاء على دابر الإرهاب والدفاع عن الوطن وحماية الأرواح والممتلكات فإننا سنواصل تمكين الوحدات الأمنية والعسكرية من المعدات الملائمة لتدعيم قدراتها العمليّاتية وتعزيز فاعليتها وتأمين جاهزيتها المستمرة للتحرك السريع والارتقاء بقدراتها على الردع والتدخل الميداني الناجع عند الاقتضاء. ونأمل أن تشهد الفترة القريبة القادمة استكمال النظر في قانون حماية الأمنيين وإدخاله حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن.

كما سنعمل على تعزيز قدرات أعوان الديوانة والحماية المدنية والسجون بما يتيح لهم الاضطلاع بدورهم بأكثر نجاعة وفاعلية. وسنحرص كذلك على تكثيف التعاون والتنسيق مع البلدان الشقيقة المجاورة لدعم تأمين المناطق الحدودية المشتركة ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

انطلاقا من أن الحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطنين ومكافحة الاحتكار والمضاربة تمثل إحدى الاستحقاقات الملحة فإننا سنبادر باتخاذ التدابير الكفيلة بالتحكم في الأسعار وتنظيم السوق ومقاومة التهريب والعمل على ترشيد أسعار المواد الغذائية الطازجة.

كما سنحرص على وضع أهداف مرحلية بالتنسيق مع الهياكل المهنية للإنتاج والتوزيع والتزويد بالمواد الاستهلاكية الأكثر رواجا وسنعمل كذلك على تفعيل اللجنة الوطنية واللجان الجهوية للتحكم في الأسعار. وسنتولى إرساء منظومة معلوماتية لمتابعة أسعار المواد الغذائية الطازجة في أسواق الجملة وذلك بالتنسيق بين الوزارات والمجامع المهنية المعنية وسنلجأ إن اقتضى الأمر إلى تطبيق الفصل الرابع من قانون الأسعار والمنافسة الذي يتيح تجميد الأسعار غير المؤطرة لمدة ستة أشهر لمقاومة الزيادات المشطة في الأسعار.

ويمثل التصدي لآفة التجارة الموازية من ناحية أخرى ضرورة قصوى باعتبارها بلغت حدا ينذر بعواقب وخيمة إذا لم يتم الإسراع باتخاذ التدابير الصارمة. ونتعهد في هذا السياق بمضاعفة الجهد لمقاومة هذه الآفة وتقليصها إلى أدنى حدّ ممكن وذلك عبر تكثيف المراقبة في المراكز الحدودية وفي الأسواق وإحكام تطبيق الإجراءات القانونية والترتيبية ذات الصلة.

وإننا نعوّل على تظافر جهود كافة الهياكل الإدارية والمهنية المعنية لمحاصرة ظاهرة التجارة الموازية التي تبعث على الانشغال وتهدد نسيجنا الصناعي وأسواقنا المنظمة فضلا عن تبعاتها الصحية والبيئية.

وإلى جانب ذلك سنحرص على إدماج متعاطي الأنشطة غير المهيكلة في المنظومة القانونية والسعي إلى إيجاد الحلول المناسبة للوضعيات الاجتماعية بالنسبة إلى الأشخاص من ضعاف الحال الذين يتعاطون التجارة في المسالك غير المنظمة.

ومن البديهي أن المعالجة الجذرية لهذه الظاهرة تقتضي إلى جانب تكثيف المراقبة وتطبيق التدابير القانونية توسيع دائرة التدخلات الميدانية وتوخي خطة متكاملة من مكوناتها تنمية المناطق الحدودية ودفع الاستثمار فيها وإحداث المشاريع المنتجة ومقاومة البطالة.

ومن ضمن الأولويات العاجلة كذلك تحسين إطار العيش ومعالجة الترسبات والإشكاليات القائمة التي كانت لها آثار وتبعات سلبية على نوعية الحياة، وسنعمل في هذا الشأن على تنظيم حملة وطنية شاملة للنظافة والعناية بالبيئة برفع ما تراكم من فضلات ونفايات والتصدي الناجع لكل المظاهر المخلة بتوازن البيئة وردع المخالفين للتراتيب البلدية ولمقتضيات سلامة المحيط. كما سنطلق حملة لتهذيب الأحياء الشعبية والبناءات والمنشآت العمومية من مدارس ومعاهد ومستشفيات فضلا عن صيانة وتهذيب الطرقات والمسالك الريفية.

ويبقى النهوض بالعمل البلدي في هذا السياق من أوكد الأولويات المطروحة لارتباطه العضوي بحياة المواطن اليومية ونوعية حياته لذلك سنركز الجهود على تفعيل النيابات الخصوصية في انتظار الانتخابات البلدية القادمة. وسنتولى متابعة عملها بصفة دقيقة وتقييمها واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة كلما لوحظ تهاون أو تقصير وسنسعى من ناحية أخرى إلى الشروع في القيام بجرد للأراضي المحاذية للأحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية العالية بالمدن الداخلية لاقتنائها وتخصيصها لإنجاز مقاسم ذات صبغة اجتماعية بما يحدّ من مزيد تنامي ظاهرة البناءات الفوضوية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

إذا كان إقرار المشاريع في مجالات البنية الأساسية والمرافق العمومية والخدمات الجماعية يعدّ شرطا أساسيا لدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين ظروف العيش فإن تحقيق الأهداف المرجوة يقتضي تسريع وتيرة تجسيم هذه المشاريع وتلافي العراقيل والتعطيلات. ويتضح من خلال متابعة سير إنجاز المشاريع التي تم إقرارها في عديد الجهات أن الكثير منها بقي معطلا ومتعثرا، كما أن الاعتمادات المخصصة لهذه المشاريع بقيت مجمدة في العديد من الحالات نتيجة عدم التوصل لأسباب مختلفة إلى صرفها وعلى هذا الأساس فإن من ضمن الأولويات المطروحة معالجة هذه الإشكاليات من خلال الإسراع بتجاوز العراقيل والتعطيلات التي حالت دون إنجاز المشاريع المبرمجة.

وإننا نعوّل على السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب ليساهموا من ناحيتهم في مجهود تجاوز تعطل إنجاز المشاريع المعنية وتيسير إدخالها حيز التنفيذ الفعلي ودفع عجلة التنمية.

ومن ضمن الاستحقاقات العاجلة كذلك العمل على تأمين أوفر مقومات نجاح الموسم السياحي الذي هو على الأبواب. وسيتم في هذا المضمار حفز المهنيين في هذا القطاع على الانطلاق في عملية صيانة وتعهد المنشآت الفندقية وسائر المؤسسات السياحية وتكثيف الجهود لتحسين الخدمات وذلك إلى جانب تنظيف وتعهد المسالك السياحية.

كما سنتعاون مع أهل المهنة لإطلاق حملة تسويقية وترويجية واستثمار المناخ الجديد الذي تعيشه بلادنا في ضوء نجاحها المتميز في كسب رهان الانتقال الديمقراطي بما عزز مكانتها وسمعتها على أوسع نطاق وهو ما يؤهلها إلى أن تكون بحق نموذجا يشجع القاصي والداني على اكتشافه.

كما سيتم اتخاذ الإجراءات الضرورية لدعم انطلاقة الموسم الفلاحي خاصة بعد نزول الغيث النافع خلال الأيام الأخيرة.

وانطلاقا من أن كسب رهان العمل التنموي بمختلف مجالاته ومضامينه يقتضي الاستشراف والتخطيط المحكم فإننا سنتولى إعداد وثيقة توجيهية للمخطط يغطي السنوات الخمس القادمة يتمّ عرضها على استشارة واسعة وعلى ضوء هذه الاستشارة يتمّ الانطلاق فعليا في إعداد مشروع المخطط، على أن يتمّ تنظيم ندوة دولية خلال الثلاثية الأخيرة من سنة 2015 لعرض مضمونه الأولي وخاصة المشاريع الكبرى المهيكلة على مؤسسات التمويل.

وحرصا على مزيد الإحاطة بالفئات الضعيفة سيتمّ بداية من شهر أفريل القادم الترفيع في المنحة المسندة للعائلات المعوزة من 120 إلى 150 دينارا وسيشمل هذا الإجراء 230 ألف عائلة معوزة.

وعلى صعيد آخر، وحرصا على تجاوز التعقيدات وبطء التدابير المتعلقة بمعالجة مديونية قطاع الفلاحة والصيد البحري سيتمّ إلغاء كل الإجراءات الإدارية المتعلقة بتخلي الدولة عن القروض المسندة لصغار الفلاحين والبحارة وذلك بالنسبة إلى من لا يتجاوز أصل الدين لكل واحد منهم 2000 دينار وبالتالي فإن التخلي عن هذه الديون سيكون بصفة فورية من قبل البنوك دون مطالب فردية ودون المرور باللجان الجهوية وسينتفع بهذا الإجراء حوالي 42500 فلاح وبحّار.

وسنحرص بالتشاور مع الأطراف الاجتماعية على اعتماد منهجية للمفاوضات الجماعية تفضي إلى اتفاق يمتد على سنتين أو ثلاث سنوات بما يمكن من الحفاظ على مناخ السلم الاجتماعية والتفرغ للعمل والإنتاج والزيادة في الثروة الوطنية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

تلك بعض ملامح مضامين الإجراءات العاجلة التي سيتمّ الشروع في تنفيذها بصفة فورية وسيتم إعلام المجلس بمدى تقدم إنجازها بعد مرور مائة يوم، وسيتولّى كل وزير في أجل أقصاه عشرة أيام من مباشرته لمهامه تقديم رزنامة محددة لتجسيم الإجراءات العاجلة كل في مجال اختصاصه بكامل الدقة والنجاعة.

وبقدر الحاجة إلى إجراءات فورية لمجابهة الإشكاليات والقضايا الملحة والمستعجلة فإن بلادنا تواجه جملة من القضايا والتحديات التي تتطلب إصلاحات هيكلية تنطلق من تشخيص دقيق لهذه القضايا والتحديات وتبلور الحلول الناجعة لمعالجتها بما يؤمّن انطلاقة اقتصادية واجتماعية جديدة تستجيب لإنتظارات المجموعة الوطنية وتطلعاتها.

وسعيا إلى تأمين أفضل الشروط للنهوض بالقطاعات الإستراتيجية واكسابها القيمة المضافة المرجوة والارتقاء بها إلى مستوى تطلعات المجموعة الوطنية فإننا نعتزم إحداث لجان وطنية للإصلاحات الكبرى تضمّ أهل الخبرة والاختصاص من الكفاءات الوطنية وممثلي الأحزاب السياسية والمنظمات ومكوّنات المجتمع المدني، وستعنى هذه اللجان بعديد القطاعات على غرار التربية والتعليم والتكوين المهني والصحة ومنظومة التغطية الاجتماعية ومنظومة الدعم والتنمية المستدامة والثقافة إلى غير ذلك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

إذا كان توزيع الثروة الوطنية وثمار النمو بأقرب ما يكون من العدل على مختلف الفئات والجهات يمثل أحد الاستحقاقات المطروحة فإنه لا بد قبل ذلك من خلق الثروة ودفع نسق النمو، بيد أن المتأمل في المؤشرات الاقتصادية لبلادنا يلاحظ أنها في مجملها سلبية تبعث على الانشغال.

فقد سجل الاقتصاد الوطني خلال سنة 2014 نموا متواضعا يقدر بـ2,4%بالأسعار القارة واتسم بارتكازه على الطلب الداخلي و خاصة الاستهلاك.

وتبقى نسبة البطالة من ناحيتها مرتفعة حيث تبلغ 15,2% كمعدل عام و31,4% لدى حاملي الشهادات العليا كما أن معدل التضخم ولئن سجل انخفاضا نسبيا فإنه يبقى مرتفعا 5,5%مقابل 6,1 %سنة 2013.

وبلغ عجز الميزان التجاري من ناحيته مستوى قياسيا بـ13,6 مليار دينار خلال سنة 2014 مقابل 11,4 مليار دينار سنة 2013 وتراجع الاستثمار الجملي سنة 2014 بما يفوق 21% بالمقارنة مع سنة 2013 وأكثر من 32% بالمقارنة مع سنة 2010 وتراجع كذلك الاستثمار الصناعي من ناحيته بـ26,6%بالمقارنة مع سنة 2013 وبـ 44,1% بالمقارنة مع سنة 2010. أما بالنسبة إلى المديونية فيرجح أن تصل خلال السنة الجارية إلى 52,9 % من الإنتاج المحلي الإجمالي مقابل 51,6 % خلال السنة المنقضية.

وإذ نستعرض هذه العينة من المؤشرات التي تبرز صعوبة الظرف الاقتصادي وجسامة التحديات المطروحة فإن ما نريد تأكيده هو الحاجة الماسة لإصلاحات هيكلية عميقة يتعين أن تكون نتاج تشاور وتوافق واسع بما يضمن القيام بها على الوجه الأفضل وبلوغ الأهداف المرجوة منها. ولا مناص من ناحية أخرى من الترفيع في الإنتاجية التي يبقى مستواها ضعيفا بالمقارنة مع البلدان المنافسة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

يبقى منوال التنمية المعتمد أحد العوائق الأساسية أمام إحداث حركية اقتصادية فعالة واستحثاث نسق النمو وتنويع لمحتواه والنهوض بالتشغيل وهو ما يحتم اعتماد منوال تنمية جديد يرتكز على تعزيز التكامل بين القطاعات الثلاثة العمومي والخاص والاجتماعي التضامني. كما يرتكز على اقتصاد المعرفة الذي أصبح من أبرز مصادر خلق الثروة ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى سبيل المثال فإن المعرفة والاقتصاد اللامادي يمثلان زهاء نصف الناتج المحلي الإجمالي لأغلب بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

ولكسب رهان اقتصاد المعرفة لا مناص من القيام بإصلاحات عميقة وشاملة لتوطيد دعائمه المتمثلة بالخصوص في تنمية الموارد البشرية والنهوض بالبحث العلمي وتعزيز البنية الأساسية التكنولوجية.

وبناء على ما تقدم فإنه لا مناص من الانكباب على تطوير منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي وتحسين أدائها والارتقاء بمردودها قصد ملاءمتها مع متطلبات اقتصاد المعرفة وهو ما يستدعي بالخصوص تجديد المناهج وتنمية روح المبادرة والابتكار واعتماد الوسائط المتعددة وتعزيز الاستثمارات المخصصة لاعتماد التكنولوجيات الحديثة في منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي.

وتتأكد في هذا المضمار كذلك الحاجة إلى دعم وتطوير البحث العلمي في المجالات ذات المحتوى المعرفي والقيمة المضافة التكنولوجية العالية على غرار تكنولوجيات الاتصال والمعلومات والإلكترونيك والصناعات الدوائية والبيو تكنولوجيا.

ويقتضي تعزيز البنية الأساسية التكنولوجية تطوير شبكات الاتصال ذات السعة العالية وتكثيف استكمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مختلف المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية.

كما يتطلب تعزيز الأقطاب التكنولوجية المندمجة ودعم صلتها وتفاعلها مع قطاعات الإنتاج ومؤسسات التكوين والتعليم العالي والبحث العلمي فضلا عن تكثيف نسيج المؤسسات والمشاريع المجددة.

ومن البديهي أن تحقيق هذه الأهداف يستدعي دعم الحوافز الكفيلة بدفع نسق إحداث المشاريع في القطاعات الواعدة وحث المؤسسات الاقتصادية على تحسين نسب التأطير صلبها وإحداث مخابر ووحدات بحث ويقظة تكنولوجية.

ومن أبرز الإصلاحات الضرورية مراجعة مشروع مجلة الاستثمار بهدف تحسين مناخ الأعمال وحفز بعث المشاريع وإحداث المؤسسات وكذلك إصلاح المنظومة الجبائية قصد توسيع قاعدتها وتحسين الاستخلاص ومقاومة التهرب الجبائي.

وبالتوازي تتأكد الحاجة إلى المضي قدما على درب إصلاح القطاع المالي ولا سيما القطاع البنكي والسوق المالية وذلك فضلا عن ترشيد الانفاق العمومي والنهوض بالمشاريع الكبرى في المناطق الداخلية وإنقاذ المؤسسات الوطنية التي تشكو صعوبات اقتصادية وضمان ديمومتها والحفاظ على مواطن الشغل فيها.

ويبقى ترشيد الدعم من ضمن الإصلاحات الضرورية إلى جانب إصلاح أنظمة التقاعد والتأمين على المرض وإنقاذ الصناديق الاجتماعية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

من أبرز استحقاقات ثورة 17 ديسمبر، 14 جانفي وضع حد للتفاوت بين الجهات واختلال التنمية في المناطق الداخلية. وعلى هذا الأساس فإن من أولويات الحكومة في الفترة القادمة اعتماد كل السبل والمناهج والآليات المتاحة لتحقيق تنمية جهوية متوازنة وذلك بالاهتمام خاصة بمناطق الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب. والمضي قدما في دعم البنية الأساسية والمرافق الجماعية وتحسين مناخ الأعمال والحفز على الاستثمار والمراهنة على الحوكمة المحلية طبقا لما أقره الدستور وستحافظ الدولة في هذا السياق على دورها الاستراتيجي في الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العمومية. كما سيتم تطوير آليات التخطيط والاستشراف على الصعيد الجهوي وإحكام توظيف الطاقات الكامنة في الجهات وميزاتها على الأصعدة الاقتصادية والثقافية والسياحية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

إن العدل أساس العمران وإن القضاء المستقل العادل والتاجر ركن متين من أركان البناء الديمقراطي ودولة القانون والمؤسسات التي تصون الحريات وتضمن المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات.

وقد كرس دستور 27 جانفي 2014 مبدأ الفصل بين السلطات والتوازن بينها وبوّأ السلطة القضائية المكانة التي هي بها جديرة، وترسيخا لهذا التمشي وتجسيما لمبادئ الدستور وأحكامه فان الحكومة وبتشريك كل الأطراف المعنية ستنكب على مراجعة النصوص القانونية وذلك بإعداد مشاريع القوانين المنصوص عليها بالباب الخامس للدستور والمتعلقة بالسلطة القضائية وفي مقدمتها مشاريع القوانين المتعلقة بالمجلس الأعلى للقضاء بهياكله الأربعة وهي: مجلس القضاء العدلي، مجلس القضاء الإداري، مجلس القضاء المالي والجلسة العامة للمجالس القضائية الثلاثة.

كما سيتم إعداد مشروع القانون المتعلق بالمحكمة الدستورية ومشاريع أخرى لعل من أبرزها مشروع القانون الأساسي للقضاة الذي سيوفر كل الضمانات القانونية ومبادئ المحاكمة العادلة. وهدفنا الأول والأخير أن تتجسم على أرض الواقع المبادئ التي نص عليها الدستور وخاصة ما جاء في الفصل 102 من "أن القضاء سلطة مستقلة تضمن إقامة العدل وعلوية الدستور وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات".

وإلى جانب ذلك نؤكد دعمنا لمسار العدالة الانتقالية لاستكمال مراحلها.

ومن ركائز البناء الديمقراطي كذلك تجسيد اللامركزية من خلال الجماعات المحلية وتقريب سلطة القرار قدر الإمكان من المواطنين في مختلف مناطق البلاد.

وقد أكد الدستور هذا التوجه في بابه السابع المخصص للسلطة المحلية التي تقوم على أساس اللامركزية والتي تتمتع بالشخصية القانونية وبالاستقلالية الإدارية والمالية وتدير المصالح المحلية وفقا لمبدإ التدبير الحر وتسيّرها مجالس منتخبة.

وتجسيدا لهذا المنهج ستتولى الحكومة إعداد مشاريع النصوص القانونية ذات الصلة وتمهد الأرضية الملائمة لانتخابات المجالس البلدية والجهوية ومجالس الأقاليم في أفضل الظروف.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

يبقى إصلاح المنظومة الصحية بدوره من أهم الاستحقاقات المطروحة بما يؤمن تأهيل المؤسسات الاستشفائية وتدعيم الصحة الأساسية وتطوير شبكة المستشفيات في المناطق الداخلية ومعالجة ما تشكوه من نقائص إلى جانب تحسين الخدمات الصحية.

ويمثل النهوض بالإدماج الاجتماعي من ناحيته أحد الاستحقاقات المطروحة بما يعنيه ذلك من مقاومة كل أشكال الفقر والخصاصة والتهميش وتعزيز الإحاطة بذوي الاحتياجات الخصوصية وضمان كافة حقوقهم وتدعيم مشاركتهم في الحياة العامة.

وسنحرص في هذا السياق على تفعيل ميثاق تونس لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحسن تنفيذه بما ييسر نفاذهم إلى البيئة المادية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخدمات الصحة والتعليم والإعلام والاتصال.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

بقدر الحاجة للنهوض بالموارد البشرية وتطوير منظومة التربية والتعليم والتكوين فإن من مرتكزات المشروع الحضاري الوطني الذي نقدم عليه، إيلاء الثقافة المنزلة التي هي بها جديرة والارتقاء بمؤسساتها إلى مستوى تطلعات المجموعة الوطنية وانتظارات النخب وأهل الثقافة والإبداع.

إن الثقافة التي نراهن على تدعيمها وترسيخها هي ثقافة متجذرة في هويتنا الوطنية مثمنة لخصوصياتنا المحلية متفتحة على العصر والقيم الكونية، مساهمة في إثراء الحضارة الإنسانية.

وتتأكد في هذا المضمار ضرورة القيام بالإصلاحات اللازمة والاستئناس بآراء وتصورات أهل الثقافة في مختلف المجالات والتخصصات ودعم الإنتاج الثقافي وإحكام توزيعه وتعزيز العناية والإحاطة بالمبدعين في سائر الأغراض.

كما سندعم العناية بتراثنا الوطني والمحافظة عليه وتثمينه والتعريف به على أوسع نطاق وإحكام إدراجه في المسالك السياحية.

وتبقى حرية الإعلام من أهم المكاسب التي سنحرص على صيانتها وترسيخها بالتشاور والتعاون مع أهل المهنة.

وإننا على أتم الاستعداد للتفاعل مع مقترحات الهياكل المهنية للقطاع لمزيد تطوير مؤسساته في مجالات الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية والالكترونية ومساعدتها على الاضطلاع برسالتها على الوجه الأفضل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

يمثل الشباب عماد الحاضر والمستقبل، وإن شباب تونس الذي كان له الدور الحاسم في تفجير ثورة الحرية والكرامة لهو جدير بأن يحظى بكامل العناية والإحاطة والإنصات إلى مشاغله وتطلعاته وتشريكه في رسم ملامح الغد وإعداده لتحمل المسؤوليات في مختلف المجالات.

ومن هذا المنطلق يشكل الشباب محور التوجهات والإصلاحات في قطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي وغيرها من الميادين الحيوية.

وسيتم بالتوازي دعم العناية بالمؤسسات والفضاءات الشبابية وتأهيلها وتمكينها من التجهيزات الضرورية لتكون في مستوى انتظارات الشباب وتطلعاته.

وإذ تبرز المؤشرات محدودية اهتمام الشباب بالشأن العام وهو ما تبين بصفة جلية من خلال ضعف إقباله على الاقتراع في الانتخابات العامة الأخيرة، فإن من مسؤولية الهياكل الرسمية والأحزاب السياسية ومختلف الأطراف الوطنية إشاعة الحس المدني لدى الشباب وحفزه على الاهتمام بالشأن العام.

كما أن مسؤولية الحكومة ومكونات المجتمع المدني مضاعفة الجهد لتحصين شبابنا ضد مظاهر الغلو والتطرف ووقايته من مختلف الآفات خاصة منها آفة المخدرات.

وسيحظى قطاع الرياضة من ناحية أخرى بمزيد الاهتمام خاصة من خلال صيانة وتعهد المنشآت الرياضية وتدعيم البنية الأساسية في هذا المجال لا سيما في الجهات الداخلية إلى جانب مزيد الاهتمام برياضة النخبة وإرساء الإصلاحات الضرورية بعد التشاور مع كافة الأطراف المعنية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

من متطلبات تجسيم الإصلاحات ورسم التوجهات وكسب الرهانات في سائر المجالات وجود إدارة عصرية مواكبة للتحولات قادرة على الاستشراف تعتمد أحدث أساليب التنظيم بمنأى عن كل أشكال الرتابة والبيروقراطية.

ومن هذا المنطلق يمثل تطوير الإدارة وتنمية مؤهلات إطاراتها وأعوانها وتعهدهم بالتكوين المستمر أحد الاستحقاقات المطروحة ذلك أن كل إصلاح للإدارة يمرّ حتما عبر تأهيل مواردها البشرية وحفز روح المبادرة والإقدام لديهم والمراهنة على كفاءتهم وروح الاستعداد الدائم لخدمة الصالح العام.

إن المهام المطروحة في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ بلادنا تقتضي تأمين مقومات إدارة متفاعلة مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي، إدارة تيسر ولا تعسّر، تبسّط ولا تعقد، تختصر المسالك والآجال، إدارة في خدمة المجموعة الوطنية بأسرها دون مفاضلة أو تمييز.

وسنحرص في هذا السياق على اعتماد الإصلاحات الكفيلة بتدعيم الحوكمة الرشيدة والشفافية وتعزيز دعائم حياد الإدارة والنأي بها عن كل أشكال الضغوطات والتوظيف السياسي والحزبي.

ومثلما نجحت الإدارة غداة ثورة 17ديسمبر، 14 جانفي في المساهمة الفاعلة في تأمين استمرارية الدولة والمرفق العام فإنها قادرة بفضل ما تزخر به من كفاءات على الإسهام النشيط في دفع حركية التنمية وكسب الرهانات المطروحة.

وسيمثل قانون المالية التكميلي الذي سيعرض على مجلسكم الموقر إطارا لتحديد الإجراءات التنفيذية للإصلاحات المأمولة في مختلف المجالات بعد التشاور المعمق في شأنها.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

تظل تونس في حاجة إلى كافة أبنائها وبناتها في الداخل والخارج لخدمتها والمساهمة النشيطة في كسب رهانات هذه المرحلة الجديدة من تاريخها.

ويبقى التونسيون بالخارج جزءا لا يتجزأ من الشعب التونسي حيث ما استقر بهم المقام ومهما تباعدت المسافات عن أرض الوطن.

وإذ نتطلع إلى تعزيز مساهمتهم في الشأن الوطني ومعاضدتهم للمجهود التنموي فان الجهود سترتكز على تدعيم صلتهم بوطنهم والاستفادة من خبراتهم في مختلف المجالات والدفاع عن حقوقهم في بلدان الإقامة.

ومن أولويات الحكومة في المرحلة القادمة كذلك توسيع دائرة العلاقات والصداقات في محيطنا القريب والبعيد وإيلاء الأهمية اللازمة للديبلوماسية الاقتصادية.

ويظل تكريس الأبعاد المغاربية والعربية والإسلامية والإفريقية والمتوسطية لتونس أحد الثوابت الأساسية في سياستنا الخارجية.

كما سنواصل تعزيز علاقات التعاون والشراكة مع بلدان الاتحاد الأوروبي وأمريكا وآسيا وكل ذلك في إطار الحفاظ على مقومات السيادة وحرية القرار الوطني.

وسنظل كذلك أوفياء لمبدإ التضامن الكامل مع القضايا العادلة وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني الشقيق.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

بقدر ما يتطلب الحفاظ على المسار الديمقراطي التعددي وترسيخه والتوقي من كل نوازع التسلط الاحتكام للدستور باعتباره المرجع والفيصل فان تدعيم المكاسب وتهيئة الأرضية الفضلى لتجسيم الأهداف المنشودة يتطلبان وجود دولة متينة البنيان منيعة المؤسسات تظل الضامن لممارسة الحريات والمساواة في الحقوق والواجبات وتتصدى بقوة القانون للانحرافات والتجاوزات.

ذلك لأنه من مصلحة الجميع حاضرا ومستقبلا ومن شروط ديمومة مناخ الحرية والديمقراطية والتعايش الحضاري تعزيز دعائم الدولة ومؤسساتها وترسيخ هيبتها وتفادي كل ما من شأنه أن يضعف كيانها. فالدولة هي دولة كافة التونسيين والتونسيات دون استثناء أو إقصاء وتبقى فوق المصالح الشخصية والفئوية وهي الخيمة التي يستظل بها الجميع.

كما أن تونس تتسع لكافة أبنائها وبناتها ولا فضل لتونسي على آخر إلا بقدر ما يجسده من شواهد التفاني في خدمة تونس والولاء للوطن الذي لا ولاء لسواه.

وسنحرص على ترسيخ تقاليد الحوار والتشاور مع مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية ومكونات المجتمع المدني وتدعيم آلياتها وتوسيع فضاءاتها.

والآن وقد اكتملت مقومات كسب رهان الانتقال الديمقراطي وانطلق مسار تركيز المؤسسات الدائمة للجمهورية والهيئات الدستورية فإن الدولة ستظل حامية قيم الثورة ومبادئها والمؤتمنة على تحقيق أهدافها.

وبالتالي فإنه لا مكان للتنظيمات الموازية للدولة ولا مجال للتسيب والفوضى وإن من واجب التونسيين والتونسيات من كافة الفئات والجهات باختلاف مشاربهم الفكرية وتنوع حساسياتهم السياسية الإسهام الفاعل في استعادة الدولة لحيويتها وفي توفير الظروف الملائمة لقيام مؤسسات الدولة بوظائفها على الوجه الأكمل ولضمان مناعتها وديمومتها فالحكومات تتغير وتتعاقب والدولة تبقى وتستمر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

إننا مدعوون جميعا، حكومة ونواب شعب وأحزابا سياسية ومنظمات وطنية ومكونات المجتمع المدني إلى تظافر الجهود واستنهاض الهمم والطاقات من أجل فتح أبواب الأمل أمام كل الفئات والجهات واستعادة الثقة على مختلف المستويات.

إن التطلعات كبيرة والانتظارات كثيرة ولا خيار لنا سوى مسابقة الزمن وإعداد العدة لمجابهة متطلبات الحاضر والمستقبل ونبذ عقلية التقاعس والتواكل والتشبع بثقافة الإتقان والتميز. وإن الجميع في كافة مواقع العمل والإنتاج في سائر المجالات والقطاعات مدعوون إلى مضاعفة الجهد ومزيد البذل وتفادي كل ما من شأنه عرقلة الإنتاج وتعطيل سير المرافق العامة ودواليب الاقتصاد الوطني مع ضمان الحق في التظاهر القانوني والاحتجاج السلمي.

ومثلما أبهرنا العالم بانتقال ديمقراطي سلس فإننا قادرون إذا ما صحّ العزم وتكاتفت الجهود على كسب رهان نقلة حضارية نوعية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. نقلة تعلّي قيم الحرية وحقوق الإنسان وكرامة الفرد وتكرس احترام هيبة الدولة ومؤسساتها وقوانين الجمهورية، نقلة تعيد الاعتبار لقيم المعرفة والعلم والعمل وترسخ أسس العدل والإنصاف والمساواة، نقلة ترسي دعائم تونس الجديدة التي تستمد من تضحيات شهدائها وكافة نخبها وتماسك قواها الحية وعزم شعبها ما به تقوى على مغالبة الصعاب وتذليل العقبات وشق طريقها بثبات نحو مستقبل أفضل.

قال الله تعالى: " إن أريد إلاّ الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب". صدق الله العظيم.

عاشت تونس حرّة أبد الدهر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.(تصفيق)

تقديم قائمة
أعضاء الحكومة المقترحة

السيد رئيس الحكومة المكلف

اسمحوا لي سيدي الرئيس، أن أقدم إليكم فيما يلي أعضاء الحكومة المقترحة.

السيدات والسادة الوزراء:

- وزير العدل: السيد محمد صالح بن عيسى.
- وزير الشؤون الخارجية: السيد الطيب البكوش.
- وزير الداخلية: السيد محمد ناجم الغرسلي.
- وزير الدفاع الوطني: السيد فرحات الحرشاني.
- وزير المالية: السيد سليم شاكر.
- وزير الصحة: السيد سعيد العايدي.
- وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي: السيد ياسين إبراهيم.
- وزير الشؤون الاجتماعية: السيد أحمد عمّار الينباعي
- وزيرة المرأة والأسرة والطفولة: السيدة سميرة مرعي.
- وزير التربية: السيد ناجي جلول.
- وزير التعليم العالي والبحث العلمي: السيد شهاب بودن.
- وزير التكوين المهني والتشغيل: السيد زياد العذاري.
- وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري: السيد سعد الصديق.
- وزير الصناعة والطاقة والمناجم: السيد زكرياء حمد.
- وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية: السيد محمد صالح العرفاوي.
- وزير النقل: السيد محمود بن رمضان.
- وزيرة السياحة والصناعات التقليدية: السيدة سلمى الرقيق.
- وزير التجارة: السيد رضا الأحول.
- وزير البيئة والتنمية المستدامة: السيد نجيب درويش.
- وزير تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي: السيد نعمان الفهري.
- وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية: السيد حاتم العشي.
- وزير الشؤون الدينية: السيد عثمان بطيخ.
- وزيرة الثقافة والمحافظة على التراث: السيدة لطيفة الأخضر.
- وزير الشباب والرياضة: السيد ماهر بن ضياء.
- وزير لدى رئيس الحكومة مكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب: السيد الأزهر العكرمي.
- وزير لدى رئيس الحكومة مكلف بالعلاقة مع الهيآت الدستورية والمجتمع المدني: السيد كمال الجندوبي.
- الكاتب العام للحكومة: السيد حمد زروق.

السادة والسيدات كتاب الدولة:

- كاتب دولة لدى وزير الشؤون الخارجية مكلف بالشؤون المغاربية والعربية والإفريقية: السيد توهامي عبدولي.
- كاتب دولة لدى وزير الشؤون الخارجية: السيد امحمد الزين

شلايفة.

- كاتب دولة لدى وزير الداخلية مكلف بالشؤون الأمنية: السيد رفيق الشلي.

- كاتب دولة لدى وزير الداخلية مكلف بالشؤون المحلية: السيد الهادي مجدوب.

- كاتبة دولة لدى وزير المالية: السيدة بثينة بن يغلان.

- كاتب دولة لدى وزير الصحة مكلف بتأهيل المؤسسات الاستشفائية: السيد نجم الدين الحمروني.

- كاتبة دولة لدى وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي: السيدة لمياء الزريبي.

- كاتبة دولة لدى وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي مكلفة بالتعاون الدولي: السيدة آمال عزوز.

- كاتب دولة لدى وزير الشؤون الاجتماعية مكلف بشؤون الهجرة والإدماج الاجتماعي: السيد بلقاسم الصابري.

- كاتبة دولة لدى وزير الشؤون الاجتماعية مكلفة بملف الشهداء وجرحى الثورة: السيدة ماجدولين الشارني.

- كاتبة دولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مكلفة بالإنتاج الفلاحي: السيدة آمال النفطي.

- كاتب دولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مكلف بالصيد البحري: السيد يوسف الشاهد.

- كاتب دولة لدى وزير الشباب والرياضة مكلف بشؤون الشباب: السيد شكري التارزي.

- كاتب دولة لدى وزير التجهيز والإسكان مكلف بالإسكان: السيد أنيس غديرة. (تصفيق)

النقاش العام
حول منح الثقة للحكومة المقترحة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أشكر السيد رئيس الحكومة المكلف على هذا التقرير الضافي الذي قدمه للمجلس، وقبل أن نبدأ النقاش العام أطلب منكم تسجيل الحضور ومن لا تتوفر لديه البطاقة فليرفع يده. عدد الحضور 201. شكرا، إذن نواصل عملنا ولدينا الآن 136 طلب تدخل للنقاش.

أقرأ عليكم قائمة العشر متدخلين الأوائل وهم على التوالي السادة والسيدات: محمد بوقرة الراشدي وبشرى بلحاج حميدة وعامر العريض وفريدة عبيدي ويوسف الجويني وطارق الفتيني ومباركة عواينية البراهمي وطارق البراق وعلى بنّور ومحمد غنام وعماد الدايمي ولطفي علي ونحيل الكلمة إلى سيد محمد بوقرة الراشدي.

السيد محمد بوقرة الراشدي

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس،

حضرات الزميلات والزملاء،

أودّ في بداية هذه الكلمة الترحم على شهداء الوطن، شهداء الحركة التحريرية وشهداء الانتفاضات الاجتماعية التي عرفتها بلادنا طيلة التاريخ وبفضل نضالهم وتضحياتهم تمكنت تونس من الانتقال من الجمهورية الأولى إلى الجمهورية الثانية، وأريد هنا التأكيد سيدي الرئيس، بعد العرض الذي تفضل به السيد رئيس الحكومة المكلف لبرنامج عمل طموح وهو برنامج يترجم انتظارات شعبنا، بأن مسؤولية هاته الحكومة وهي الأولى في الجمهورية الثانية هي مسؤولية تاريخية. كما أذكر السادة والسيدات أعضاء الحكومة بأن زملاءهم سنة 1956 قاموا ببناء الدولة العصرية وقاموا بتعميم التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية وبفضل أعمالهم تمكنا من إنجاز وتكوين دولة ذات سيادة مستقلة حرة وبفضل نضالات الشعب التونسي تمكنّا اليوم من إرساء دولة ديمقراطية. كما كنت أتمنى حسب تركيبة هذه الحكومة أن يتم ترجمة التميز الإيجابي للجهات الداخلية في تركيبتها رغم وجود الكفاءات الكبيرة بها، هذا من ناحية.

من ناحية ثانية، أؤكد أن التنمية الجهوية للجهات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

مع الأسف انتهى الوقت، الكلمة للسيدة بشرى بلحاج حميدة ولها ستّ دقائق مع إضافة وقت السيد النائب محمد سعيدان.

هناك نقطة نظام، تفضلي، أذكركم أنه في النقاش لا توجد نقطة نظام.

السيدة ليلى الوسلاتي

السلام عليكم،

اتفقنا سيدي الرئيس في النظام الداخلي، أن يقع وضع chrono أثناء المداخلات ليتمكن السادة النواب من معرفة الوقت المحدد لهم، وهنا أتساءل لماذا لم يقع تطبيق ذلك ليتمكن السادة النواب من تتبع كم بقي لهم من وقت في مداخلاتهم حتى يتمكنوا من تبليغ مضمونهم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إنّ الوقت الذي وقع إقراره باتفاق مع الجميع هو ثلاث دقائق لكل نائب مع إمكانية أن يستعين النائب بالوقت المخصص لزميله كما هو الحال بالنسبة للسيدة بشرى بلحاج حميدة التي وقع تحديد تدخلها بست دقائق لديها ثلاث دقائق خاصة بها مع إضافة وقت النائب السيد محمد سعيدان. الكلمة للسيدة بشرى بلحاج حميدة.

السيدة بشرى بلحاج حميدة

السيد رئيس المجلس،

السادة الزميلات والزملاء النواب،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

والله أريد أن أشكركم السيد رئيس الحكومة على المجهود الجبار الذي قمتم به في ظلّ كل الصعوبات والإكراهات والمشاكل التي يعلمها كل التونسيين حتى تمكنتم من تكوين حكومة. وكل ما سأقوله السيد رئيس الحكومة، لا يعني شخصكم لأنني أعتبر أنكم قمتم بمعجزة في ظلّ الظروف التي عشناها لكن ألوم عليكم عدم توجهكم للشعب التونسي ومصارحته بكل ما حصل أثناء تكوين هذه الحكومة. وهنا لن أتحدث عن الإكراهات الدستورية وهو النظام البرلماني الذي اخترناه ولن أتحدث عن الأطراف السياسية لأنه من حقها أن تقوم بما قامت به رغم أن تونس تستحق اليوم أكثر من

هذا نضجا وحبّا للوطن ولن أتحدث سيدي رئيس الحكومة، عن التداخلات الشخصية والاقتصادية والأطراف التي وضعت مصلحتها أمام مصلحة تونس وكان من الممكن أن "تهزنا للهاوية" ولا يهمها شيء لأجل هذا ألومكم.

اليوم، هذه حكومتي بالنسبة لي مهما كانت الظروف لأنها حكومة منبثقة من إرادة الشعب ومن حزب انتميت إليه عن اقتناع لكن عند قراءتي للبرنامج وأنسى ربما كلمة السيد رئيس الحكومة، أشعر وكأنه برنامج أي حزب في أي بلد.

اليوم نحن نؤسس لجمهورية ثانية، ضحى من أجلها الشهداء والجرحى وضحى من أجلها كذلك العديد من التونسيين والتونسيات. واليوم ومن ضمن الأشياء التي تطمئنني رؤية رمز من رموز النضالات ألا وهو السيد كمال الجندوبي أودّ أن أقول للتونسيين الذين لا يعرفونه والذين قاموا بحملة تشويه لا أخلاقية ضده، أن السيد كمال الجندوبي عندما كان يتصل بنا هاتفيا كنا نرتعش خوفا لأن هاتفنا الخاص كان يبقى مقطوعا شهرا، واليوم أرى بأن هناك ثورة قامت في البلاد وصحيح أن المشهد تغير لكني أريد أن أجد هذه الثورة في برنامج الحكومة، أريد أن أجدها في الجمهورية الثانية، أريد أن أجد الشجاعة والجرأة لأن بورقيبة قبل أن يقوم بسنّ الدستور هو ورفاقه وقبل أن يعلنوا عن الجمهورية كانت لهم الجرأة والشجاعة لإصدار مجلة الأحوال الشخصية التي جعلتنا منارة ومفخرة أمام الشعوب. (تصفيق)

حكومتكم اليوم سيدي رئيس الحكومة، تتضمن 43 عضوا بكل صراحة ومع احترامي لكل الكفاءات وللسادة الوزراء، كنت أتمنى لو كانت حكومة مضيقة لكن مع الأسف لقد حدث لكم ما حدث بجلد عليسة لكن عليسة على الأقل لأسباب جميلة جدا وليس هذا الواقع ونحن مع الأسف كانت من أجل طموحات شخصية لذلك أردتها بالفعل أن تكون حكومة مضيقة تعمل بجد .

الشيء الثاني كنت أود أن تكون حكومة فيها الشجاعة والجرأة لو تضمنت السيدة خديجة الشريف التي أعتبر إزاحتها هي ازاحة لمصالحة وطنية داخل نفس الأسرة وربما لإعداد مصالحة لا علاقة لها بمشروع نداء تونس. وأقول اليوم، بأن السيدة خديجة الشريف ليست شخصا بل هي تعبيرة ورمز نضالات تونسيين وتونسيات ظلوا صامدين طيلة سنوات وخرجوا يوم 13 أوت وخرجوا في باردو ليقولوا لكم أنهم مع المصالحة الوطنية ومع التضامن الوطني والوحدة القومية.

لكن من أجل مشروع تونسي واضح، مشروع ديمقراطي يضمن الحريات.

أريد اليوم ضمان الأمن والحريات، فعندما تقولون سيدي رئيس الحكومة، أننا قد حققنا الحريات أجيبكم لا يا سيدي، فالحريات لم تكن مكتسبة وهي دائما مهددة وقد لاحظنا هذا على امتداد سنوات وخاصة بعد الثورة لاحظنا في عديد المرات تهديدا لمكاسب التونسيين، فالحريات تبنى بضمان حرية التعبير وبضمان الحريات العامة والفردية وضمان حرية الإعلام وبدون أي ضغط.

اليوم عند قراءتي لبرنامجكم لا أجد البرنامج الثقافي الخاص بنداء تونس المؤسس على حرية الإبداع ونحن عشنا ما معنى طمس وضرب حرية الإبداع في تونس بعد الثورة وقبلها طبعا وهذا أمر عادي.

اليوم، أريد أن أجد برنامج نداء تونس لأنه برنامج إصلاحي في تواصل مع تاريخنا ومع أصولنا ولكن مع انفتاح واضح على العالم. أريد اليوم إرجاع الإبداع إلى أصحابه واحترامهم هذا هو برنامج نداء تونس. برنامج نداء تونس هو دمقرطة الثقافة والتعليم بتواصل مع الجمهورية الأولى.

سيدي الرئيس،

نحن سنمنحكم ثقتنا لأن الشعب التونسي ليس مستعدا للانتظار أكثر، لكن تأكدوا أن النظام البرلماني الذي يحتوي على العديد من السلبيات فيه أيضا إيجابيات وسوف لن نكون لكم بالمرصاد لأننا نحبكم ونحترمكم ولنا الثقة فيكم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للسيد عامر العريض ولديه ستّ دقائق بإضافة حصة السيد النائب أحمد العماري تفضل السيد عامر.

السيد عامر العريض

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

تحية إلى كل أعضاء المجلس،

أرحب في البداية بالسيد رئيس الحكومة المكلف، السيد الحبيب الصيد وفريقه الحكومي جميعا راجيا لهم التوفيق والنجاح في إنجاز البرنامج الذي كنا بصدد الاستماع إليه في بيان السيد رئيس الحكومة المكلف. وأود إذا كان بالإمكان أن يتم توزيع هذا البيان الذي ألقاه السيد رئيس الحكومة المكلف على جميع السادة النواب خلال هذه الجلسة حتى يكون التفاعل مع النص أيضا إذا كان هذا ممكنا من الناحية الفنية.

سيدي الرئيس،

السادة النواب،

السادة أعضاء الحكومة،

نحن نتقدم بخطوات واضحة نحو استكمال بناء الديمقراطية التونسية التي تنبني على دستور صادقنا عليه جميعا وشهد ما شهد من النقاشات والشراكة بين المجتمع ومؤسسات الدولة وينبغي أن نتفرغ الآن إلى مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية وفي مقدمتها التشغيل والتنمية الجهوية ومقاومة ظاهرة الإرهاب الوافد على تونس، ولابدّ في هذا السياق من التأكيد على موضوع التشغيل، إعطاء الأولوية الكبرى للتشغيل لأننا خلال السنوات الأخيرة بعد الثورة تركز الجهد أكثر على بناء النظام السياسي الديمقراطي ونجحنا جميعا في هذا والآن أولوية التشغيل أصبحت هي ذات الإلحاحية والأولوية الكبرى.

النقطة الثانية تتعلق باستكمال بناء مؤسسات النظام الديمقراطي نفسه من خلال الهيئات الدستورية أو من خلال الانتخابات الجهوية لخدمة قضايا المواطن الملحة في الصحة والبيئة والحياة الكريمة الأفضل في الجهات.

النقطة الثالثة تتعلق بما تفضل به زميلي النائب المتدخل أولا حول موضوع سمّيناه جميعا التميز الإيجابي للمناطق الأقل نموا والمناطق الداخلية والحدودية أيضا وإعطائها الأولوية ومن ضمن هذه الأولوية هي العمل على إيصال الطرق السريعة السيارة والقطارات إلى كل ولايات الجمهورية لأنه لا إمكانية لتحقيق التنمية

في تلك الجهات الداخلية والحدودية بدون بنية أساسية وفي مقدمة ذلك الطرق السريعة والقطارات. وأحيانا يتساءل المرء بعد ستين سنة من الاستقلال لدينا بعض الولايات تضمّ أكثر من نصف مليون ساكن مثل ولايات الجنوب التي لا تصلها قطارات ولا طرق سريعة ولا غيرها من الوسائل، فكيف ستكون هناك تنمية في هذه الجهات إذا لم تكن هذه الأساسيات موجودة؟

النقطة الرابعة التي أردت الإشارة إليها تتعلق بما نسميه بالوزارات المضمونية، وزارة التربية ووزارة التعليم العالي ووزارة الثقافة فمعلوم أن نمط المجتمع وقع الاتفاق عليه في دستور الجمهورية بداية من الفصل الأول إلى آخر فصل منه حيث تضمن الدستور نصا وروحا نمط مجتمع متعدد منفتح متسامح ومتمسك بهويته العربية والإسلامية وآمل أن تعمل هذه الوزارات بمنهج من الحياد لتحقيق إصلاح للمنظومة التعليمية والثقافية وللمنظومات المختلفة، من خلال الشراكة مع المجتمع المدني ومع الأحزاب السياسية ومع إطارات البلاد في جهاتها المختلفة وبطبيعة الحال مع النقابات حتى نعمّق هذه المعاني التي ضمنّاها في الدستور.

رجائي لكم جميعا بالتوفيق وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة فريدة عبيدي ستّ دقائق بإضافة توقيت السيد نوفل الجمّالي.

السيدة فريدة عبيدي

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

في البداية أرحب بالسيد رئيس الحكومة المكلف وفريقه الحكومي. أعتبر أن وجود هذه الحكومة هو رسالة إيجابية لكل التونسيين والتونسيات لأنها تمثل نجاحا وانتصارا لإستراتيجية التوافق وترسيخ معنى الوحدة الوطنية، لأنه في الفترة الأخيرة للأسف كان هناك مشهد سياسي تبلور في الساحة وأبرز وجود إستراتيجيتين، إستراتيجية التوافق وتثبيت معاني الوحدة الوطنية وتشريك الجميع في إدارة هذه المرحلة وتحمّل مسؤوليتهم وهذا كان خيارا في حركة النهضة ودعونا السيد رئيس الحكومة إلى تشريك كل الأطراف في هذه الحكومة. وإستراتيجية ثانية وهي إستراتيجية الاستئصال والإقصاء ونعتبر أن الصراع في هذه الفترة هو صراع حول الديمقراطية في تونس تكون أو لا تكون وليس من يكون داخل الحكومة أو خارجها.

المعنى الثاني، أنا مع احترامي لما ورد في خطاب السيد رئيس الحكومة المكلف وأعتبر أنه تدارك لنقص تبين في مضمون برنامج العمل ولكني أحترم ما ورد في الفصل 143 من النظام الداخلي والذي يقتضي "أن يقع توزيع مختصر لبرنامج عمل الحكومة حتى يقع التفاعل معه" وأبني على ما ورد في برنامج العمل.

إن المتفق عليه أن الانتخابات التشريعية والرئاسية كانت أولى المحطات لتنزيل المقتضيات الدستورية، ومن الثابت أيضا أن دستور جانفي 2014 قد حدّد الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهذه مقدمة لنقول إنه لا يمكن لأي حكومة أن تحدد برنامج عملها أو أن تضبط السياسة العامة لدولة خارج إطار الدستور ومعذرة أن أقول إن هذا البرنامج لا يتضمن أي مؤشر يؤكد ويدّل على أنه برنامج لحكومة دولة أنجزت ثورة وصادقت على دستور لأنه في مضامين كامل البرنامج لا نجد أية إشارة إلى ثورة الحرية والكرامة، إلى تحقيق أهداف الثورة إلى الدستور الذي تمت المصادقة عليه أنا. قلت رغم ما ورد فإني أثمّن ما جاء في خطاب السيد رئيس الحكومة.

فيما يخص الإجراءات العاجلة، بسط الأمن ومقاومة الإرهاب وتمكين الوحدات العسكرية من الإجراءات المؤكدة وأيضا المصادقة على قانون الإرهاب وحماية الأمنيين، هذا ندعمه ونثمنه ولكن هناك أيضا غياب الحديث عن الاستحقاقات والالتزامات الدستورية، غياب الحديث عن المجلس الأعلى للقضاء الذي يضمن حسن سير القضاء واحترام استقلاليته، غياب الحديث عن المحكمة الدستورية، غياب الحديث عن الحقوق والحريات، حرية الإعلام والرأي. ففي الفترة الأخيرة هناك قرارات اتخذت من "الهايكا" ونذكر منها محاكمة "ياسين العياري" وهذا نعتبره انتهاكا صريحا للفصل 32 من الدستور وانتهاكا أيضا للفصل 49 من الدستور الذي حدد الضوابط المتمثلة في الشكليات والإجراءات التي لا يجب أن تمس أبدا من جوهر الحق ولذلك ندعو إلى مراجعة القرارات واحترام حرية الرأي والتعبير والإعلام وكنا ننتظر أيضا موقفا واضحا وإجابة من الحكومة حول مدى توفر ضمانات المحاكمة العادلة.

الحديث عن التعذيب وظاهرة التعذيب، نذكر بأن الفصل 23 من الدستور منع التعذيب المعنوي والمادي واعتبر أن جريمة التعذيب لا تسقط بمرور الزمن ولذلك نطالب بأن تتحمل الدولة مسؤوليتها وأن يكون هناك تحقيق في هذه المسألة.

ونلاحظ غياب الحديث عن العدالة الانتقالية والفصل 148 من الدستور ألزم الدولة بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية في جميع مجالاتها والمدة الزمنية المحددة لها، المدة النيابية هذه هي المدة المخصصة لتحقيق العدالة الانتقالية فلا نجد أية إشارة أو التزام من الدولة في الحديث عن هذا الملف.

كما نلاحظ غياب الحديث عن السلطة المحلية التي اعتبرت إنجازا وتميزا للدستور، لا نجد تصورا ورؤية للحكومة لأن السلطة المحلية تعني تركيز اللامركزية، الانتخابات البلدية، المجالس الجهوية، التوازن الجهوي بين الجهات واعتماد التمييز الإيجابي.

أقول في الأخير أننا سندعم هذه الحكومة مادامت متمسكة بأهداف الثورة ومحترمة للدستور وأهمها الحقوق والحريات وسنمارس دورنا الرقابي على الحكومة وعلى أعضائها وفق ما يقتضيه الدستور.

وأختم فأقول أنه عندما تخشى الشعوب حكامها يولد الطغيان ولكن عندما يخشى الحكام الشعوب تولد الحرية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب السيد يوسف الجويني ست دقائق.

السيد يوسف الجويني

شكرا سيدي الرئيس،

بادئ ذي بدء تحية إلى كامل الزملاء والزميلات،

شكرا للسيد رئيس الحكومة المكلف على الكلمة التي ألقاها واستعراضه لمشروع برنامج الحكومة.

ما توفر لدينا في الملخص أن هناك إجراءات عاجلة خلال مائة يوم أعتبرها إجراءات فيها كثير من التحدي والجرأة والاستعداد

للانكباب على أهم الملفات التي تسترعى اهتمام الشعب التونسي عامة خاصة منها الملف الأمني والاستتباب والاستقرار الذي يبعث الطمأنينة في نفوس التونسيين جميعا والذي يمثل أساس الاستقرار في تونس العزيزة. وهو المشجع الوحيد على الاستثمار وتحسين الدورة الاقتصادية نحو ما نأمله جميعا خاصة وأن هناك انتظارات واستحقاقات للشعب التونسي الذي قام بالثورة ولم تكتمل فرحته إلى حد الآن.

قلنا إن هذا البرنامج جاء خاليا من كل ما يتعلق بالجانب الاجتماعي، هناك عموميات ووعود وشيء من الالتزامات كلها لا تصب في المصب الذي يشفي غليل التونسي الذي يتطلع إلى حياة كريمة. هناك برامج اجتماعية إلى حد الآن متوقفة. نحن في قصر باردو لسنا بعيدين عن محيط تونس في الأحياء الشعبية هناك ظروف اجتماعية قاسية وقاهرة وضيم وإحساس بالمهانة خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية. فهل يعقل وجود أحياء شعبية تعيش إلى حد الآن في الظلام وفي الأوحال وتعيش الفقر والتهميش والتطرف بصنفيه، التطرف في الإجرام والغلو في الدين وهو ما يتطلب العناية والاهتمام الكامل حتى نوفر الأمن والأمان والاستقرار لتونس.

نحن فخورون بإنجازنا مرحلة طويلة وأشواطا كبيرة في خصوص الانتقال الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة والذي بلغنا به قبة هذا البرلمان واليوم نحن سنمنح الثقة لهذه الحكومة. تبقى أهم سلطة هي السلطة المحلية والتي مازالت إلى حدّ الآن لم تقم بدورها على الوجه الأكمل باعتبار أن أكثر النيابات الخصوصية تقريبا غير موجودة في أغلب البلديات والكاتب العام للبلدية هو الذي يقوم بإدارة المؤسسة التي تعتبر من أهم المؤسسات التي لها صلة وعلاقة مباشرة بالمواطن.

وفي انتظار إعداد القانون الانتخابي للدخول إلى انتخابات محلية في هذه البلديات فإنّها تتطلب في حد ذاتها كثيرا من التعزيزات والإمكانيات المادية التي ستمكنها من إسداء الخدمات التي يتطلع إليها كل مواطن تونسي والتي ينشدها بلهفة ورغم وجود قانون أساسي للبلديات يعطي الصلاحيات والمهام إلى رئيس البلدية لكن في الوقت نفسه نجد أنه لم تعد للبلدية أية سلطة في مجال البناء أو الانتصاب الفوضوي إلى غير ذلك لأنه وقع إفراغها من الجانب الزجري الذي كان يتعلق بالتراتيب البلدية فأصبح منصب رئيس البلدية منصبا سياسيا لا غير ولم يعد بإمكانه مقاومة البناء الفوضوي الذي كنا نتحدث عنه الآن في برنامج الحكومة من خلال الإجراءات العاجلة وأقول هنا إنه لا بد من إرجاع السلطة المحلية وهيبة البلدية حتى تقوم بدورها كما كانت عليه.

نفس الشيء بالنسبة للأمن الذي لاحظنا وغير بعيد في العديد من الأماكن وجود مراكز أمن لا تتوفر فيها لا وسيلة نقل أو معدات مكتبية، فهل يعقل أن نتحدث عن تأهيل وتحسين وضع الجهاز الأمني لنجعله مسايرا للتطور ويقوم بالواجب المنوط بعهدته في حين لا تتوفر لديه الإمكانيات اللازمة للقيام بدورية أو معاينة جريمة؟ هذا ما نؤكد عليه خاصة في المناطق الأمنية التي تحتوي على أحياء شعبية زاخرة بكثافة سكانية وهذا الموضوع لا بد أن يحظى بالاهتمام.

وأنا مسرور بأنه تم الإبقاء على السيد وزير الشؤون الاجتماعية وإن شاء الله سينال الثقة وأشير هنا إلى أن كثيرا من محاضر الاتفاق والمفاوضات التي نتجت عنها اتفاقيات مع الأطراف الاجتماعية سواء كانت في قطاع الصحة أو البلديات أو التعليم أو النقل سرعان ما يفاجأ المواطن بإضرابات أو احتجاجات تلحق المضرة بالشعب التونسي ونؤكد هنا على ضرورة احترام أي اتفاق حتى لا يصل الأمر إلى اضطرابات داخل البلاد، ففي الفترة الماضية بلغ الشعب التونسي مرحلة فيها "فاض الكاس" فخرج الناس إلى الشارع وقاموا بحرق العجلات المطاطية وغلق الطرقات وذلك في حي التضامن وحي الانطلاقة لا لشيء إلا لعدم تطبيق محضر اتفاق أو شيء من هذا القبيل. فلا بد أن نكون سباقين إلى تطبيق تعهداتنا فإذا كانت لدينا تعهدات مع طرف اجتماعي اتفقنا عليها نمضي إلى تحقيقها وإذا لم نتفق تستمر المفاوضات حتى نجد صيغة توافق، هذا ما نريد تأكيده حتى لا نتساءل لماذا يحدث هذا أو نرمي العبء على أحد أو تصبح هناك فوضى في البلاد فنحن الآن في اتجاه ترسيخ وتأكيد عودة هيبة الدولة ويكون ذلك باحترام الأطراف الاجتماعية والتزام الحكومة بكل تعهداتها.

هذا ما أردت التدخل في شأنه وهناك نقطتان تتعلق بالهيبة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

انتهى الوقت، الكلمة للسيد طارق فتيتي ستّ دقائق.

السيد طارق فتيتي

شكرا سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الزملاء النواب الأفاضل،

أودّ في البداية أن أرحب بالسيد رئيس الحكومة وكافة أعضاء التشكيلة الحكومية المقترحة لنيل ثقة هذا المجلس.

في الحقيقة نحن نتفهم الولادة العسيرة لهاته التشكيلة الحكومية لأن الطلبات والإكراهات كانت كثيرة ومتعددة ويجب أن يعلم السيد رئيس الحكومة وكافة السادة الأعضاء بأن هذه الحكومة إن نالت ثقة الشعب وان شاء الله ستنالها اليوم سيكون لكم الشرف العظيم بأنكم ستكونون أوّل حكومة دائمة في الجمهورية الثانية وبالتالي فإن شعار المرحلة هو "ممنوع الفشل" لأنه في الحقيقة في ظلّ هذه الاستحقاقات الانتخابية المتعاقبة والمتتالية فإن شعبنا قد ملّ وكلّ، لذلك نتمنى أن تكونوا في مستوى هذه الثقة.

بالاطلاع على برنامج الحكومة والسير الذاتية للسادة أعضاء الحكومة المقترحة فإننا متفائلون بنجاح هذه التشكيلة الحكومية، وفي سبيل إنجاح برنامجكم يمكن أن أتقدم إليكم ببعض التوصيات أو المقترحات :

بصفتي أنحدر من ولاية داخلية عماد اقتصادها بالأساس الفلاحة فأقول بأن وزارة الفلاحة لديها تحديات كبرى وكنت قد استمعت إلى السيد رئيس الحكومة الذي تحدث عن التحكم في الأسواق ويعني بذلك مسؤولية وزارة التجارة، صحيح لابدّ من التحكم في_الأسواق واللوبيات والوسطاء الذين ساهموا في غلاء المعيشة لكن يجب كذلك الإنصات جيدا إلى الفلاح ومنظوريه لأن غلاء الأسعار في الحقيقة لا يعود فقط إلى الاحتكار أو مسالك التوزيع ولكن بالفعل هناك عدم وفرة الإنتاج أو بالأحرى قلة الإنتاج بسبب هجر الفلاح للفلاحة وخاصة منهم صغار الفلاحين الذين عزفوا عن تربية الماشية بسبب الغلاء الفاحش للعلف وكذلك السرقات وهنا يأتي دور وزارة الداخلية لأن فلاحينا الآن وأبناؤنا

وأعمامنا وإخواننا عزفوا عن تربية الماشية لأن من كان لديه قطيع صغير فبمجرد سرقته يكون رزقه قد ضاع "ومشى للهاوية".

بالنسبة إلى الإنتاج الفلاحي نلاحظ غلاء الأسمدة وهنا أرى أنه لا بد من تشريك الفلاح للبحث عن الأسباب الحقيقية إذا كنا نريد معالجة غلاء المعيشة.

كذلك هناك هاجس ثان في الولايات الداخلية ألا وهو مياه الشرب وهذا الموضوع هو بالأساس على عاتق وزارة الفلاحة لأنه من العار ونحن في القرن الحادي والعشرين نجد مواطنين تونسيين لا تتوفر لديهم مياه صالحة للشرب في شهر رمضان وفي حرّ فصل الصيف.

نقطة أخرى لها علاقة بنفس الموضوع ألا وهي المسالك الفلاحية فمن غير المعقول أن لا يتمكن تلميذ من الذهاب للدراسة أو مريض من الوصول إلى المستشفى بسبب انقطاع المسلك، هذه الملاحظات تخص وزارة الفلاحة.

بالنسبة إلى وزارة الاستثمار والتنمية، فإنه عليها تفعيل ما ورد في الفصل 12 من الدستور والذي ينص على أن: "تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات استنادا إلى مؤشرات التنمية واعتمادا على مبدإ التميز الإيجابي"، وما أدراك ما التميز الإيجابي.

وهذه فرصة السيد رئيس الحكومة، ليطمئن قلبي ولتطمئن قلوب كافة أهالي ولاية القيروان لأننا نجهل دائما الولايات التي تتمتع بالتميز الإيجابي، فنحن كولاية نتذيل مؤشرات التنمية فكل معتمدياتنا متخلفة تصل رتبتها إلى 164/260 مثل العلا نحن نريد أن تقع مصارحتنا وأنقل لكم ما يقال في ولايتي: نحن لم نعد نريد سماع "فرسان جلاص" بل نريد أن نسمع "بطالة جلاص" "مشردي جلاص"، لم نعد نريد أن يقال عناً "مدينة الحضارة والإسلام" بل "المدينة أو الولاية المنكوبة" لأنه هناك دائما تفريقا حتى أننا أصبحنا لا نعرف تموقعنا.

بخصوص وزارة التكوين المهني والتشغيل في اعتقادي هناك ضرورة ملحة إلى إعادة هيكلة الوزارة مع العلم أنها تزخر بعديد الكفاءات وأنا أنتمي إلى هذه الوزارة لكن الهيكلية الموجودة بها لا تسمح لها بتجسيم تطلعات طالبي الشغل لأنها تبقى دائما وزارة عمودية ونحن نريد في إطار المزيد من الشفافية وعند فتح أي مناظرة انتداب في الدولة التونسية أن تمر عبر مسلك وحيد ألا وهو الإدارة العامة صلب وزارة التكوين المهني والتشغيل لمزيد تحمل مسؤولياتها ودعم الشفافية لأنه أصبحت اليوم كل وزارة تقوم بفتح مناظرة على حدة.

كذلك هناك أمر مهم ففي الأمس القريب كان قطاع التكوين المهني منارة ومفخرة نتباهى بها ويحسدنا عليه جيراننا وخاصة الأفارقة....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

انتهى التوقيت، الكلمة إلى النائبة السيدة مباركة عواينية البراهمي ولها ست دقائق بإضافة حصة السيدة سعاد البيولي الشافي. تفضلي السيدة مباركة.

السيدة مباركة عواينية البراهمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

تحية سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة ووزراؤه الكرام،

تحية للسادة النواب،

في البداية نحن في الجبهة الشعبية سجلنا تحفظاتنا على هذه الحكومة منذ بداية تشكّلها منذ انطلاق مسار تشكلها من حيث المنهجية المتبعة والظروف التي حفّت بهذه العملية، الظروف الضبابية التي رافقت هذه العملية وهو ما سينعكس بالضرورة على أدائها مع احترامنا الشديد للذوات وللأشخاص فنحن نتعاطى مع الأشخاص هنا على أساس أنهم وزراء وليسوا أشخاصا وأقصد بذلك "معرفة عادية". إن وجود عدة أسماء لا ينم عن إرادة سياسية حقيقية للتغيير ولا يستجيب لمقتضيات المرحلة، هذه الحكومة نراها شكلا ومضمونا تحالفا بين قوى ليبرالية يمينية تحالف فيها بقايا النظام السابق الفاشل مع بقايا الترويكا الفاشلة جمعتهم المصالح الاقتصادية ونهم السلطة فضلا عن وجود بعض العناصر التي تحوم حولها الشبهات وإن هذبناها قليلا فنقول "عدم اتفاق" من ذلك مثلا، مع احترامي لشخصك سيدي وزير الداخلية سال فيك حبر كثير قاض اتهمه أو رماه زملاؤه بعدم استقلاليته في الحقبتين حقبة بن علي وحقبة الترويكا لا نستطيع أن نؤمنه على أمن التونسيين خاصة وأن هذه الوزارة دقيقة جدا في هذه المرحلة بالذات ومن الصعب على شخص أو على وزير بهذه الارتباطات ربما أن يكشف أو يسمح له بالكشف عن قتلة الشهداء ومن البديهي أن يأتي برنامج الحكومة المعروض متماهيا مع تركيبة هذه الحكومة وإعادة لإنتاج نمط حكم هيمن على تونس منذ عقود، فهل ستقطع هذه الحكومة بجدية مع منوال التنمية الذي حكم على مدى ستين عاما وجعل الشعب التونسي يثور عليه بعد ما تعمق الفقر والتهميش خاصة في الجهات الداخلية ولدى الطبقات الضعيفة؟ وهل سيكرس الإصلاح الجبائي مقترح العدالة الجبائية ويقطع مع الفساد الذي أدى إلى تعاظم الثروات غير المشروعة لدى فئة معلومة من جهة واشتداد ظاهرة الفقر وما يرتبط به في الكثير من الأحيان من جريمة ومخدرات وإرهاب؟

أليست قضية الديون الخارجية من القضايا التي ينبغي تقديم تعهدات واضحة فيها وعلى الأقل من حيث التدقيق؟ أليست أيضا الإجراءات التقشفية في قانون المالية لسنة 2015 تتطلب مراجعة وتقديم قانون مالية تكميلي يخفف من معاناة التونسيين بعد أن وصلت بهم الظروف المعيشية إلى أسوإ الأحوال؟

إن حكومة بهذه التركيبة وبهذا البرنامج الذي يكاد يكون استنساخا لبرامج حكومات بن علي لم تكن لها الإرادة اللازمة لإنجاز الإصلاحات الكبرى التي تتطلبها البلاد وخاصة إصلاح الإدارة وإصلاح التعليم والقطاع الصحي وهي قطاعات منهارة تتطلب قرارات جريئة وثورية لن تقدر على اتخاذها مثل هذه الحكومة.

إن هذه الحكومة حتى وإن حصلت على تأييد 217 نائبا ناقص 15 جهة شعبية فإنها ستبقى سياسيا أضعف مما تتصوّرون لذلك لن نمنحها الثقة سنعارضها داخل المجلس وخارجه إلى أن تستقيم البوصلة في اتجاه تحقيق الأهداف التي ثار من أجلها التونسيون ذات 17 ديسمبر انطلاقا من سيدي بوزيد المحرومة.

سيدي رئيس الحكومة،

يمكن أن يصوّت لكم النواب جميعا وإن أمكن يمكن أن يزكيك الموظفون والعملة في هذا المجلس ولكن هذا لن يعفيك من أمرين سنتشبّث بهما ما استطعنا، أولا إن معيشة التونسيين خبزهم

وتعليمهم وعلاجهم ليسوا للتوافق وإن وافقتك الأحزاب الممثلة داخل البرلمان وغير الممثلة فإن ذلك لن يمنع عنك غضب التونسيين جميعا.

كذلك سيدي رئيس الحكومة، وهذا الكلام موجّه لسيادتك أساسا ولسيادة وزير الداخلية نقول لكم إن دماء أبناء تونس الذين سقطوا برصاص الغدر أثناء الثورة وبعدها بأيدي العصابات الإرهابية المأجورة التي وجدت حاضنة سياسية لها في حكومة الترويكا وفرت لها الحماية والدعم اللوجستي ولا زالت تصرّ على طمس معالم الحقيقة بالإستماتة في وضع وزارة الداخلية تحت مجهرها.

إن التونسيين سيدي رئيس الحكومة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

انتهى الوقت، الكلمة للنائب السيد طارق براق براق ثلاث دقائق.

السيد طارق براق

شكرا سيدي الرئيس،

زملائي النواب المحترمون،

أعضاء الحكومة المكلفة،

ثلاثة أشهر مرت تقريبا على إعلان نتائج الانتخابات التشريعية وشعبنا ينتظر تشكيل أول حكومة مستقرة بعد فترة انتقالية ذاق فيها الأمرّين من تردي أوضاعه المعيشية والأمنية، وكانت انتظارات شعبنا كبيرة مع هذه الحكومة الجديدة، إلا أننا نعتقد كجبهة شعبية أن ما آلت إليه المفاوضات والمشاورات لا ترتقي إلى الحد الأدنى من انتظارات شعبنا خاصة الأغلبية الساحقة من أبنائه. سوف لن أقف عند الأسماء التي تمّ اقتراحها في التشكيلة الحكومية رغم الكثير ممّا يقال في البعض منها. ولكني سأتوقف عند برنامج هذه الحكومة الذي عرض علينا، ماذا يتضمن هذا البرنامج عدا التسويفات والوعود في غياب إجراءات دقيقة جريئة تعطي إشارات طمأنة إلى شعبنا لم نر في هذا البرنامج ما يشير إلى سبل وآليات معالجة قضايا حارقة ملحة يطرحها شعبنا خلال هذه الأيام.

مجموعة من الأسئلة أريد طرحها، ماذا سنقول للمفقرين في بلادنا؟ أنا جئت من منطقة ربع سكانها فقراء، بعض المعتمديات 35% من سكانها مفقّرون يحتاجون إلى إعانة. ماذا سنقول إلى عملة الحضائر وعددهم بالآلاف؟ ماذا سنقول للأساتذة والمربين؟ ماذا سنقول لكل من كان يطمح إلى أن يرى تشكيلة حكومية قادرة على أن تضع أمامه برنامج إصلاحات عميقة وجذرية؟ لماذا لم تقع إجابتها؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

مع الأسف انتهى الوقت، الكلمة للسيد كريم الهلالي وله ستّ دقائق.

السيد كريم الهلالي

شكرا السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة وأعضاء الحكومة المكلفين،

السيدات والسادة الزملاء النواب المحترمون،

في بداية التدخل أريد أن أتوجه بالتهنئة للسيد رئيس الحكومة وكافة الفريق.

قبل كل شيء هناك بعض الإيحاءات والتصريحات الإعلامية التي تم تداولها عن طريق الفايسبوك حول موضوع تكليف الدكتورة سميرة مرعي وزارة المرأة، أولا حزب آفاق تونس لم يتدخل في تعيين السيدة سميرة مرعي أو طلب وزارة أو حقيبة بعينها فهذا غير صحيح بالمرة والنقاش كان دائما حول البرامج ومنهجية تشكيل الحكومة والخط العام للحكومة ولم نتطرق إلى حقائب بعينها وكان هذا قرار السيد رئيس الحكومة وهذا الكلام مجانب للصواب، فنحن نكنّ كل التقدير للسيدة خديجة الشريف فهي مناضلة نسوية وحقوقية معروفة وسنكون من أول المهنئين لها لو تم اختيارها على رأس هذه الوزارة ولكن هذا لا يمنع أن عدم اختيارها يفتح الباب إلى التشكيك في خليفتها السيدة سميرة مرعي علاوة على أنها أحد رموز حزب آفاق تونس ومن أبرز قياديه وهي أيضا مثال المرأة الناجحة والمتأصلة التي يفتخر بها كل التونسيين والتونسيات وهي تمثل تقريبا جزءا كبيرا من بين مليون إمرأة اللاتي صوّتن للسيد الرئيس الباجي قائد السبسي، فحظا موفقا لها ولكامل الفريق الحكومي، هذا ما أردت قوله بخصوص هذا الموضوع.

بالنسبة إلى برنامج السيد رئيس الحكومة في الحقيقة قد أتى على العديد من القطاعات الهامة وسأتدخل تقريبا في ثلاثة أو أربعة مواضيع بشكل سريع،

أولا، موضوع القضاء واستقلاليته فالسيد رئيس الحكومة تحدث عن هذا الملف واليوم بعد أربع سنوات من الثورة لم نركز فعليا آليات استقلال القضاء وآليات استقلال السلطة القضائية وقد جاء الوقت اليوم ليحسم هذا الملف نهائيا، فقد قدمت الحكومة السابقة المشروع الخاص بالمجلس الأعلى للقضاء ويبدو أنه لم يقع تشريك ممثلي المهنة في هذا المشروع لذلك كانت لديهم بعض المؤاخذات فالرجاء أن يتم التركيز على موضوع المجلس الأعلى للقضاء بالتحاور مع ممثلي السلك ومع ممثلي المنظومة القضائية ككل من هيئة عمادة المحامين إلى غير ذلك وتكريس آليات استقلال القضاء ليس في النص فقط ولكن في الممارسة اليومية والفعلية لأن الانتقال الديمقراطي وإنهاء المسار الديمقراطي لن يكتمل بدون قضاء مستقل.

الموضوع الثاني الحوكمة والإصلاح الإداري، وملاحظتي التي أسوقها في هذا الإطار هي في الحقيقة غياب وزير أو على الأقل كاتب دولة مكلف بهذا الملف الهام وكان دائما هناك كاتب دولة مكلف بالإصلاح الإداري أو وزير للحوكمة الرشيدة باعتبار أن هذا الملف هام في برنامج عمل الحكومة وهو أحد استحقاقات الثورة.

اليوم سيدي الرئيس أهم أسلاك الرقابة العامة سواء في رئاسة الحكومة أو وزارة المالية أو وزارة أملاك الدولة وصلت إلى حد الإضراب وهي تقريبا في شبه شلل ومهمشة تماما فلا بد من إصلاح هذه الأسلاك التي تكوّن مصدر معلومة هامة لرئاسة الحكومة وهي أيضا من آليات تقويم وإصلاح مؤسسات الدولة والتصدي لمظاهر الفساد، يعني لا بد من إيلاء هذا الملف الاهتمام اللازم.

الموضوع الثالث هو ملف النظافة والعناية بالبيئة إلى غير ذلك من الإجراءات العاجلة التي وردت في هذا البرنامج. واعتقادي أن الطريقة الكلاسيكية التي تم التعامل بها مع هذا الملف منذ أربع سنوات، هذه الحملات الوطنية والمؤقتة والمنحصرة في الزمن لن تحل المشكل فلا بد من إيجاد حلول جذرية. فالموضوع يتعلق بمنظومة كاملة، رفع الفضلات منظومة تتدخل فيها العديد من

المؤسسات منها الخاص ومنها العام واليوم، لا بد من إيجاد حلول جذرية للحسم في هذا الأمر ومنها موضوع مصبات المراقبة إلى غير ذلك من الآليات فهذا الملف لن تتم معالجته بالحلول الوقتية.

كذلك سلك الشرطة البلدية له دور كبير ولا بد لنا أن نضع هذا الملف اليوم فوق الطاولة وآليات ونجاعة هذا السلك الذي يقوم بدور كبير سواء في مجال النظافة أوفي مجال المراقبة والردع وهناك قانون أعتقد أنه موجود في مجلس نواب الشعب لا بد من التسريع في التصويت عليه وخاصة جعل الانتخابات البلدية أولوية وطنية وهدف من أهداف إنهاء هذه السنة بإجراء انتخابات بلدية لأن النيابات الخصوصية هي تجربة لا يمكن مواصلتها وعلينا اليوم أن ننظم انتخابات بلدية في أسرع وقت ممكن هذه قناعتي ومن منطلق التجربة.

في الأخير لا يمكنني أن لا أتحدث عن ملف الرياضة والسيد رئيس الحكومة تحدث عنه فالرياضة التونسية سيدي الرئيس، في حالة موت سريري اليوم وأعي ما أقول هناك عشرات الأندية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إلى السيد على بنّور.

السيد علي بنّور

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير الأول والسادة أعضاء الحكومة وأحيي زملائي.

أقول للسيد رئيس الحكومة إن ما جاء في برنامجه وبالتحديد فيما يخص الثقافة فكلمة "الإصلاح" استمعت إليها اليوم وقرأتها في التقرير واستمعنا إليها وقرأناها منذ عشر سنوات أو أكثر ووزارة الثقافة لا زالت تعمل بنفس الطرق وبنفس العقلية لنقلها صراحة الآن نحن في حالة حرب ضد الإرهاب وهذه الآفة قادمة من باطن مجتمعنا ومن خارجه وصحيح أن الحل الآني هو حل عسكري وأمني لكنه غير كاف.

نحن نعتقد في حزب آفاق تونس أن الحل المستقبلي هو ثقافي بالأساس. ونظرا للتصحر الثقافي الذي عاشته البلاد منذ عشرات السنين ونظرا إلى أن الثقافة كانت تدار في القصر وأن مصير وزير الثقافة في بلادنا كان مرتبطا بنجاح مهرجان قرطاج، وأن كل وزير ثقافة يتقدم بمشروع ملّون بخصوصيته هذا إن كان لديه مشروع. ولذا، نحن كنا نتمنى سيدي الرئيس، أن يكون اقتراح بعث أو إحداث مجلس وطني للثقافة أو المجلس الأعلى للثقافة بتشريك كل المثقفين التونسيين الذين يقررون مصيرهم فمن غير الممكن أن يكون مصير المثقف التونسي في يد الإداري والأمثلة موجودة الآن في تونس. فمشروع إحداث المجلس الوطني للثقافة هو الذي سيحدث لنا مشروعا وطنيا للثقافة يمكن أن يدوم 10 أو 20 سنة وأنّ كل وزير ثقافة يتولى الوزارة يجب عليه أن يطبق هذا المشروع لا يتقدم هو بمشروع، فالمشروع يجب أن يكون وطنيا طويل المدى. وفي صلبه يكون هناك تحيين القوانين. مع العلم، سيدي الرئيس أننا لا زلنا في وزارة الثقافة بصدد تطبيق قوانين سنة 1960 و1970 بنفس التسعيرة. مع العلم أيضا سيدي الرئيس، أن وزارة الثقافة الآن هي غير معنية بمصير مثقفيها ومبدعيها.

يوجد الآن مبدعون والناس والشعب يعلمون ذلك كرسوا حياتهم للثقافة في تونس انتهوا إلى حالة يرثى لها والأمثلة كثيرة وآخر مبدع هو الممثل عيسى حراث. (تصفيق)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب السيد عماد الدايمي وله ستّ دقائق.

السيد عماد الدايمي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أود أن أترحم على أرواح شهداء ثورة 17 ديسمبر وأن أوجه التحية والتقدير لكل الزملاء المحترمين ولضيوف المجلس المبجلين.

سيدي الرئيس،

السادة والسيدات الزملاء،

في الديمقراطيات العريقة تتم محاسبة الحكومة بعد مرور المائة يوم الأولى التي تسمى عادة بفترة التسامح période de grâce، واليوم نحن في تونس مرت تسع وتسعون يوما على انتخابات 26 أكتوبر، والشعب الكريم ينتظر تشكيل حكومة منبثقة من إرادة الشعب، أول حكومة مستقرة بعد المرحلة التأسيسية التي عاشتها البلاد، يجب أن تعرف الحكومة التي عرضت علينا اليوم أنها لن تتمتع بالpériode de grâce بمرحلة التسامح لأن الفترة قد تم استهلاكها، وبالتالي فإن الحكومة الآن هي أمام انتظارات التونسيين العديدة التي تم تعطيلها.

السادة الزملاء، في الديمقراطيات العريقة يتحمل الحزب الأغلب مسؤولية إدارة الدولة وتطبيق برنامجه الذي نال ثقة الشعب على أساسه، واليوم نرى أن الحزب الأغلبي يتهرب من تحمّل المسؤولية بشكل مباشر، نرى أنه حتى داخل التشكيلة المقترحة حاول التفصي من عدد من الملفات التي تحمل وعودا كبيرة مثل الوعد بتشغيل مئات آلاف التونسيين.

لاحظنا أن الحزب الأغلبي كرس ممارسات دعمت تغول مؤسسة رئاسة الجمهورية في عملية تشكيل الحكومة وأدخل دون أن تشعر البلاد أن هناك نوعا من النظام الرئاسوي.

ففي الديمقراطيات العريقة أيها السادة الزملاء تكون الحكومة حكومة ناخبين ونحن اليوم أمام حكومة نواب، حكومة مقترحة لنيل ثقة نواب ولكن لا تحظى حسب ما يبدو بثقة الناخبين الذين أوصلوا النواب إلى هذا المجلس خاصة مع موجة الاحتجاجات الكبرى الموجودة في صفوف ناخبي هذا الحزب أو ذاك، بالنسبة إلينا نعتبر أن هذا سيفقد الحكومة السند الشعبي ودعم الرأي العام الوطني وهذا شرط رئيسي حتى تكون الحكومة قادرة على القيام بإصلاحات جذرية وهذا سيجعل الحكومة تعمل ضد التيار وضد إرادة التعطيل التي قد تكون من داخل الأحزاب المشكلة لها نفسها.

في الديمقراطيات العريقة أيها السادة الزملاء المشهد السياسي المفرز من الانتخابات هو الذي يحدد تركيبة الحكومة ونحن الآن أمام وضع غير طبيعي والعملية تكون عكسية، بأننا أمام تشكيلة حكومة تريد إعادة تشكيل المشهد السياسي وهو ما يدخلنا في مشهد ضبابي يؤدينا إلى عملية فرز غير واضحة تتداخل فيها المعارضة والمعاضدة وتوجد فيها نواتاة المعارضة داخل الأحزاب المشكلة للحكومة نفسها ونرى فيها أحزابا تهبّ لتقاسم الفشل مع حزب الأغلبية، أحزاب دخلت تشكيلة الحكومة دون أن تغير حرفا واحدا من برنامجها.

أيها السادة الزملاء إن البرنامج الذي وصلنا أول أمس هو نفس البرنامج الذي وصلنا مع التركيبة الأولى يعني أن هناك حزبين داخل الحكومة هذه المرة ولم يغيرا حرفا واحدا في البرنامج.

نحن كنواب في حزب المؤتمر من أجل الجمهورية قررنا عدم منح الثقة لهذه الحكومة التي نعتبرها حكومة هشة، نحن قررنا أن نكون في المعارضة الإيجابية والمسؤولة التي لا تعتمد وسائل قطع الطريق وتعطيل مصالح الشعب الكريم وإنما تكون قوة اقتراح وقوة تتصدى بالوسائل المدنية والقانونية لأية إجراءات أو قرارات لا تراعي مصلحة المواطنين، قوة تمثل تونسيين عديدين غير موجودين داخل أطر مؤسسات الدولة الرسمية في مشهد سياسي تغير كثيرا بعد الانتخابات الرئاسية وبعد تشكل حراك شعب المواطنين الذي يدافع عن قيم المواطنة والسيادة وعلى حقوق التونسيين الاقتصادية والاجتماعية وعلى الحريات.

نحن نعتبر أنه يوجد أمام هذه الحكومة خط أحمر وهو خط الحريات، هذه الحكومة ليس مسموحا لها المس بالحريات، هذه الحكومة ليس مسموحا لها بالانتقام من الخيارات الانتخابية لجهات أو لفئات من الشعب التونسي، هذه الحكومة مطالبة بتدعيم الحريات وبتقديم مشروع قانون في أقرب الأوقات لمنع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.

سيدي الرئيس أود في الختام أن أقول أننا سنكون قوة معارضة بناءة تريد الخير لهذه البلاد وتريد الخير لكل التونسيين وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن إلى النائب السيد الناصر الشنوفي وبعده السيدة والسادة: سامية عبو وزهير المغزاوي ومحمد الحامدي والمهدي بن غربية وإياد الدهماني وحمد الخصخوصي وفيصل التبيني وعدنان الحاجي ورياض جعيدان، تفضل السيد الناصر الشنوفي لديك ثلاث دقائق.

السيد الناصر الشنوفي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أريد أن أحيي السادة الزملاء النواب والسادة أعضاء الحكومة المقترحة لنيل الثقة، وبالرغم من أن حزب المبادرة لم يكن ممثلا في هذه الحكومة إلا أنه لأسباب تجعلنا نساير أو ندعم استعادة الدولة لتسيير دواليب مؤسساتها فإننا نتمنى أن يكون السادة أعضاء الحكومة المقترحين أصحاب مشاريع مبنية على قناعات شخصية وتصورات ذاتية وموضوعية، أصحاب مشاريع مدروسة على أسس علمية وخبراتية، فلا يمكن أن يتحمل المسؤولية إلا المؤمن بمشروع والحريص على نجاحه.

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الأعضاء المقترحون،

سأتناول في بداية تدخلي مشكل التربية في تونس بحكم أني مربّي، فإن المربين في تونس يعيشون وضعية اجتماعية قاتمة، فهل تتخيل سيدي وزير التربية المقترح أن معلما يتحصل على أجر في حدود سبعمائة دينار يخصم منه قرض لتحسين وضعه الاجتماعي في حدود الأربعمائة دينار، فهل يمكن بثلاثمائة دينار أن يعيش وأن يتمتع بمكانة اجتماعية تحقق له الاحترام والتبجيل والتقدير، علاوة على ذلك هناك من لديه أبناء يدرسون في الجامعة أو في المعاهد أو في المؤسسات الابتدائية، إضافة إلى نقص في مسألة التكوين، فالدول المتقدمة لها جامعات في علوم التربية، مربي ليس له تكوين علمي في علوم التربية، في العلاقة التربوية، في علم نفس الطفل، في علم نفس المراهق، في التواصل، هل يمكن أن يقدم الإضافة لأبنائنا في المؤسسات التربوية؟

لا يمكن أن أطيل...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن إلى الزميلة الأستاذة سامية عبو تفضلي.

السيدة سامية عبو

سيدي الرئيس بعد إذنك، هل يمكن أن أؤجل مداخلتي للحصة المسائية، لو سمحت.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

لا مانع تفضلي، لقد أعلنّا بعد ذلك عن تدخل السيد زهير المغزاوي فليتفضل، ست دقائق.

السيد زهير المغزاوي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية لكل الزملاء وتحية للسادة الوزراء وكتاب الدولة المقترحين، لي ثلاث ملاحظات حول هذه الحكومة المقترحة.

الملاحظة الأولى بسرعة وتخص الهيكلة، نحن نلاحظ في حركة الشعب أن هذه الحكومة قد غابت عنها ملفات كبرى كان من المفروض أن يقع التركيز عليها:

- غابت وزارة أو كتابة دولة تعنى بالإصلاح الإداري ومقاومة الفساد.
- غياب كتابة دولة تعنى بالإصلاح التربوي.
- تهميش قطاع الطاقة والمناجم ضمن وزارة الصناعة.
- غياب كتابة دولة تعنى بالتنمية الجهوية.

هذه الملاحظات كنا قد قدمناها للسيد رئيس الحكومة المكلف أثناء اللقاءات التي تمت معه.

على مستوى تركيبة الحكومة، سياسيا هذه الحكومة تعتبر حكومة محاصصة حزبية شارك فيها حزبان كبيران: حزب كانت له رغبة كبيرة في أن تمر هذه الحكومة وتحظى بثقة مجلس نواب الشعب مهما كان الثمن وحزب ثان يرغب في المشاركة في هذه الحكومة مهما كان الثمن، والنتيجة ميلاد مخادع لشعب تونس لأن هذين الحزبين صمّا أذان التونسيين والتونسيات طيلة أكثر من سنة ونصف بأن كل منهما نقيض الثاني وكل منهما مشروعه نقيض الثاني.

سيدي رئيس الحكومة تركيبة هذه الحكومة ضمت أسماء تحوم حولها شبهات حول التطبيع مع الكيان الصهيوني حيث زارت دولة العصابات الصهيونية وهو استفزاز لمشاعر التونسيين والتونسيات المرتبطين حضاريا وتاريخيا بمعركة تحرير فلسطين، كذلك ضمت هذه الحكومة أسماء تحوم حولها شبهات مناشدة بن علي، هذه الحكومة ضمت كذلك في صفوفها أسماء تحوم حولها شبهات قضايا مرفوعة في المحاكم.

حول برنامج الحكومة اقتصر السيد رئيس الحكومة على تقديم عموميات لا تطمئن شعب تونس، عموميات كنا نتمنى من السيد رئيس الحكومة أن يقدم ضمانات حقيقية للتونسيين والتونسيات في

تجميد أسعار المواد الأساسية، كنا نتمنى من السيد رئيس الحكومة أن يقدم للتونسيين ضمانات حقيقية في التحكم في مسالك التوزيع، كنا نتمنى من السيد رئيس الحكومة أن يقدم ضمانات حقيقية والتزام حقيقي في الترفيع في أجر الأجراء الذين تدهورت مقدرتهم الشرائية، كنا نتمنى من السيد رئيس الحكومة أن يقدم التزامات حقيقية ليست فقط في الكشف عن قتلة الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي بل كذلك في شهداء ثورة 17 ديسمبر الذين لم ينصفهم القضاء والذين يبحث أهالهم عن قتلة أبنائهم، كنا نتمنى من السيد رئيس الحكومة أن يقدم التزامات حقيقية للجهات الداخلية حتى تطمئن ليست بشعارات عامة بل في مشاريع حقيقية، كنا نتمنى من السيد رئيس الحكومة أن يقدم لنا أرقاما حول نسب البطالة، حول مسألة المديونية، حول كل هذه المسائل وأن لا يقتصر على تقديم عموميات.

السيد رئيس الحكومة أعتقد أن حكومتكم هذه ولدت يتيمة لأنني وأنا أستمع لبعض نواب الأحزاب المشكلة لهذه الحكومة أرى أنهم ينتقدونها، هذه حكومة لا طعم ولا رائحة لها، هذه حكومة لا تستطيع أن تقدم الكثير لشعب تونس.

كما أكدنا دائما في حركة الشعب، أن الاستقرار في تونس هو منشود من الجميع ولكن الاستقرار لا تصنعه التوافقات السياسية ولا الانتخابات فقط رغم أن ذلك مهم ولكن الاستقرار يصنعه مدى تقدمنا في تحقيق انتظارات شعب تونس في التنمية، في تحقيق انتظارات شباب تونس في التشغيل، في تحقيق انتظارات عائلات وعوائل الشهداء في الكشف عن قتلة أبنائهم، في تحقيق انتظارات المناطق الداخلية في التنمية الحقيقية.

أخيرا، نحن في حركة الشعب لا نستطيع أن نعطي ثقتنا لمثل هذه الحكومة ستكون حركة الشعب في معارضة وطنية وستكون حركة الشعب كما كل القوى الوطنية عينها على كل الانحرافات التي يمكن أن تحدث في هذا المسار الثوري، ستكون حركة الشعب عينها على تحقيق أهداف الثورة، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة إلى النائب السيد البشير بن عمر، غير موجود؟ طيب الكلمة للنائب السيد محمد الحامدي، هل هو موجود؟ تفضل.

السيد محمد الحامدي

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله خير الأسماء في الأرض وفي السماء،

مرة أخرى يعيد التاريخ نفسه بالنسبة إلى تيار المحبة، ففي انتخابات سنة 2011 تعرضنا لحملة شعواء شارك فيها عدد مهم من رجالات السياسة والإعلام كما تم إبعادنا من كل مشاورات سياسية وتوالى الحقد الأعمى وقتها إلى حد إسقاط عديد القائمات الانتخابية ولو لا رحمة من الله أدركتنا من خلال القضاء لحدث ما لم يكن في الحسبان.

اليوم يتحدث أنصار تيار المحبة حديث اللوعة والحزن والأسى ويقولون إن رئيس الحكومة المكلف قد حاد عن عمق التفكير وذكّرنا بالماضي المرير ويقولون، ويرددون الآية الكريمة: "أليس منكم رجل رشيد".

الألف باء السياسي إخواني في تشكيل الحكومات يقتضي أن تتم مشاورة كل الأطراف السياسية بالمجالس النيابية وأخذ رأيها ومشاورتها في كل صغيرة وكبيرة ويبقى القرار النهائي بأيديكم يا سيادة رئيس الحكومة المكلف باعتباركم صاحب الحزب الفائز والمسؤول الأول والأخير عن التشكيل الحكومي لن يجادلكم أحد إذا عاملتمونا بالمثل ويسّرتم لنا الخروج ولو مؤقتا من دائرة الاختناق.

معالي رئيس الحكومة المكلف، بعد حوارات مستفيضة داخل مكتبنا التنفيذي ارتأينا جميعا أن تكون صدورنا أرحب وأن نعفو عمّن ظلمنا وأن نجعل مصلحة البلاد فوق كل اعتبار وأن نختار الطريق المؤدية لبر الأمان وذلك بمنحكم الثقة ومدكم بالنصيحة لأن في نجاحكم نجاح كل التونسيين جميعا.

الدكتور محمد الهاشمي الحامدي يحييكم جميعا ويدعوكم إلى مضاعفة الجهد من أجل الخروج بالبلاد من وضع مأساوي مترد ولن يتم ذلك إلا بإعلاء قيمة العمل وجعلها من الثوابت الأساسية في كل القطاعات والمجالات لدى كل شرائح المجتمع التونسي وليكن الانطلاق من المؤسسات التربوية ابتداء بالمدارس الابتدائية فالإعدادية فالثانوية ثم الجامعات وليكن أسوتنا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إلى السيد مصطفى بن أحمد، ثم بعده السيد حاتم الفرجاني. السيد مصطفى ست دقائق.

السيد مصطفى بن أحمد

صباح الخير،

والله في لحظة من اللحظات سيدي الرئيس خلت نفسي أنني لست في مجلس النواب بل في محكمة وكأن أعضاء الحكومة سيعرضون على المحكمة من تهديد ووعيد وتوصيفات الله يهدي، أناس تحكم على النوايا وأناس يتهمون أناسا بعلاقات مشبوهة، على كل أنا أتوجه إلى الرئيس المكلف لأقول له فعلا إن حكومتكم حام حولها الكثير من الدخان وخاصة حول بعض الأسماء كانت هناك إخلالات لكن الشعب التونسي اليوم في حاجة إلى حكومة وهذا هو القرار الصواب، وهذا يضعكم يا سيدي رئيس الحكومة المكلف أمام تحد كبير لأنكم ستكتسبون حسب مقتضيات الدستور شرعية المجلس لكن الشرعية الحقيقية لا تكتسبونها إلا من خلال الشعب الذي هو في حاجة أكثر من الخطب ومن الأقوال، نحن في حاجة إلى أفعال، أكثر من حاجتنا إلى البرامج المنمقة والبرامج الجميلة التي مرت أمامنا كثيرا وأول فعل يمكن أن تقوموا به يمس مباشرة حياة المواطن ليس تجميد الأسعار، يا أخي إرجاع الأسعار إلى حالها ففضيحة سعر الكيلو غرام من اللحم خمسة وعشرون دينارا وسعر الكيلوغرام من الفلفل 3800 مليم وقد تجاوز الـ4 دينارات هذه فضيحة، الناس لم تعد لديهم قدرة على توفير حاجياتهم الأساسية للعيش يجب أن نعالج هذه الأمور قبل أن نمر إلى الأمور الأخرى، يا أخي قوموا بالسيطرة على مسالك التوزيع لأنه توجد مافيا تقوم بالمضاربة في قوت الناس، لذا يجب أن توقفوا هذه المافيا عن حدها ولا بد من تدخل الدولة على مستويين: مسالك التوزيع والرقابة الصارمة دون محاباة ودون مجاملات.

الإنجاز الثاني الذي ينتظره التونسيون وقد ملوا وسئموا وخاصة الشباب الذي أوصلنا إلى هذا المجلس والدماء التي سالت من أجل أن نتكلم بحرية، فأول شعار رفع هو التشغيل يجب أن تسعوا يا أخي في أقرب وقت، أول شيء يجب أن تقوموا بملتقى وطني حول التشغيل والأشخاص الذين لديهم المشاريع والأموال ويكدسونها

الأموال ويشترون السيارات ويبنون الفيلات يجب أن يضحوا قليلا وأن يشغلوا أكثر ما يمكن من العاطلين عن العمل، اليوم يطالبون بالتخفيض في الجباية وتشجيع المؤسسات، يا أخي خذوا لا نستطيع أن نردكم، ولكن بالله عليكم أن تشغلوا البعض من العاطلين عن العمل وعلى القطاع الخاص أن يشغل أيضا البعض من العاطلين وأن يضحي مع المواطن ويشغل ويجب أن تتوفر الكرامة في ظروف العمل، فيكفينا من برامج الحضائر والآليات 16و20 وعن القريب سنصل إلى البرامج الخمسمائة فهناك من يحمل شهادة طولها طولين وعرضها عرضين ويتقاضى أجرا 250 دينارا أو 300 دينار.

النقطة الثالثة تخص مسألة الأمن، الأمن والآمان فقد وعدت الحكومات الأولى أنه ستقع إعادة تأهيل رجال الأمن ونحن مازلنا ننتظر تأهيلهم حتى يكون أمننا فعلا أمنا جمهوريا فابدؤوا بفتح المراكز ففي الأحياء الشعبية هناك مراكز أغلقت ولم تفتح إلى حد اليوم وهناك مجموعات خارجة عن القانون هي من تسير بقوانينها.

السيد رئيس الحكومة المكلف أنا أعرف أن هناك شرخا كبيرا خلق في تونس وهناك ثقافة جديدة ولدت في تونس فرق كثيرا بين التونسيين والله جله وهمي لا توجد خلافات عقائدية هناك خلافات عقائدية في بعض الأحيان هوّلت وطورت وبنت جدرانا بين التونسيين.

الشيء الإيجابي حسب رأيي في هذه الحكومة والتي سأحكم على انتماءاتها من أي حزب جاءت هذا رهين تضامنكم الحكومي، رهين أنكم تنسوننا بعد مدة انتماءاتكم رهين أن نراكم في حزب أكبر لأنكم تمثلون حزبا فوق الأحزاب وهو حزب تونس وهذا يقتضي منكم أن لا تكونوا رهائن للأرقام وللندوات وللتقييمات التي لا يجب أن تكون وهمية، انزلوا يا أخي إلى الجهات قوموا بزيارات في المائة يوم قوموا بتخصيص ثلاثين يوما لجولة في كامل جهات تونس ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إلى النائب السيد حاتم الفرجاني.

السيد حاتم الفرجاني

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس،

زميلاتي زملائي النواب،

السادة أعضاء الحكومة المقترحون،

في مداخلتي اليوم أردت قبل كل شيء أن أقدم تحية لكل التونسيين والتونسيات داخل الوطن وخارجه وخاصة المقيمين بألمانيا والذين منحوني الثقة لأمثلهم في هذا المجلس الموقر.

سيدي رئيس الحكومة المكلف بقدر ما أثمّن مشروع برنامج عمل الحكومة للمرحلة القادمة فإنني أعبر عن استيائي لعدم الإشارة بصفة كافية إلى تطلعات واحتياجات التونسيين المقيمين بالخارج.

خيبة أمل أيضا أعبر عنها لعدم وجود وزارة تعنى بالهجرة صلب هذه الحكومة المقترحة وحتى كتابة الدولة التي أحدثت لتعنى بملف الهجرة أدمجت مع ملف آخر.

فبعث وزارة للهجرة سيدي الرئيس كان من أهم ركائز البرنامج الانتخابي لكل الأحزاب بالخارج تقريبا وهي النقطة الأولى من البرنامج الانتخابي لحركة نداء تونس بالخارج مقارنة بدول أخرى المغرب مثلا لديه وزارة معتمدة لدى الوزير الأول مكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالمهجر، نفس الشيء بالنسبة إلى الجزائر ولبنان لديها وزارة خارجية للمغتربين، وأعتبر أن المطالبة بوزارة للهجرة شيء معقول ومنطقي جدا بالنظر إلى نسبة نواب الجالية التونسية بالمجلس، وهنا لنجري عملية حسابية بسيطة، نداء تونس لوحده هنا في هذا المجلس لديه ثمانية نواب وهو نفس عدد نواب حزب آفاق والعدد الجملي لنواب الخارج بالمجلس هو 18 نائبا أي أكثر من عدد نواب الاتحاد الوطني الحر والجبهة الشعبية وأتركك سيدي الرئيس تقوم بالاستنتاجات اللازمة من هذا،

وزد على هذا سأفسر لك باللغة التي يفهمها كل الناس وهي الثقل الاقتصادي الذي تمثله هذه الشريحة فالتونسيون بالخارج يمثلون10% من الشعب التونسي قيمة تحويلاتهم في العشرة أشهر الأولى من سنة 2013 على سبيل المثال بلغت 3088 مليون دينار أي ما يعادل هذا المبلغ قيمة الدعم الموجه للمحروقات في حدود 3600 مليون دينار، التونسيون بالخارج يمثلون المورد الثاني للعملة الصعبة بعد قطاع السياحة وهو مصدر قار لأن السياح يذهبون ثم يعودون حسب الظروف الأمنية للبلاد ولكن التونسي المقيم بالخارج يعود لبلاده لأن ارتباطه ارتباط عضوي بالوطن ولا ينقطعون ويبعثون الحوالات المالية لعائلاتهم، صحيح أنهم جغرافيا هم بعيدون عن بلادهم ولكن قلوبهم وعقولهم مغروسة في تراب هذا الوطن.

التونسيون بالخارج يمكنهم أيضا أن يلعبوا دورا كبيرا وهاما في جلب الاستثمار الخارجي بحكم علاقاتهم مع المستثمرين الأجانب في بلدان الإقامة لهذا فإن وجود وزارة للهجرة يمكن أن تهيكل وتسهل هذه العملية.

هناك سيدي الرئيس بعض الخبراء الاقتصاديين أكدوا أن التونسيين المقيمين بالخارج وخاصة في الاتحاد الأوروبي لو يحول كل شخص منهم 100 أورو لتم تجميع مليار أورو أي ما يقارب 2200 مليون دينار وهو مبلغ القرض الائتماني الاحتياطي الذي طلبته تونس من صندوق النقد الدولي وهو 1,7 مليار دولار، وهذا يتطلب عملية تحسيسية كبيرة تتم عن طريق مؤسسة حكومية يمكن أن تكون الوزارة التي نادينا بإنجازها،

ولا ننسى أيضا التونسيين الذين هاجروا وسافروا كلهم تقريبا خرجوا لتحسين ظروفهم المادية أو لطلب العلم وهناك مجموعة كبيرة على الأقل في ألمانيا خرجت من تونس بصفة اضطرارية واستقرت في ألمانيا هربا من السجون وبالتالي هم لم يختاروا الغربة لذا بالله اليوم كل تونسي مقيم بالخارج يجب عليه ومهما كان انتماؤه السياسي أو اختلافه الفكري أن يدلي بدلوه في الحياة السياسية وأن يشارك في مراكز القرار حتى لا يحرم مجددا أي تونسي من بلاده.

في الختام السيد رئيس الحكومة المكلف، وبالرغم من هذه المآخذ على أهميتها سأمنح ثقتي لهذه الحكومة من منطلق مبدئي وانضباط حزبي على أمل أن يتم تدارك هذه النقائص في المستقبل وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إلى النائب السيد المهدي بن غربية وبعد ذلك أرجو من السيدة يمينة الزغلامي والسيد وليد البناني والسيدة جميلة دبش كسيكسي أن يستعدوا للتدخل بعد السيد المهدي بن غربية.

السيد المهدي بن غربية

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد رئيس الحكومة المكلف،

السيد الرئيس،

السادة النواب،

اليوم تونس مقسمة بين قطبين مقسمة في حقهم في التنمية وفي الثروة وفي مستوى العيش ومقسمة جغرافيا بين العاصمة والمدن الساحلية وبين الأحياء الشعبية الفقيرة التي تحيط بهم والأرياف والمناطق الداخلية ومقسمة اجتماعيا بين أناس ينتظمون داخل أحزاب وجمعيات ويتابعون الدولة والمجلس ويحسون بانتمائهم لهذه الدولة وبين أناس يعيشون خارج هذه الدائرة ويعيشون التهميش ليست لهم أية علاقة بهذه الدولة ولا تعرفهم سوى وقت "الرافل" وفي هذا المكان يظهر التطرف والجريمة المنظمة حيث يجدون أنصارهم، وكذلك البلاد مقسمة اقتصاديا بين منوال اقتصادي ونسيج اقتصادي فيه شركات وأحزاب ونقابات وبورجوازية صغرى وقوى عاملة وصراعاتهم وبين جزء كبير من التونسيين خارج هذا، يعيشون في التهريب وفي التجارة الموازية وليست لهم أية علاقة بهذا، وهذا الوضع وجد منذ أكثر من ثلاثين سنة هذه الهوة وهذه القطعية أوصلت البلاد إلى الثورة ونحمد الله أن وعي شعبنا جعل الثورة تكون سلمية وتأتي بالحرية، ولو تواصل هذا الوضع سيأتي بثورات أخرى والثورات القادمة لن تجلب الحرية بل ستأتي بالفوضى ويمكن أن تأتي بالاحتراب، لذلك لابد اليوم أن نؤكد على الوحدة الوطنية وتظافر كل الجهود لحل هذه المشاكل.

ومن هذا الباب أبارك ولن أتحدث عن برامج هذه الحكومة أو على تركيبتها سأتحدث عن النهاية التي بها وصل تشكيل هذه الحكومة مما جعلها اليوم تسمح بكسب استقطاب آخر في البلاد، استقطاب الهوية والحداثة، استقطاب الإسلاميين وغيرهم، استقطاب حركة النهضة ونداء تونس، استقطاب حركة الاتجاه الإسلامي والحزب الاشتراكي الدستوري بكل روافده، اليوم نحيي النهاية أحيي نهاية هذه الحكومة التي فيها كل هذه الروافد وأن الاستقطاب الثقافي والمعركة الثقافية ما هي إلا تغليف للصراع السياسي، اليوم يرى التونسيون أن كل هذه الطبقة السياسية موجودة في الحكومة وأعتقد أن هذا شيء إيجابي حتى نبدأ في معالجة المشاكل الحقيقية للبلاد وبارك الله فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إلى النائبة السيدة يمينة الزغلامي ست دقائق.

السيدة يمينة الزغلامي

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

صباح الخير لكل السادة الزملاء،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة المكلف وبالسيدات والسادة الوزراء.

في البداية أريد أن أقول للسيد رئيس الحكومة المكلف أنه إن شاء الله اليوم وفي ساعة متأخرة سيمنح نواب الشعب الثقة لهذه الحكومة، وأريد أن أقول له أنه عند منح هذه الثقة أن تصبح تونس أمانة في أعناق هذه التركيبة الحكومية برئيسها وبوزرائها.

الثورة أمانة في أعناقكم، الحريات أمانة في أعناقكم، ونفس الشيء نحن كمجلس نيابي مجلس منتخب تونس أمانة في أعناقنا لماذا؟ لأننا كمجلس نواب الشعب سنساعدكم في التشريعات وفي رسم السياسات لكن سنبقى مجلسا يراقب هذه الحكومة ويحد من أخطائها ويسائلها، لهذا أكيد لن يكون منح ثقة نواب الشعب للحكومة بصفة تامة دون مراقبة ولا محاسبة.

السيد رئيس الحكومة، على خلاف الملخص الذي قدمته للسادة النواب منذ يومين فقد جاء خطابك مفصلا فيه برنامج هام وهام جدا، لكن تمنيت أن تتوجه في خطابك كذلك إلى الشعب التونسي بلغة بسيطة فيها الكثير من المصارحة وأن تقول للشعب ولنوابه أننا كحكومة إن شاء الله سيقع منح الثقة لنا لن نقدر في ظرف مائة يوم الأولى إلا القيام بمجموعة من الإجراءات: واحد، اثنين، ثلاثة، خمسة، مثال ذلك كأن تقول: سنقوم بتجهيز أكثر ما يمكن المؤسسة الأمنية التي تجابه الإرهاب وتقف أمام الجريمة المنظمة كذلك سنقوم بإجراءات تخص عمال الحضائر والعائلات المعوزة وسنقدم إجراءات فورية لعائلات شهداء الثورة وسنساعد هيئة الحقيقة والكرامة لتقوم بتركيز مكاتبها الجهوي وسنقوم بحملة كبيرة للنظافة وقد ذكرت ذلك في خطابك، وهذه الإجراءات سيتم إنجازها في أيام معدودة. أنا تمنيت أن تعدد سيادتكم هذه الإجراءات لأنه بعد مائة يوم من الأكيد أن الشعب التونسي ونحن كذلك كنواب وكسياسيين سنحاسب هذه الحكومة.

سأثمن نقطة أخرى وأنا مسرورة بها وهي تواجد المرأة في هذه الحكومة. لم تقتصر فرحتي بالعدد فقط اليوم لدينا ثلاث وزيرات وخمس كاتبات دولة وكنت أتمنى أن يكون عدد النساء أكبر من هذا لأن المرأة التونسية تستحق أكثر من هذا لكنني مسرورة أيضا بالكم وبالكيف لأن أمامي اليوم ثماني نساء تونسيات وهن من الكفاءات العالية أعانهنّ الله وإن شاء الله تمددن يد المساعدة للوطن ولكل نساء تونس اليوم.

أريد أن أقول إلى السيدة وزيرة المرأة زميلتي المؤسسة والتي كتبت الدستور صحبة زملائها عند كتابة الدستور كانت هناك مجموعة من نساء تونس خائفات على حرياتهن وحقوقهن وتفاعلنا معهن وكنا النائبات المؤسسات من أحرص النساء على أن لا يمس حق المرأة التونسية بل بالعكس يتطور، لهذا أقول للسيدة وزيرة المرأة سيادتك قد كتبت الدستور بخط يدك ولا بد أن لا تتركي اليوم أية امرأة تونسية تخاف على حريتها وعلى حقوقها وعلى لباسها، لا تترك المرأة التونسية يمارس عليها أكثر عنفا، أكثر اغتصابا، أكثر تحرشا جنسيا، ونحن نعرف أن المرأة الريفية عندما تذهب اليوم إلى العمل في الضيعة يمكن أن تتعرض لحادث ولا تجد أي تأمين، المرأة التونسية عندما تغادر بيتها على الساعة الخامسة صباحا وتقصد المعمل بفوشانة ويمكن أن تتعرض لكل أشكال التحرش والمضايقات فهي غير مؤمنة لهذا السبب فإن وزيرة المرأة ينتظرها عمل كبير ونحن كنساء موجودات في مجلس نواب الشعب ومتموقعات أيضا في المجتمع المدني من الأكيد أننا سنساعد السيدة الوزيرة، ونتمنى من الله أن لا تبقى المرأة التونسية خائفة على حقوقها، نتمنى أن تعتني الحكومة ككل بأطفال الشوارع، وبالمرأة والأطفال فاقدي السند العائلي أيضا هذه كلها تعتبر مسائل استعجاليه نتمنى من وزيرة المرأة السيدة سميرة مرعي أن تقوم بها ونحن أكيد سنساندها في ذلك.

بالنسبة إلى كاتبة الدولة المكلفة بملف شهداء وجرحى الثورة،

أولا أثمن وجود كتابة الدولة المكلفة بهذا الملف ونحن كنواب مؤسسين كنا دائما نتحدث عن ضرورة وجود شباك موحد يعتني بعائلات الشهداء وجرحى الثورة وهنا أقول للسيدة كاتبة الدولة وللسادة الوزراء أن دم التونسي هو نفسه، لأنه في تونس لا يوجد لدينا شهداء أرقى من شهداء فكل شهدائنا فوق رؤوسنا، دم التونسي متساو: شهداء التحرير، شهداء النضال، شهداء الحرية، شهداء الثورة الذين قتلوهم وتم قنصهم، شهداء الاغتيالات، نحن بالأمس كتونسيين قد فوجعنا واستنكرنا ونددنا بعملية القتل الوحشية التي طالت الطيار الأردني ونتمنى من الله أن يرحمه والله يرزق أهله الصبر فما بالك بدماء شهدائنا، شهداؤنا كلهم سواسية، لكن أنا متخوفة السيد رئيس الحكومة من أن يحل هذا الملف في إطار...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إلى النائب السيد وليد البناني ست دقائق.

السيد وليد البناني

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

نرحب بالسيد رئيس الحكومة المكلف وبكل أعضاء الفريق الحكومي.

في هذه المداخلة أريد أن أعرض بعض الملاحظات لأن التحديات كبيرة وكذلك التركة كبيرة من قبل الثورة وأيضا من الاستحقاقات التي جاءت بعد الثورة ولذلك لا يمكن أن أستعرضها كلها في مداخلة بست دقائق.

أقول للسيد رئيس الحكومة أن النوايا الطيبة التي عرضها سواء في ملخص برنامج الحكومة أو في الخطاب قد سمعناها أيضا في حكومة السيد حمادي الجبالي وحكومة السيد علي العريض وكانوا جميعا صادقين مثلما كنت أيضا السيد رئيس الحكومة صادقا في عرضك لهذا التشخيص ولهذه المحاولات لإنجاح مسار الثورة واستحقاقاتها، ولكن أقول لك حقيقة أن الواقع شيء آخر تماما، وهذا ما يجب أن نصارح به الشعب ونصارح بها بعضنا نحن تحت قبة مجلس نواب الشعب، المسألة ليست في الأشخاص وإن كان للأشخاص دور في الإصلاح والإضافة ولكنها أيضا في: منوال تنمية، منظومة القضاء، منظومة الإدارة، عقلية نخبة سياسية التي وللأسف إلى اليوم مازلنا نستمع إلى من يريد أن يقصي طرفا لخلفية معينة أو لغلاف سياسي معين وإن كانت تونس والحمد لله انتصر فيها التوافق الذي أوصلنا الآن إلى إرساء استثناء في العالم العربي وهذا مهم جدا جدا، وهذا الاستثناء مقارنة مع تجارب كل الثورات حتى تتخلص من مخلفات النظام السابق يتطلب منها ذلك عشرين سنة، ونحن الحمد لله أرسينا في أربع سنوات النظام السياسي وصغنا الدستور، وسنرى ذلك إن شاء الله بعد تزكيتنا لكم وذلك بالتعاون والعلاقة الحقيقية بين مجلس نواب الشعب وهذه الحكومة.

ألاحظ أن في هذه العلاقة وفي تجربة الثلاث سنوات الفارطة يا سيدي رئيس الحكومة كانت علاقة النواب والوزراء ليست علاقة جيدة وإن كانت فيها الكثير من الإيجابية ولكن الدستور أعطى لكل نائب الحق في أن تتوفر له الضمانات والإمكانيات البشرية والمادية وهذا في استقلالية مجلس نواب الشعب ولكن في انتظار ما نص عليه الدستور يجب أن تعطوا إشارات إيجابية في التعامل مع النواب وخاصة مع نواب الجهات الداخلية.

هناك تحديات حقيقية رأينا نتائجها في المشاريع المعطلة، وزير أملاك الدولة أمامه تحد حقيقي، نحن لدينا برامج معطلة منذ سنة 2009 أي قبل الثورة مشكلتها هي الأراضي الاشتراكية مثلا لديك مشروع تنوي القيام به فإنك لا تجد أين ستقيمه، مثلا في تالة لا يوجد أي مكان لأنها كلها أراضي اشتراكية وهذا موجود في الكثير من الجهات، لذلك فإن هذه الوزارة مهمة جدا رغم أنه في الحكومات السابقة لم تحظ بالمكانة الحقيقية كانت وزارة وأصبحت كتابة دولة، يا سيدي وزير أملاك الدولة هذا ملف حقيقي وهناك مشاريع متوقفة ومعطلة لا بد أن تأخذ هذا بعين الاعتبار وكذلك ننتظر منك اقتراح منظومة قوانين جديدة إن شاء الله.

هناك أيضا ملف آخر حقيقي وهو ملف الخدمات الصحية، فمستشفياتنا العمومية تعتبر فضيحة وخاصة داخل البلاد وفي المناطق التي توجد فيها الآن بؤر الإرهاب، فالخدمات الصحية متدنية جدا ويكفينا من "التنميقات" ومن الأرقام ومن المعلومات التي تقدمونها فكل هذا لن ينطلي على المواطن اذهبوا على عين المكان ولا تخافوا يا وزراء من المناطق الداخلية وأنا أعرف أن العديد من الزيارات تم إلغاؤها لأن الوزير لا يريد أن يذهب إلى القصرين أو إلى جندوبة ويخاف أن يحصل له كذا أو كذا، زوروا المناطق وأحسن شيء أن تصارحوا المواطنين وتتحدثون معهم ونضع اليد في اليد معكم كنواب جهات وكمجلس نواب الشعب حتى تنزاح عنّا فكرة "كلما دخلت أمة لعنت أختها" ونصبح نتحدث عن "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" وأيضا "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تتفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم..." ولا نريد أن نكون في تونس أعداء لبعضنا ونحن لسنا كذلك.

كذلك نثمن بعث كتابة الدولة للشهداء والجرحى ولكن هذا لا يكفي فهذا ملف حقيقي فالعدالة الانتقالية يجب أن تقول كلمتها لأن القضاء قد حكم ولا يمكننا أن نعود إلى محاكم استثنائية أخرى لأن الدستور ألغاها، لكن الشعب ينتظر منا إجراءات حقيقية، اليوم هناك استجابة من رئيس الحكومة المكلف وبعث كتابة دولة لكن هناك حقائق لم نرها لأن الجرحى مازالوا في حالة مرض ولم يشفوا وأنهم لم يأخذوا حقوقهم البسيطة، إذن هذا ملف حقيقي وغاب أيضا ملف آخر فأين المتمتعون بالعفو التشريعي العام؟ يا إخواني علينا أن لا نقصي شريحة ناضلت وكان لها دور كبير في تهيئة المناخ لثورة 17 ديسمبر و14 جانفي اليوم نجدهم مقصيين، سيدي رئيس الحكومة لديك أكثر من 700 منتدب ولكن...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إلى النائبة السيدة جميلة دبش كسيكسي ثم السيد إبراهيم الناصر والسيدة أنس الحطاب والسيد حسن العماري والسيد سفيان طوبال، هؤلاء النواب يجب أن يجهزوا أنفسهم للتدخل بعد الزميلة جميلة دبش الكسيكسي.

السيدة جميلة دبش كسيكسي

بسم الله الرحمان الرحيم،

أحيي أعضاء الحكومة والسيد رئيس الحكومة والسادة والسيدات أعضاء مجلس نواب الشعب.

في الحقيقة إن منح الثقة إلى الحكومة يعتمد على ثلاثة

مرتكزات أساسية ألا وهي: الأعضاء وسيرتهم ومسيرتهم ومدى كفاءتهم وهيكلة الحكومة والبرنامج وسيقتصر تدخلي على البرنامج ومن الأكيد أن بقية الزملاء سيتعرضون إلى باقي المحاور، أريد أن أتحدث بصفة عامة عن روح البرنامج وقد بقينا بين ما قدّم لنا في ورقة وبين ما تفضل بتقديمه السيد رئيس الحكومة، فروح البرنامج يفتقد خاصة لكل المبادئ الدستورية على غرار اللامركزية وباب السلطة المحلية بما يحقق آليات الحكم المحلي والعدالة بين الجهات والتمييز الإيجابي وتركيز الهيئات الدستورية والتي تفتقد كذلك لاستحقاقات الثورة من عدالة انتقالية وحقوق عائلات جرحى وشهداء الثورة والعفو التشريعي العام والذي تعرض له الإخوة والأخوات باستفاضة.

في المضمون نفس الشيء أريد أن أركز على ما أعتبره يحقق مطلب الثورة والمتعلق بالكرامة للشعب التونسي حيث أن البرنامج المعروض على أنظار السيدات والسادة النواب للأسف يفتقد إلى العديد من المحاور والتي نعتبرها من الأهمية بما كان.

أريد أن أتكلم عن الإقصاء لكن هنا ليس الإقصاء السياسي ولكن الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي لفئة كبيرة من الشعب التونسي، إذ أنني لم أر في الإجراءات الهيكلية ولا في الإجراءات العاجلة ما يتعلق بمنظومة التغطية الاجتماعية وإنما رأيت سطرا يتيما يتحدث عن إصلاح منظومة التقاعد وأنظمة التأمين على المرض وأعتبر ذلك هو جزء من مكونات التغطية الاجتماعية في تونس وليس كلها بالرغم من أن السيد وزير الشؤون الاجتماعية هو ابن الوزارة وهذا الميدان وهو يواصل العمل مع هذه الحكومة، وعلى أهمية الإصلاحات وضرورتها واستعجالها وخاصة المتعلقة بإصلاح وضعية الصناديق التي هي في حالة تستدعي اهتمام أكيد ومؤكد وعاجل.

أريد أن أشير إلى أن منح الأولوية للمسألة الاجتماعية ومقاومة الفقر والإحاطة بالفئات الهشة وأصحاب ذوي الإعاقة مسألة ضرورية والعمل على مزيد الترفيع من المنح بصورة دورية وإنجاز المزيد من المساكن، فمن يطالبون بالزيادة في الأجر هناك منظمات ونقابات تدافع عنهم ولكن الذين يعيشون على فتات المنحة الاجتماعية التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية من سيدافع عنهم ومن يطالب بالزيادة في منحهم التي لم تعد تغطي حتى الحاجيات الأساسية التي تتطلبها حياة المواطن؟

نفس الشيء تحتاج هذه الفئات إلى مزيد توزيع المساكن الاجتماعية والتغطية الصحية وتهذيب الأحياء الشعبية التي يعيش فيها هؤلاء المواطنون حيث تتراكم فيها جميع أنواع المشاكل، وأطلب من السادة الوزراء زيارة هذه الأحياء وهي موجودة هنا قريبا دون الذهاب إلى المناطق الداخلية حتى تطلعوا على فضاعة ما يعيشه المواطن التونسي، وأنصح أن تكون الزيارة بعد المغرب أي في الليل حتى نرى الوحل الذي يعيشه المواطن والتنوير الذي تفتقده هذه الأحياء والمخاطر التي يعيشها المواطن عندما يعود أبناؤه إلى المنزل ليلا فهم يعيشون مخاطر كبيرة.

هناك شيء آخر أيضا يسترعي الانتباه الفقرة المخصصة للمقدرة الشرائية للمواطن حيث تحدث السيد رئيس الحكومة عن الحفاظ على المقدرة الشرائية، عن أية مقدرة شرائية سنحافظ السيد الوزير؟ فهذه المقدرة الشرائية من المفروض تحسينها والترفيع فيها وليس المحافظة عليها لأن في المحافظة عليها سنبقى في نفس الوضعية التي نعيشها الآن من غلاء الأسعار والأجور المتدنية وهذه الوضعية لا بد من مراجعتها.

النقطة الثانية والتي أعتبرها نقطة هامة وهي نقطة غائبة في البرنامج كذلك هي بنية الطرقات والتي تعتبر socle أساسي للتنمية وتقريب الجهات وللإصلاح التنموي الشامل، لأن تونس تحتاج إلى تفعيل عدة مشاريع كبرى على مستوى وزارة التجهيز والسيد وزير التجهيز الذي يحضر معنا اليوم هو من ضمن الإطارات المشهود لها بالكفاءة في الوزارة وهو على دراية كافية بكل المتطلبات التي تحتاجها تونس ولم نر أية إشارة إلى هذا الموضوع.

بالنسبة إلى تحسين المرفق العمومي بصفة عامة هو أمر أكيد ومطلوب، نفس الشيء لم نر ضمن الإصلاحات إدراج إصلاح قطاع النقل وهو من أهم القطاعات والمرافق العمومية التي يحتاجها المواطن سواء على مستوى تجديد الأسطول...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة إلى النائب السيد إبراهيم ناصف.

السيد إبراهيم ناصف

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد والسيدة نائبي رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة المكلف،

السادة والسيدات الوزراء وكتاب الدولة،

حضرات الزملاء نواب الشعب المحترمين،

أود أن أتدخل في نقطتين: الأولى لها صلة بهيكلة الحكومة والثانية ببرنامج الحكومة للمائة يوم المقبلة.

فيما يخص الهيكلة كنا نود بل نأمل أن نرى ضمن وزارة الشؤون الاجتماعية كتابة دولة تعنى بشؤون الفئات الهشة وخاصة منهم حاملي الإعاقة والمسنين وفاقدي السند الذين يمثلون فئة مجتمعية هامة من حيث العدد والمتطلبات تقتضي منا عناية خاصة لما تعانيه هذه الفئات من صعوبات على كل المستويات لا يسمح المجال للحديث فيها الآن، لهذا نطلب بكل لطف من السيد وزير الشؤون الاجتماعية تنظيم أيام دراسية يجمع فيها رؤساء الجمعيات ذات الصلة حتى نتطرق جميعا للصعوبات التي تعترضهم أثناء القيام بعملهم وخاصة في تسيير مراكز التربية الخاصة وتأهيل المعوقين.

النقطة الثانية سيدي رئيس الحكومة المكلف لها علاقة ببرنامج حكومتكم للثلاثة أشهر القادمة، فبقدر ما نثمن ما جاء في المشروع الذي قدمتموه لنا والذي يضبط الأولويات فإننا نذكّر بما يعانيه المواطن التونسي في كل الجهات من تدهور للبنية التحتية من طرقات ومسالك فلاحية مع انعدام شبكات التزويد بالماء الصالح للشراب وشبكات تصريف المياه المستعملة في عدة مناطق ومجموعات سكنية تعد بآلاف المواطنين لهذا نؤكد على أن ما ذكرناه هو في نظرنا من أولوية الأولويات علاوة على المسائل الأمنية وتحسين المقدرة الشرائية للمواطن ونظافة المحيط الذي نعيش فيه.

أيها السادة إن انتظارات شعبنا كبيرة وتطلعاته لحياة أفضل مشروعة، فلنعمل جميعا على جعل هذه التطلعات حقيقة فنضمن بذلك للمواطن التونسي نصيبا من الكرامة التي من أجلها قام

بثورته المجيدة "ثورة الحرية والكرامة"، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إلى السيدة أنس الحطاب.

السيدة أنس الحطاب

شكرا سيدي الرئيس،

بعد الترحيب بضيوفنا الأجلاء أريد أن أوضح للسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المقترحين أن الثقة التي سيمنحهم إياها مجلس نواب الشعب إن شاء الله حتى ولو في ساعة متأخرة اليوم هي ثقة باهظة الثمن على كل نائب على اعتبار وأن كل نائب وراءه ثقة الشعب ولهذا فأنا بقدر ما أشد على أيادي جميع الوزراء وكتاب الدولة ورئيس الحكومة وأعبر عن مساندتي لهم في هذه المهمة الصعبة وفي هذا الظرف الصعب بقدر ما أطلب منهم أن يكونوا عند وعودهم التي قدموها إلى الشعب والتي تعهدنا بها في مطالب الثورة وهي الشغل والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ونطلب من السلطة التنفيذية التفاعل مع السلطة التشريعية لا كسلطة تشريعية فحسب بل كسلطة رقابية وكنت أتمنى في قراءتي البرنامج أن تكون هناك أرقاما حتى أستطيع التقييم في المائة يوم الأولى.

أريد أن ألفت النظر إلى أولويات عاجلة على غرار توفير الماء الصالح للشراب خاصة في الجهات الداخلية والمسالك الفلاحية وتعبيد الطرقات، وبعد الثقة التي ستحظى بها الحكومة سنمارس مهامنا كنواب شعب لتحسيس السلطة التنفيذية بما يجب اتخاذه من إجراءات.

وكل ما أقوله في الختام وفقنا الله جميعا لخدمة شعبنا ولخدمة تونس وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إلى النائب السيد حسن العماري.

السيد حسن العماري

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس المجلس،

زميلاتي زملائي النواب،

السيد رئيس الحكومة المكلف والفريق الحكومي المرافق له،

في البداية أهنئكم على الثقة التي منحت لكم لتشكيل أول حكومة في الجمهورية الثانية وهذا لعمري مسؤولية تاريخية أوكلت لكم في هذا الظرف الحساس من تاريخ تونسنا العزيزة، فحكومتكم مطالبة في أقصى سرعة أن ترجع للمواطن التونسي الثقة في هذا الوطن من خلال إعطاء إشارات إيجابية في جميع المجالات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية.

سيدي رئيس الحكومة المكلف، إن ناخبي نداء تونس رغم بعض التحفظات على بعض الأسماء في الحكومة إلا أنهم يدركون حجم الضغط الذي سلط عليكم عند تشكيل حكومتكم، ومن منطلق وطنيتهم فهم متفهمون لهذه التشكيلة انطلاقا من حسهم الوطني عكس ما يريد تسويقه البعض ولكن في نفس الوقت هم ينتظرون النتائج الممتازة حتى يتباهوا بهذه الحكومة وهذه هي مسؤوليتكم.

إيلاء الأحياء الشعبية ما تستحقه في هذا الظرف الحساس من تنمية لما تعانيه من تهميش وتسوية وضعياتها العقارية وتسوية وضعية الأراضي الفلاحية الدولية من شأنها أن تحل إشكالا كبيرا جدا وخاصة في المجال الفلاحي والمنتجات الفلاحية.

سيدي رئيس الحكومة، رغم منحنا الثقة لحكومتكم فإن النظام البرلماني سيجعل منّا العين الساهرة على حسن تطبيق البرنامج وتذكروا جيدا سيدي أن لنا عينا ساهرة على تطبيق برنامجكم، فإننا السيد رئيس الحكومة نطالب حكومتكم أن تعطي إشارات إيجابية في هذا الظرف الحساس في أقرب فرصة وشكرا وبارك الله فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة إلى السيد النائب سفيان طوبال.

السيد سفيان طوبال

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على أشرف عباد الله،

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المكلف أجدد الترحيب بكم وبالفريق الحكومي.

لقد رأينا في البرنامج الذي قدمتموه بعض النقاط وخاصة النقاط الأولى والتي تتضمن الإجراءات العاجلة من أهمها قد ذكرتم المشاريع المعطلة في الجهات، وسأتحدث بصفة عامة عن الجهات الداخلية حيث نلاحظ أن هذه المشاريع المعطلة ليست على مستوى جهوي فقط إنما هناك القرارات على المستوى المركزي، لذلك نقترح تكوين لجنة وطنية لتفعيل هذه المشاريع حتى نتفادى هذا التعطيل.

النقطة الثانية السيد رئيس الحكومة، تحدثتم عن دفع الاستثمار في المدن الداخلية، كيف يمكن الحديث عن دفع الاستثمار في المدن الداخلية والحال أن هذه الجهات تفتقد إلى أهم مقومات العيش الكريم؟ كيف يمكن الحديث عن دفع الاستثمار في المدن الداخلية في ظل بنية تحتية هزيلة مع وجود أهم مشكل ذكره الزملاء وهو مشكل الأراضي الاشتراكية؟ هذه هي أهم النقاط التي ستعطل المشاريع.

نقطة أخرى السيد رئيس الحكومة سأذكرها، لا أدري لماذا تغافل برنامج الحكومة عن نقطة مهمة تعاني من مشاكل وصعوبات وهي قطاع الفسفاط؟ لم تقدم الحكومة حلولا للمشاكل الحاصلة في قطاع هام وهو الفسفاط وأسباب تعطل الإنتاج، فقد كان إنتاج الفسفاط سنة 2010 ما يقارب 8 مليون طن وإلى يومنا هذا مازلنا لم نصل إلى 4 مليون طن في إنتاج الفسفاط، ولذلك يجب أن نبحث عن الأسباب ولا بد من توفير حلول جذرية وليست حلولا وقتية خاصة لأهالي الحوض المنجمي الذين عانوا من التهميش لفترة طويلة واليوم نحن لا نقدم لهم سوى حلولا وقتية، ونرجو أن نقدم لهم حلولا جذرية. فهذا الحوض المنجمي لا تتوفر فيه أدنى مقومات العيش الكريم بالإضافة إلى الأمراض الخبيثة المنتشرة في الحوض بسبب مخزون الفسفاط الموجود والإشعاعات التي تخرج منه، لذلك هذه دعوة أيضا إلى الحكومة أن نجدد المطلب الذي تحدثنا عنه في الحملة الانتخابية والمتمثل في توفير نسبة من عائدات ومرابيح شركة الفسفاط ترجع إلى الجهة في إطار بعث مشاريع تنموية ومشاريع ثقافية ومشاريع لمقاومة التلوث ومشاريع لحل المشكل الموجود في الجهة وهو مشكل الماء كما ننادي مثلما نادى الزملاء هنا سيدي رئيس الحكومة بالتمييز الإيجابي للمدن الداخلية

وبارك الله فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إلى النائب السيد البشير بن عمر.

السيد البشير بن عمر

شكرا سيدي الرئيس،

هناك من تحدث عن الجرأة، والسيد رئيس الحكومة والحكومة التي معه والتي قبلت هذه المسؤولية في هذا الظرف الصعب جدا على مستوى تونس وعلى المستوى الدولي وعلى المستوى الإقليمي ما هي إلا أكبر جرأة تحمّل مسؤوليتها أعضاء الحكومة وأتمنى لهم النجاح والتوفيق في هذا الظرف الصعب بالذات.

سيدي الرئيس، في برنامج الحكومة لمائة يوم هناك فقرة تتحدث عن النهوض بالمشاريع الكبرى وخاصة في المناطق الداخلية ولتتحقق هذه المشاريع فهي تتطلب على الأقل ثلاث سنوات من بناء المشروع وتوريد المعدات وربطها بالكهرباء وبالماء وبالتطهير، يعني أن هذه المشاريع لا تبدأ في العمل وقبول العاملين إلا تقريبا بعد ثلاث سنوات، وألفت نظر السيد رئيس الحكومة أن هناك آلية القروض الصغرى التي لها ما تمكن من الانتعاش السريع للحركة الاقتصادية في تونس وذلك بإسناد القروض الصغرى والمشاريع الصغرى عن طريق البنك التونسي للتضامن الذي حقق الكثير من مواطن الشغل في هذه السنوات الأخيرة، وكذلك المشاريع عن طريق الجمعيات التنموية هناك 280 جمعية تنشط بالبلاد التونسية تشغل 1200 موظف أسندت 600 ألف قرض في المدة الأخيرة بقيمة 574 مليون دينار منذ بداية النشاط في هذا الميدان، نسبة استخلاص هذه القروض تفوق الـ 85% وعدد مطالب القروض التي ترد على هذه الجمعيات مليون مطلب في السنة لم يتمكن من الاستجابة إلا لـ 60% في السنة من جملة مليون مطلب ترد على هذه الجمعيات.

وفي الختام سيدي الرئيس، هذه القروض الصغرى هي الوحيدة التي تمكن من إنعاش الحركة الاقتصادية بسرعة قياسية بمرورها عبر هذه القروض.

أخيرا ولإنعاش الحركة الاقتصادية فإننا نطلب من السيد رئيس الحكومة تطبيق ما ورد في برنامج نداء تونس وهو إسناد قروض بناء للمسكن الأول دون فائض ونحن نعلم أن ورشات البناء هي التي تخلق الحركة الاقتصادية في تونس ولهذا أطلب من السيد رئيس الحكومة أن يعطي الإذن بتطبيق هذا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إلى السيدة النائبة محرزية العبيدي ثم السيد النائب محمد المحجوب.

السيدة محرزية العبيدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة المكلف والسادة والسيدات أعضاء الحكومة المقترحين.

زملائي زميلاتي النواب السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

حقا اليوم هو يوم هام في مسار هذه المرحلة الانتقالية الثانية وهي مرحلة انتقالية لأنها سترسى فيها مؤسسات الجمهورية التونسية الثانية حتى وإن أبطأ موعد الموافقة على الحكومة ولكن اليوم نحن هنا.

أود السيد رئيس الحكومة المكلف قبل كل شيء أن أثمن ما ذكرته من تواصل الحكومات المتعاقبة التي أتت بعد الثورة في جهودها أولا في تأسيس الدستور ثم أيضا إرساء الأمن والتنمية وهذا محمود وهو أن نبني على ما قد تم إرساءه وأن نثمن جهود الجميع.

أيضا سيدي الكريم ذكرت الكفاءات التي اخترتها لتكوّن حكومتك، الكفاءة جيدة ولكن لكم سيدي الكريم أنت وأعضاء هذه الحكومة تحد وميزة، الميزة هي اختلاف الانتماءات من مستقل، من أحزاب مختلفة وهو تحد لماذا؟ تحد كي نتخلى عن أي فكرة وعن أي تسابق لكي يكون هناك فريق حكومي يشتغل لمصلحة تونس، سنكون كنواب مراقبين لهذا ومتابعين ومحاسبين إذا وجبت المحاسبة بل أكثر من ذلك لن نتوانى في رفع ورقة حمراء إذا كان هناك ابتعاد عن خط تحقيق أهداف الثورة وخدمة المجتمع التونسي.

ذكرتم أن أولويتكم، هي بسط الأمن ومكافحة الإرهاب وهذا جيد، ولكن سيدي الكريم قلتم نتطلع، إنما الشعب التونسي هو الذي يتطلع، نرجو منكم أنتم أن تقدموا مشاريع القوانين وأن تشتغلوا لتستجيبوا إلى تطلعات الأمنيين المشتغلين على الميدان وللتونسيين الذين يريدون قانونا يحمي أمنهم ولكن لا يحرمهم من حريتهم.

سيدي الكريم تكلمتم في مجال آخر وفي برنامجكم عن البيئة والنظافة والعمل البلدي، مرة أخرى تكلمتم عن حملة نظافة نطلب هذا من المجتمع المدني ولكن ما ننتظره من حكومتكم هي برامج...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لديك ثلاث دقائق فقط ولم يتنازل أي أحد عن وقته لفائدتك، الكلمة إلى السيد النائب محمد المحجوب تفضل، ثلاث دقائق.

السيد محمد المحجوب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المكلف وأعضاء الحكومة، مرحبا بكم اليوم في رحاب هذا المجلس.

في الحقيقة إن المسار في تشكيل هذه الحكومة لم يكن فسحة ولم يكن نزهة وموقعك السيد رئيس الحكومة لا يحسد عليه في تشكيل هذه الحكومة وأعتبر أن حضوركم اليوم بيننا هو في حد ذاته إنجاز.

نحن كحركة النهضة راهنّا على هذا الخيار، خيار حكومة الوحدة الوطنية وأنفقنا من أجله الكثير، أنفقنا منه من أرصدتنا وأنفقنا منه في سبيل تركيزه وتثبيته وقد بحثنا عن جسور التواصل مع كل الأطراف السياسية وهذا الخيار قد راهنّا عليه وثبتناه وإن شاء الله مازلنا نواصل فيه وغلّبنا فيه حتى المصلحة الوطنية على مصلحتنا الخاصة وعلى الأغراض الحزبية الضيقة والدليل على ذلك أننا قد قبلنا بهذه المشاركة الرمزية في التشكيلة الحكومية وهو أيضا دليل على تغليبنا لكل المصالح في سبيل تشريك كل القوى في هذه الحكومة حتى تتحمل المسؤولية مع بعضها، ونعتبر الوصول إلى هذا التوافق داخل التشكيلة هو رسالة طمأنة، طمأنة للخارج لتثمين تجربتنا التونسية وخاصة أنها تمثل استثناء في ظل هذا المناخ الإقليمي والتجارب الإقليمية القريبة منا، وهي كذلك رسالة طمأنة

للتونسيين على أن النخبة السياسية في تونس قادرة على التعايش مع بعضها البعض وقادرة على العمل مع بعضها البعض لأننا نعتبر في المرحلة القادمة ليس لدينا خيار سوى أن نكون معا أن نصارح بعضنا وأن نتعايش مع بعضنا ونعمل مع بعضنا وأنا أعتبر أن الوصول إلى هذا الخيار هو خير رد على كل خطاب اعتمد الإقصاء والإلغاء والاستقطاب وهذا الخطاب الذي للأسف اندمجت فيه بعض النخب السياسية وحتى بعض الشخصيات في التشكيلة الحكومية الحاضرة بيننا اليوم، وهنا أستغل الوقت لتقديم تحية إلى كل الأطراف وإلى كل الفعاليات وإلى كل الكفاءات داخل الأحزاب التي دفعت مسار هذا التوافق والتي تحملت الصعاب والضغوطات وتحملت حتى الاستهداف والتشويه، نحييهم لأنه بهذا المنطق وبهذا المنهج وبهذه العقلية نستطيع خدمة البلاد ونستطيع أن نصل إلى توافق.

وأوجه كذلك رسالة إلى الأطراف التي ناضلت من أجل إقصائنا وإبعادنا لأقول أننا سعينا بأن ندمج كل الأطراف داخل هذه الحكومة وسوف نسعى بكل ما أوتينا من قوة أن نكون كلنا حاضرين بما فيهم حتى من عملوا على الإقصاء، فالساحة والعمل مازالا يتسعا كل التونسيين، لأن خطاب الإقصاء طريقه مسدود...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أدعوكم الآن إلى تناول الغداء نرفع الجلسة ونعود على الساعة الثالثة والنصف.

(كانت الساعة الواحدة وخمسا وثلاثين دقيقة ظهرا)

استئناف الجلسة
ومواصلة النقاش العام

(كانت الساعة الثالثة وخمسون دقيقة بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

نواصل النقاش العام، وقبل أن أعطي الكلمة لأول المتدخلين أدعو رؤساء الكتل إلى تقديم مرشحها لخطة مساعدي رئيس المجلس في أجل أقصاه يوم الجمعة 06 فيفري على الساعة الرابعة بعد الظهر، كما أعلن عن فتح الترشحات لعضوية اللجان ويكون آخر أجل لتقديم الترشحات يوم الأربعاء 11 فيفري 2015 على الساعة الواحدة بعد الظهر.

نشرع الآن في المداخلات، أقدم لكم العشر المتدخلين الأوائل هم السادة والسيدات، عبد الناصر شويخ وليلى الحمروني والمنجي الحرباوي والسيدة هدى تقيّة من تونس والسيد لطفي النابلي والسيد المنذر بالحاج علي والسيدة صبرين الغبنتيني والسيد زهير الرجبي والسيد عماد الخميري والسيد البشير اللزام والسيدة آمنة بن حميد.

الكلمة إلى السيد عبد الناصر شويّخ ولكن هناك طلب تدخل للسيد أحمد الصديق، الكلمة للسيد أحمد الصديق.

السيد أحمد الصديق

شكرا سيدي الرئيس،

تم الإتفاق سابقا على التداول في الكلمة بين الكتل منذ أن وقعت في التداول الأول بعدها، يبدو أنّ التداول على الكلمة ظل محصورا في كتلتين فقط ولم يمرّ، نحن بصدد تكرار أسماء من كتلتين كبيرتين فقط وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

لقد وقع الجمع في هذه المرة ووقع اعتبار أن يتمّ التداول بين مختلف الكتل، الفرق فقط في العدد هناك من لديه 40 والآخر لديه 35 وهناك كتلا لها 10 و15، على كل حال في القائمة التي سأعرضها عليكم الآن هناك الجمع بين نواب من مختلف الكتل بحيث يقع التداول على الكلمة ولا يكونون من نفس المجموعة، الكلمة إلى السيد عبد الناصر شويخ, غير موجود، الكلمة للسيدة ليلى الحمروني لك ثلاث دقائق.

السيدة ليلى الحمروني

شكرا،

السيد الوزير المكلف،

السادة الوزراء،

أيها الحضور الكريم،

النواب المحترمون،

أعتقد أنه لا يمكن في أول بيان لرئيس الحكومة ولقائه الأولي مع مجلس نواب الشعب أن يضم هذا البيان كل شيء، المشاكل القطاعيةومطالب الشعب واستحقاقات الثورة وأعتقد أن البيان في البلدان الديمقراطية العريقة أو في بلاد مثل بلادنا لا زلنا في مرحلة انتقالية لا يمكن أن يكون إلا إعلانا عن التوجهات الكبرى، وأعتقد أن هذا البيان قد أعلن بصفة واضحة عن التوجهات الكبرى كذلك تطرّق إلى الإصلاحات العاجلة التي تتطلبها البلاد، كما ذكّر كذلك وتحدث عن الإصلاحات الجوهرية العميقة التي تنتظرنا وأعتقد أنه في مثل هذا البيان لا يمكن أن نعلن عن تفاصيل الإصلاحات العميقة، لماذا؟ لأنّنا إذا أعلنّا عنها فيكون إعلانا سابقا لوقته لا سيّما وأنّ هذه الإصلاحات التي تنتظرها البلاد على غرار الإصلاحات الهيكلية التي تمسّ قطاع الصحة أو التعليم أو الثقافة تتطلّب قبل ذلك حوارا وطنيا كبيرا ومقاربة تشاركية مع المجتمع المدني والأحزاب والمنظمات الاجتماعية. وأعتقد أن هذه منهجية ايجابية وديمقراطية لكن دورنا هنا في هذا المجلس لا يقتصر على الانتقاد أو النقد أو المساندة لكن يمكن أن نقوم بمقترحات، وفي هذا الباب ألاحظ حقيقة أن العنصر النسائي منقوص جدا، عندما نعرف أن في تونس بعد الثورة ليس هناك خلافا الآن وأعتقد أننا تجاوزنا الخلاف هل للنساء كفاءات أم لا؟ وأعتقد أن دور المرأة في الثورة وفي كل المراحل الانتقالية والأزمات التي مرت بها البلاد وفي المرحلة الانتخابية والدور الهام التي لعبته أكدت وأنّ ....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، انتهى الوقت، الكلمة إلى السيد النائب المنجي الحرباوي.

السيد المنجي الحرباوي

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس،

الأخوة أعضاء مجلس النواب،

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات أعضاء الحكومة،

تحية طيبة وبعد،

في البداية، وخلافا لبعض الذين يريدون أن يثقلوا على الشعب التونسي، أريد أن أهنئكم وأهنئ الشعب التونسي على استكمال هذا المسار رغم بما فيه من عثرات وتعثرات وللتذكير فقط سيدي رئيس الحكومة، أذكّركم أن حكومتكم هذه هي الحكومة رقم ثمانية بعد الثورة وهذا يزيد في مسؤوليتكم ومسؤوليتنا أمامكم ونحن في ولاية الكاف مثلا ومعتمدياتها "السرس" و"الدهماني" و"تاجروين"، "الجريصة" و"نبّر" و"الساقية" والقلعة، لا يهمّنا كثيرا شكل الحكومة وتركيبتها ومن كان فيها ومن كان خارجها بقدر ما يهمّنا ماذا يمكن أن تغيّر هذه الحكومة في حياة المواطن، فالكاف ومعتمدياتها قدّمت الكثير لدولة الاستقلال وخاصة على المستوى الاقتصادي عبر مناجمها من الحديد والفسفاط والزنك والرّصاص والإسمنت والفلاحة وغيرها لكن حكومات تونس المتعاقبة لم تقدم شيئا للكاف والدليل على ذلك أن في دراسة واردة عن وزارة التنمية الجهوية لسنة 2012 تشير إلى أن ولاية الكاف تحتل المرتبة الأولى في الفقر بنسبة تزيد عن 18 بالمائة، والمرتبة الأولى في الأمّية بنسبة 32 بالمائة والمرتبة الأولى في البطالة بأكثر من 25 بالمائة والمرتبة الأولى في النزوح والهجرة، كل هذا كان نتيجة لسياسات حكومات فاشلة.

الكاف إلى غاية اليوم لا تتمتع بطبيب مختص في أمراض النساء والتوليد فإما أن تلد في مصحة خاصة أو تلد في سيارة الإسعاف وهي في طريقها إلى تونس وهذا يشكل عارا على التونسيين وبعض معتمديات الكاف مثلا مثل معتمدية "السرس" لا يوجد بها عشرة أمتار من طريق معبّد.

سيدي رئيس الحكومة،

نكرّر ونعيد ونقول بأن كل هذا وغيره جاء نتيجة لسياسات حكومات فاشلة غير قادرة على أخذ القرار، ونحن اليوم نمنحكم الثقة من باب المصلحة الوطنية ومن باب الالتزام للوطن والقسم، لكننا لن نمنحكم مائة يوما لأن المواطن بولاية الكاف لم يعد قادرا على الصبر أكثر من يومين أو ثلاثة، لذلك ننتظر منكم إجراءات حقيقية على أرض الواقع خاصة أن هناك مشاريع قادرة على تغيير حياة المواطن ومنها المنطقة الحرة بساقية سيدي يوسف والتي ستشغّل أكثر من 20 ألف موطن شغل والمعطلة منذ سنة 2006 في انتظار قرار وزاري، وكذلك مشروع صراورتان وما له من قدرة تشغيلية تفوق 10 آلاف موطن شغل والمنطقة الصناعية النموذجية بمعتمدية السرس، أو غيرها من المشاريع المعطلة جراء إمضاء أو وثيقة أو قرار بسيط من الوزير أو الوزارة أو لكثرة الإجراءات الإدارية و تعقيداتها.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

انتهى الوقت، السيد لطفي النابلي ثلاث دقائق، غير موجود.

القانون الداخلي ينص على أن من يتغيب عن الكلمة لا يتمتع بها في المرة المقبلة "إلي غاب غاب سهمه" الكلمة الآن للنائب المنذر ابن الحاج علي وسيتمتع بتسع دقائق حيث استفاد من مساهمة السيد جلال غديرة وللسيدة هدى تقيّة، الكلمة للسيد لمنذر ابن الحاج علي.

السيد المنذر ابن الحاج علي

سيدي الرئيس،

كما قول الشاعر العربي "لا يعرف الشوق إلا من يعانقه ولا يعرف الصبابة إلا من يعانيها".

شعبنا تعب وهو في حاجة الآن إلى حكومة، ربما لا بد أن نقلص قليلا من الجدل ولكنني غير مقتنع كثيرا وعادة ما تتم جلسات منح الثقة إلى الحكومات في إطار نقاش رئاستها وتركيبتها وبرنامج عملها، كله طبعا في الإطار الموجود به البلاد في لحظة من اللحظات.

قلنا بخصوص الرئاسة في نداء تونس كحزب أغلبية بدون مغالبة أن لا ضرر ولا ضرارا أن يقع تكليف رئيس حكومة من خارج نداء تونس في إطار مد اليد الممدودة شريطة إلى غير ذلك لن يمثل إشكالا.

التركيبة حرية النقاش كذلك البرنامج، استمعت في الصيغة ولا أرغب أن أقول الحكومة الأولى والثانية بل الصيغة الأولية التي نشرت قال بعض أصدقائنا في المجلس أنها حكومة كذا، لا أعيد الكلمة حتى وإن اعتبرت كالفقهاء القدامى أن ناقل الكفر ليس بكافر ولن أعيدها.

ألاحظ اليوم أن الجماعة انضموا إلى الحكومة، فعلى ما يبدو أن الحكومة تطهرت، إن شاء الله لا أكون مخطئا ولا بد أن نقدّم تهاني في الطهر، ما المانع؟ مثلما نقول أحيانا السياسة فيها الكثير من الجدية.

المسألة الثانية وهي مسألة مفصلية، قلنا في وقت من الأوقات أنّنا في نداء تونس لا نرغب في حكومة مع حركة النهضة، قلنا هذا الكلام للخاص والعام وليس سرا لأحد داخل حدود هذا الوطن العزيز الغالي وخارجه، الموضوع الآن اتّخذ شكلا جديدا وصورة جديدة.

لا يكمن الإشكال في أن تكون حركة النهضة داخل الحكومة أو خارجها بل المشكل أنه خطر أن يفقد كل السياسيين مصداقيتهم ومصداقية ما يروجونه في حملتهم الإنتخابية، لذلك يتجه النظر الآن أن عددا من النواب ربما يكونون جمعية أو نادي من النواب أو لقاء أو صيغة من الصيغ للدفاع عن الالتزام بصوت الناخبين لأن القضية سياسية وأخلاقية لكي لا نقع في المأزق الذي نعرفه كتونسيين "والله هذا التزام أخلاقي سيد المنذر"، لا بد أن نتجاوز المشكل الذي وقعنا فيه وهناك حلول سنتوفّق لها بحول الله.

هذه التركيبة لا تعبّر كثيرا عن تطلّعات نداء تونس، لكن ما يشدّنا إلى هذه الحكومة الآن هو مسألة أساسية وهي رقم المائة وواحد، ما معنى هذا الرقم سيدي الرئيس؟ يعني المائة يوم الأولى للحكومة، أصبح ما يشدّنا في هذه اللحظة كمناضلين وكنواب وكمواطنين قبل كل شيء هو موضوع المائة يوم لأنّها ترسي تقاليد جديدة في بلادنا أن كل حكومة بيدها المائة الأولى لكي تتدبر أمورها وتعود يوم المائة وواحد أمام المجلس، لماذا ستعود؟ لكي نتحاسب معها كمجلس نواب الشعب حول الإجراءات العاجلة المستعجلة التي اتّخذتها في المائة يوم، ما أنجز وما لم ينجز، هكذا تتقدّم الأمم، أنا أعبّر عن أمل واستمعت بكل انتباه وأظن أن زملائي وزميلاتي قد استمعوا بكل انتباه إلى السيد الحبيب الصيد رئيس الحكومة المكلف.

فقط لدي ملاحظة وحيدة، هناك العديد من الأرقام وهناك البعض من التعهدات ولكن الترقيم كان توصيفيا أكثر منه التزاما، شعبنا اليوم في حاجة إلى حكومتنا أن تصارحه بأن تنجز كذا ولا تستطيع أن تنجز كذا اليوم، هناك أيضا نبرة من الصراحة وتكون التزامات كمّية ومرقّمة، كل هذا لم يحدث اليوم وأتمنى أن يعلن

عنها في الأثناء، كما أتمنّى يوم المائة وواحد من السيد رئيس الحكومة والطاقم الحكومي المرافق له بدون استثناء في جلسة مماثلة لهذه الجلسة، سيدي الرئيس، وأرجو تسجيل المقترح من فضلك، أن نعود لتقييم المائة يوم ومن هناك نتحدث مثلما يقول الفرنسيون "العربية ليس بها "majuscule" سيدي الرئيس ولكن ربما منح الثقة سيكون بالـ "majuscule" فالثقة الحقيقية هي يوم المائة وواحد، هل أعدنا الأمل لشباب بلادنا؟ هل أعدنا الأمل لجهات بلادنا؟ أم أعدنا الأمل إلى الفئات الضعيفة والمستضعفة؟ وخاصة لجهات بأكملها تعتبر نفسها غير ممثّلة في هذه الحكومة وهذه تعتبر مشكلة كبيرة، مشكلة تعيدنا إلى ما قبل 14 جانفي، لأن الشيء الأساسي بالنسبة إلى بعض الجهات وسأقولها في مرحلة ما بعد الثورة انتهت "الحقرة" ولم يعد لها أي مجال وليس لدي نية في المغالاة أو المزايدة بل هو توصيف موضوعي لوضعية مثلما قال أحد زملائي الذي تدخل.

التأكيد اليوم تونس منقسمة وإن شاء الله على هذه المسائل يدفع إلى توحيد تونس صعب جدا ولن أقول من المستحيل أن نتقدم في هذا الموضوع لأنه خطير ودقيق بالنسبة لبلادنا.

المسألة الموالية، ما هي الرسالة التي سنوجّهها اليوم إلى شعبنا؟ ما هي الرسالة التي سنوجّهها اليوم إلى شبابنا؟

في ختام هذه الجلسة وبعد التصويت، سأقولها باللغة الدارجة سيدي الرئيس "لا بد أن يشعر جميع التونسيين بالفرحة" وسأتحدث معك بصراحة وبصدق المناضلين وأنا رجل مناضل وأتمنى أن أموت وأنا مناضل "مانيش نرى في الثنيّة" وإن شاء الله، أتمنى في آخر الجلسة من الشباب الذي يرغب في الهجرة إلى "لامبادوزا" والشرق وغيره أو يذهب للقتل والجهاد إن شاء الله يجد السبب الذي يجعله يبقى على هذه الأرض مثلما يقول الشاعر الراحل للثورة الفلسطينية محمود درويش "في هذه الأرض ما يستحق الحياة" في تونس ما يستحق الحياة.

المسألة الأخيرة التي أود الإشارة إليها هي أن المشاكل تراكمت في بلادنا، وليس لأي حكومة عصا سحرية وعلينا أن نستوعب هذا ولكن لا بدّ أن نعلم به شعبنا ونفسّر له التركيبة والتمشّي لأنه لدينا إشكال والإشكال ما يزال قائما، إشكال دستوري في تصور وفهم واستيعاب الدستور والظاهرة الدستورية وإشكال يتعلق مثلما أسميه بإشاعة سياسية دستورية قصدية. الأول بسرعة والقوانين العادية لا يتم التصويت عليها في هذا المجلس المحترم إلا بأغلبية النواب الحاضرين، القوانين الأساسية وهي مناط الإصلاح يتمّ التصويت عليها بالأغلبية المطلقة يعني بمائة صوتا، إذا كانت كل الأطراف السياسية اليوم مشاركة في الحكومة فمتى سنقوم بهذا الإنتقال السلمي للسلطة وتكون هناك أغلبية وأقلية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

انتهى الوقت، الكلمة للسيدة النائبة صابرين الغبنتيني، ثلاث دقائق.

السيدة صبرين الغبنتيني

شكرا سيدي الرئيس،

سأتحدث عن مكانة الشباب في البرنامج الذي كان الإيحاء له للأسف سطحيا، هذا الشباب الذي يمثل 65 بالمائة من الشعب التونسي لا يشعر اليوم أنّه معني أو ممثّلا في المسار الديمقراطي والذي لم يشارك حتى في الانتخابات.

68 بالمائة من الشباب في المدن اليوم و91 بالمائة من الشباب في الأرياف، ليس لهم أي ثقة في مؤسسات الدولة وفي النظام السياسي وهذه الأرقام مستمدة من تقرير البنك الدولي، هذا الشباب الذي أشاد له العالم في ثورة 17 ديسمبر 14 جانفي والذي نادى بالحرية والكرامة وبالتشغيل يجد نفسه اليوم يعيش في حالة من اليأس والإحباط ويجد مستقبله في البلاد مجهول.

نعرف أن هذا الشباب لا يملك وسيلة ترفيه باستثناء المقاهي، ونعرف معضلة الرياضة ومعضلة الملاعب ومعضلة القطاع الثقافي وكل القطاعات الأخرى حسب رأيي لم تقدم شيئا لجيلنا.

كلنا نعرف أن هذا الشباب أمضى 10 و20 و15 سنة وهو يدرس في المدارس والجامعات وأولياؤهم يتكفلون بمصاريف الدروس الخصوصية ويشترون الكتب ليجد نفسه في الأخير حاملا شهادة لا تخوّل له العمل في سوق الشغل وفي الأخير يضطر إلى الهجرة الغير شرعية أو استهلاك المخدرات وهنا أريد أن أشير إلى أن هناك 56 بالمائة من مستهلكي المخدرات سنّهم دون 18 سنة وهذا الموضوع سنعود إليه في مناسبات قادمة، يدخل إلى السجن "مزطّل" والمعذرة على العبارة، ويغادره مدمّرا ، ثم نجد 240 شابا ينتحرون بعد الثورة إضافة إلى 3000 شابا يذهبون للجهاد في "داعش" وهذه الأرقام رسمية وسأتطرق إلى الأرقام الأخرى.

لدي سؤال إلى السيد رئيس الحكومة المكلف، ما هي الإجراءات التي ستتّخذونها في شأن الشباب العائد من سوريا ومن الجهاد مع العلم أنه يعود بطريقة غير شرعية للتراب التونسي؟

السؤل الثاني، نطلب توضيحا في خصوص الإجراءات العملية التي ستتّخذ في قطاعات التربية والتعليم العالي وفي قطاعات التكوين المهني حتى يتم إدماج شبابنا الحامل وغير الحامل للشهادات العليا في سوق الشغل وكذلك الإجراءات التي ستخوّل لنا إنقاذ الأجيال القادمة في هذه المجالات، وهنا أريد أن أذكّر بالإضراب الذي قام به طلبة كلّية الهندسة في الأسابيع الفارطة والذي لا يمثّل سوى عيّنة من الأزمة التي تعيشها القطاعات الأخرى في البلاد.

منذ سنة 2012 لا بد من الإشارة إلى رقم هناك 106.000 تلميذا انقطعوا عن الدراسة سنويا وهذا ناتج عن المشاكل الاجتماعية التي تعيشها عائلاتهم، ونراهم يتسوّلون على الساعة التاسعة والعاشرة ليلا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

انتهى الوقت، ستمرر الكلمة إلى السيد الزهير الرجبي، ست دقائق بمساهمة السيد النذير بنعمو الذي عدل عن التدخل.

السيد زهير الرجبي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

حضرات الزميلات الفضليات،

الزملاء الأفاضل،

السيد رئيس الحكومة المكلّف،

السادة والسيدات أعضاء الحكومة المحترمون والمقترحون،

قبل أن أتحدّث عن البرنامج، أريد أن أتوجّه برسالة إلى أعضاء هذه الحكومة التي تنتظر منّا منحها الثقة، أقول لهم إن حزتم على

ثقة هذا المجلس الموقر فهذا لا يعني منحكم صكّا على بياض وإنما سنظلّ نرقب ونراقب ونتابع ونقيّم الأداء ونسائل عند اللّزوم وزارة وزارة وكتابة دولة كتابة دولة.

فالشعب أيها السادة والسيدات هو صاحب السلطة الأصلية والشرعية، وهو الذي فوّضنا نحن كنواب عن الشعب بأكمله كما ينصّ على ذلك نظامنا الداخلي الذي صادقنا عليه منذ أيام.

فوّضنا الشعب لنرعى مصالحه وندافع عن حقوقه ونتبنّى مطالبه، وواهم من يعتقد يوما أنه مازال متاحا الارتداد والالتفاف على المطالب الشعبية واستحقاقات الثورة وأهدافها.

أملي أن تكونوا خلال ممارستكم لمهامكم أكثر إنصاتا وتفهّما وتفاعلا ايجابيا معنا كنواب، نحن نتحلّى وسنتحلّى بروح المسؤولية وسنقول للمحسن منكم أحسنت وندعّمه وللمسيء أسأت وسنعارضه.

كما أطلب منكم أن تكونوا رجال ونساء ميدان، تزورون كلّ الجهات وتقفون على الأوضاع المتردّية للمواطن خاصة في الجهات الداخلية المهمّشة وسليانة هي أول هذه الجهات المهمّشة بكافة معتمدياتها بدءا بالروحية جنوبا وانتهاء ببوعرادة شمالا وبرقو شرقا .

بالنسبة للبرنامج وليعذرني السيد رئيس الحكومة المكلّف مسبقا هو برنامج نوايا حسنة مستعملا مصطلحات إنشائية مثل "سنعمل" "سنسعى" إلى آخر هذه المصطلحات المستعملة، لم يتحدث لا عن أرقام ولا عن آليات ولا عن خطّة سواء كانت مرحلية أو إستراتيجية، أطلب من السيد رئيس الحكومة المكلّف أن يدرج في برنامجه ضرورة الوفاء بتعهّدات الحكومات السابقة المتتالية وعدم التراجع عنها سواء كانت هذه التعهدات برمجة أو اعتمادا أو دفعا وهذا بناء على مفهوم نعرفه جميعا وهو استمرارية الدولة فالأشخاص يذهبون وتبقى تونس وطنا للجميع وحضنا لكل أبنائها.

نقطة أخرى أهملها كذلك البرنامج حسب اعتقادي وهي الشركات المصادرة والتي هي تحت متصرّف قضائي، هذه الشركات والمحلات الصناعية هي مغلقة الآن ومهملة ومنذ أربع سنوات لم نجد الحل لاستغلال هذه الشركات أو المحلات وبالتالي هي أموال ضائعة ومهدورة ولا ندري متى يأتي الحلّ؟

كذلك لم يتحدث البرنامج، سيدي رئيس الحكومة عن منظومة الأراضي الدولية التي أصبحت بالشكل الموجود عليه الآن عبئا على الدولة، مثلا في "سليانة" وقع إسقاط الحق واسترجاع حوالي 10.000 هكتار من الأراضي الدولية التي كان يستغلّها مستثمرون ونظرا لعدم استجابتهم لكرّاس الشروط وقع استرجاع هذه الأراضي وعهد بها إلى ديوان الأراضي الدّولية الذي لا يملك من الإمكانيات سواء كانت البشرية أو المادية ما يؤهّله لاستغلالها الاستغلال الأمثل، يؤجّر الجرارات للعمل في هذه الأراضي وبالتالي عدنا للزراعة البدائية التي تتطلب الحرث إلى حين الحصاد في نهاية الأمر وهذا لعمري عار على تونس سنة 2014.

سيدي رئيس الحكومة،

تحدّثتم في برنامجكم على اعتماد كل السبل والآليات المتاحة لتحقيق تنمية جهوية متوازنة، أريد أن أحدّثكم قليلا عن جهة سليانة باعتباري ابن الجهة.

نحن في سليانة نعيش أوضاعا متردّية وتعيسة بأتمّ معنى الكلمة، طرقات وبنية أساسية مهترئة وحتى الطرقات التي تم برمجتها تركها المقاولون وقد مرت الثلاث سنوات ولم تكتمل إلى حد الآن بين سليانة وبوعرادة وبين سليانة والسرس وبين بورويس والأخوات وبين برقو وبعض التفرعات وإلى غير ذلك من الطرقات التي لا تفي بأبسط حاجيات المواطن.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إلى السيد النائب عماد الخميري ثلاث دقائق.

السيد عماد الخميري

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

لهذه الحكومة نوايا لإيجاد شراكة وطنية نتفهمها ولكنها لم ترق إلى بناء حكومة الوحدة الوطنية التي طالبت بها حركة النهضة، طالبنا بها من منطلق مبدئي اعتبارا أنّ تقييمنا وتشخيصنا للأوضاع ما قبل الانتخابات كان من مقتضياته في برنامجنا السياسي هو عرض فكرة حكومة الوحدة الوطنية القادرة على الصمود على حلّ مشاكل التونسيين بعد الانتخابات، هناك مشاكل كبرى، اصلاحات كبرى تنتظر البلاد، تطلّعات، انتظارات لا يمكن لحكومة ذات لون واحد أو قاعدة الحكم فيها ضيّقة أن تواجه هذه المشاكل الكبرى.

سيدي رئيس الحكومة،

هذه الحكومة نجاحها رهين التزامها بمرجعيات النظام السياسي لما بعد الثورة، مرجعية النظام السياسي الذي نرغب في تشكيله بعد الثورة ينبني على أساسين اثنين، الثورة و أهدافها وإرادة استكمال أهدافها الذي لا يجب على أي حكومة أن تحيد على منحى الثورة وأهدافها واستحقاقاتها.

الثورة التي ناضل من أجلها التونسيون عبر عقود وشهداء الثورة التونسية كانوا على امتداد عقود وإذا تحدّثنا عن الشهداء نتحدّث عن كامل الشهداء وإذا تحدثنا عن الجرحى نتحدث عن كل الجرحى وإذا تحدثنا عن العائلات المكلومة نتحدث عن كل العائلات المكلومة في تونس وهم ينتظرون من حكومة دائمة بعد استحقاق 26 أكتوبر 2014 بكشف الحقيقة، كل هؤلاء يطلبون كشف الحقيقة ويطلبون الإنصاف ويطلبون أيضا جبر الأضرار التي لحقت كل التونسيين في نضالهم ضدّ الديكتاتورية والاستبداد والتسلّط.

والمرجعية الثانية للنظام السياسي الذي نرغب في إيجاده بعد الثورة قائما على دستور بناه التونسيون، دستور الثورة والجمهورية الذي تعب من أجله التونسيون وتعب من أجله نواب التأسيس من أجل أن يكون لبلادنا دستورا يلزم بالضرورة على أي حكومة بعد انتخابات 26 أكتوبر 2014، أن تلتزم بكل المواد التي وردت به وخاصة المواد المتعلقة بالحقوق والحريات ومن هذا المنبر أوجه دعوة أنه من العار على التونسيين بعد ثورتهم العظيمة أن يحاكموا من أجل حرية الرأي ومن أجل إبداء الكلمة الحرة، مدوّنين يتواجدون...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

انتهى الوقت، الكلمة للسيد البشير اللّزام.

السيد البشير اللّزام

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

أثناء الحملة الانتخابية وجدنا التونسيين انشغلوا بثلاثة مواضيع هامة:

الموضوع الأول هو الأمن وبثّ الأمن والموضوع الثاني كما تعلمون هو غلاء المعيشة وقفّة المواطن التي أصبح يشتكي منها حتى المترفهون من التونسيين الموضوع الثالث التي لا يرغب التونسي التفريط فيه حريته وحرية الفكر وحرية النشر وحرّية النفاذ إلى المعلومة.

أقول أن مقاومة الإرهاب بمقاربة أمنية صرفة لا تكفي، فلا بدّ من قانون حماية الأمنيين ونحن نؤيّده، لا بد من قانون مقاومة الإرهاب ونحن معه ولكن في كنف احترام الدستور، دستورنا الكامل الذي يتضمّن شيئين هامين، هما تمسّكنا بهويتنا العربية الإسلامية وكذلك احترام حقوق الإنسان العالمية ومع ذلك مع هذه المقاربة الأمنية لا بدّ من مقاربة ثقافية وحوار عقدي يدفع نحو المراجعات لمن لم ينخرط في أطر الدولة الديمقراطية ولنا أمثلة في بعض البلدان الشقيقة والصديقة وكانت ناجحة.

أما المحور الثالث والهام كذلك في مقاومة الإرهاب يكمن في مقاومة الفقر والتهميش ولا يمكن ذلك لأن لدينا الكثير من الإخلالات في اقتصادنا 70 بالمائة من الدعم تتمتّع به الفئات المترفّهة، 85 بالمائة من المؤسّسات الاقتصادية متمركزة في ثلاث مدن كبرى، 85 بالمائة من المعامل الصناعية تمتلكها 40 عائلة فقط و60 أو 70 بالمائة من نفقات الـ CNAM يتمتّع بها القطاع الخاص.

كل هذا جعل فارقا كبيرا بين المعتمديات، بين معتمدية "باب البحر" التي تحتلّ المرتبة الأولى من حيث مؤشّر التنمية ومعتمدية "حاسي الفريد" من القصرين التي تحتلّ المرتبة الأخيرة وهي 264 ومؤشر تنميتها هو صفر، لا بدّ من الاتفاق على منوال جديد للتنمية يقوم على أساس الرّفاه البشري وجودة الحياة والعدالة لكافّة الفئات والجهات وبالحديث عن الجهات فإني أتكلم عن جهتي لأنه لدينا الكثير من المشاريع الكبيرة التي نرغب في مواصلتها في الخمس سنوات القادمة إن شاء الله.

لدينا جسر "الثابت" عل قنال بنزرت وعلى حكومتكم تمويله لإنجازه لأن تكلفة تمويله 470 مليون دينار ولدينا محور بنزرت للماء الصالح للشراب ونحن جهة عطشى وتكلفة هذا المشروع 120 مليون دينار، لدينا مشروع تطهير "البحيرة" وهو مشروع كبير وتبلغ كلفته 200 مليون دينار كذلك الصحة ولا بدّ من الاعتناء بالصحة بجهتنا الخط الأول والخط الثاني والخط الثالث وسندافع عن مستشفى منزل بورقيبة حتى يعود جامعيا إن شاء الله...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

انتهى الوقت، الكلمة للسيدة آمنة بن حميّد.

السيدة آمنة بن حميّد

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

السلام عليكم ورحمة الله،

لاحظت سيدي رئيس الحكومة، أنّ مشروع برنامج الحكومة المعروض علينا اليوم لا يدرج المشاكل الكبيرة لقطاع التعليم ضمن الإجراءات العاجلة التي ستتّخذها الحكومة بل نجدها في آخر الإجراءات المطروحة رغم حساسية هذا القطاع ولم يأخذ بعين الاعتبار التحركات الشعبية الأخيرة التي قام بها تلاميذنا والأولياء والإطار التربوي.

يواجه اليوم قطاع التربية والتعليم إشكالات عديدة مثل البنية التحتية المتردية للمؤسّسات التربوية والنقص في الإطار التربوي كذلك النقص في القيّمين والنقص في المتفقدين وهذا يعني نقصا في التأطير البيداغوجي للمربّين وينجرّ عنه ضعف الأداء وأمام أهمية هذا القطاع الذي يعتبر قطاعا استراتيجيا يمكّن من تحقيق التنمية الشاملة وتكوين المواطن الحر والمعتزّ بكرامته، علينا أن نولي هذا القطاع الاهتمام اللازم ومن الضروري أن يكون الإصلاح شاملا يبدأ بتشخيص عاجل لأزمة المنظومة التربوية في مستوياتها التعليمية والتربوية والمؤسّساتية من أجل الانطلاق الفعلي والحقيقي في عملية إصلاح تربوي شامل وجذري ومتدرج والعمل على رفع التحدّيات مثل الفشل المدرسي والانقطاع المبكّر عن الدراسة.

ورجاء سيدي، أن يفتح حوار مجتمعي يشارك فيه جميع الأطراف المعنية وكل مكوّنات الأسرة التربوية والأولياء والمنظّمات وجمعيات ذات الشأن التربوي حتى نوفّر الحد الأدنى من الاستعداد والتعاون على تطبيق هذه الإصلاحات.

ومن أهم التحديات المطروحة أمامكم:

أولا، البنية التحتية المهترئة وضرورة وضع خطة وطنية ورصد الاعتمادات اللازمة لتهيئة المدارس خاصّة في المناطق الداخلية وازالة الفوارق بين الجهات.

ثانيا، القيام بإصلاح على المدى القريب يشمل إعادة النظر في الزمن المدرسي وتطوير المضامين وملاءمتها مع المعارف المستجدّة والعلوم الحديثة وتحسين التمشّيات البيداغوجية وتنويعها ومراجعة منظومة التقييم.

ثالثا، تنفيذ برنامج تكوين ورسكلة لفائدة المربّين في الأساليب البيداغوجية وطرق التعليم الحديثة.

رابعا، تحسين الظروف الاجتماعية لكافة مكوّنات الأسرة التربوية التي ستنعكس ايجابيا على أدائها.

وفي الأخير، أذكّر سيدي بضرورة التفاعل الإيجابي والسريع مع المطالب الشعبية وخاصة ما تعلّق بالتحرّكات الأخيرة مثل "السيزيام" و"البكالوريا" وطلبة الهندسة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد النائب سمير ديلو، ست دقائق.

السيد سمير ديلو

بسم الله الرحمان الرحيم،

زميلاتي زملائي،

السلام عليكم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة،

مرحبا بكم،

دخلتم هذه القاعة مرشّحين من كفاءتكم أو من كفاءتكم وأحزابكم ولكنّكم ستخرجون منها دون تمثيل أحزابكم ولكن ممثلين للشعب التونسي بأسره.

أنظر تجاهكم يمنة ويسرة فلا أرى أحزابا ولا أرى تصريحات الحملة وما قبلها وما بعدها وإنما أرى مسؤولين في الدولة

سيتحملون مسؤولية تنوء بحملها الجبال، ستجدون أنفسكم تقوّلون ما لم تقولوا، ويؤوّل كلامكم وتصريحاتكم عكس ما شئتم، وقد تحمّلون أحيانا تبعات دماء لم تسفكوها وأعمالا لم ترتكبوها.

وأنا وكثير من زملائي وأصدقائي نحسن الظنّ بكم ونتوقّع لكم بل ونرجو لكم وندعو الله لكم أن تنجحوا ولكننا نعاهدكم أنّ بيننا وبينكم هذا الكتيّب، دستور الجمهورية التونسية، هذه الورقات التي التزمتم بتنفيذها. بيننا وبينكم تطلّعات الشعب التونسي الذي أنجز ثورة وينتظر من نخبه أن تحميها ولكنه جاهز ليحميها إن لم يكن في المجالس ففي الشوارع.

نحن ندعوكم إلى أن تتذكّروا الـ 27 فصلا في الدستور التي تضمن حماية الحقوق والحريات، أن تسهروا على حرية التعبير وفيكم ومنكم من ناضلوا شطرا هاما من حياتهم من أجل الدفاع عن حرية التعبير، من أجل أن ترفعوا عن هذا الشعب العظيم الذي أنجز ثورة عظيمة معرّة أن تكون قرابة نصف نسائه من المعنّفات وأن تساهموا وفق صلاحياتكم في احترام استقلال القضاء، بما يدفع عن قضايا الشهداء وشهداء الثورة وشهيدي الوطن شكري بلعيد والحاج محمد البراهمي ما يبقيها وسيلة للتجاذب والتنابز والاتهامات، بعض أبناء وطننا وبعض زملائنا في المجلس يظنّون أنهم أولياء دم نحن متّهمون به والحال أنّنا تضرّرنا كما تضرروا وبكينا كما بكوا وفقدنا؟ ما فقدوا.

سيدي رئيس الحكومة المكلّف،

نعلم أن تشكيل حكومة ليس بالأمر الهيّن وأنّه لو ترك لكم شهر أو شهران لكانت النتيجة أفضل ولكني أضمّ صوتي إلى صوت زميلتي في أنّ تمثيل المرأة في هذه التركيبة ضعيف بل هو ضعيف جدا وآمل أن يتمّ تدارك ذلك في التركيبات القادمة بعد رجائي طول العمر لحكومتكم.

سيدي رئيس الحكومة المكلف،

تداركتم في خطابكم الشّفاهي بعض النقائص الواردة في ما وزّع علينا قبل يومين، فقد كانت العدالة الانتقالية غائبة ولا يمكن لتجربة الانتقال الديمقراطي في تونس أن تنجح إذا لم تنجح العدالة الانتقالية وإذا لم تقدّموا كل ما بوسعكم واحتراما للدستور كل المساعدة لهيئة الحقيقة والكرامة التي هي ليست هيئة فلانة أو فلان بل هي هيئة الشعب التونسي يتعلّق عملها بماضي الشعب التونسي وبحاضره ولكن خاصة بمستقبله، ما هو أهم من معالجة الانتهاكات أن نضمن إصلاحات لا تعود بعدها هذه الانتهاكات.

سيدي رئيس الحكومة المكلّف،

كما أسلفت نحن نحسن الظنّ بحكومتكم ونتطلّع للتعاون معها وسنّ كل القوانين التي يتطلّبها أداؤها لمهامها ولكننا سنبقى متيقّظين.

دعم كتلتنا، كتلة حركة النهضة لكم ليس مقابل التواجد الرمزي في حكومتكم وإنما هو في مقابل احترامكم لتعهّداتكم وفي مقابل احترامكم للدستور الذي ستقسمون عليه بعد ساعات في مقابل احترامكم لدماء الشهداء مساعدة القضاء في التعرّف على من قتلتهم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب سامي الفطناسي، ثلاث دقائق.

السيد سامي الفطناسي

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس الحكومة المكلّف،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

المتصفّح للمخّص مشروع برنامج عمل الحكومة يلاحظ أنّ الإجراء الوحيد الموجّه للقطاع الفلاحي هو إجراء عاجل يمسّ شريحة قليلة العدد 42.500 فلاح مفترض أن يتمتّعوا بإسقاط القروض عنهم وفوجئنا في كلمة السيد رئيس الحكومة بمبلغ القروض الذي لا تتجاوز 2000 دينار وهل يمنح هذا القرض بهذا المبلغ لمتوسطي الفلاحين؟

هنا لدي ملاحظتان نذكّركم بما جاء ضمن قانون المالية لسنة 2014 إقرار قانون لمعالجة مديونية القطاع الفلاحي وذلك بتخلّي الدولة عن كامل الديون الفلاحية أصلا وفائضا والتي لا يفوق مبلغها من حيث الأصل 5000 دينار

وكان من المفترض أن ينتفع بهذا الإجراء حوالي 83 ألف فلاح أي نسبة 80 بالمائة من الفلاحين المتخلّد بذمّتهم ديونا لدى البنوك وهنا أسأل بكل وضوح لماذا تمّ التراجع عن هذه القرارات التي كان من شأنها أن تيسّر إعادة إدماج المنتفعين بها في منظومة التمويل بحصولهم على القروض البنكية لتمويل أنشطتهم العادية وتطوير مستغلاتهم؟

سيدي رئيس الحكومة،

نحن نبارك أي إجراء مهما كان بسيطا في دعم نشاط الفلاحين ولكن نرى أن الإشكاليات التي تعاني منها الفلاحة أعمق بكثير من إسقاط الديون على عدد من الفلاحين بأن يتمّ رفع التمييز السلبي الذي سلّط لعشرات السنين على الفلاحين والجهات الفلاحية بإصلاح أغلب المنظومات الإنتاجية الفلاحية ودعم الفلاح بطريقة مباشرة وغير مباشرة لجعله يتحمّل كلفة الإنتاج وتشجيعه حتى يتشبّث بأرضه ونشاط آبائه وأجداده.

كما نحرص على دعم النسيج الصناعي بالجهات الفلاحية بتركيز العديد من الوحدات التحويلية للمنتوج الفلاحي وهذا من شأنه أن يطوّر القطاع فيكون قاطرة حقيقية للتنمية بالجهات الداخلية وتحقيق الحدّ الأدنى من الرفاه البشري في هذه الجهات التي خصّها دستور 26 جانفي 2014 بتمييز ايجابي.

أما فيما يتعلق بالإجراءات الهيكلية وبالتحديد النقطة التي تعرّض فيها برنامج الحكومة إلى اعتماد منوال تنموي جديد يرتكز أساسا على اقتصاد المعرفة وهنا مرة أخرى تظلم الفلاحة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة سناء مرسني،ثلاث 3 دقائق.

السيدة سناء مرسني

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

تحية إلى السيد رئيس الحكومة المكلف وأعضاء الحكومة المقترحة والسادة الزملاء،

في الحقيقة قبل الخوض في برنامج الحكومة المقترح وبيان

السيد رئيس الحكومة ربما نحتاج أن نذكر قليلا بالرسالة التي أراد أن يبعثها الشعب التونسي من خلال انتخابات أكتوبر 2014 التي للأسف البعض منا ربما لم يفهمها وبعيدا عن الأرقام والنسب في نتائج هذه الانتخابات أراد الشعب التونسي أن يوجّه رسالة من خلال نتائجها، أراد أن يقول لا لنظام الحزب الواحد، ولا للرأي الواحد ولا للون الواحد.

الشعب التونسي شعب موحّد صحيح ولكنّه يرى في تنوّعه وفي اختلافه تعزيز لهذه الوحدة هذا التنوّع انعكس نسبيا في تركيبة الحكومة المقترحة رغم أنّ التركيبة لم تعكس الأحجام الانتخابية الحقيقية.

يريد الشعب التونسي أن يرى اختلافنا كما أنه يريد أيضا أن يشاهدنا موحدين على قضايا هامة ولا يريد رؤيتنا موحّدين على إلغاء بعضنا البعض. هناك كلمة لا أرغب في قولها لأنها تؤلم الشعب التونسي وهي "استئصال"، جيّد أن نتوحّد على كلمة الاستئصال ولكن ينبغي أن تكون في مكانها، عندما نستأصل الفقر من تونس ونستأصل البطالة ونستأصل الإرهاب والعنف لأنها هذه هي حقيقة المجالات التي نحتاج أن نكون متفقين فيها وفي مكانها حينها يكون للاستئصال معنى.

في برنامج الحكومة المقترح أو في بيان السيد رئيس الحكومة هناك تطلّعات لإحداث وإيجاد توازن بين الجهات وعدالة اجتماعية للأسف اليوم لا نرغب أن نغالط بعضنا البعض لأنه ليس هناك عدالة اجتماعية وليس هناك توازن بين الجهات. اليوم لما يحرم التلاميذ من الذهاب إلى المدارس في موسم الشّتاء في ريف عين دراهم وريف فرنانة في ولاية جندوبة جرّاء قطع الطريق وانعدام وسائل النقل هنا لا توجد عدالة ولا توازن بين الجهات وليس هناك اليوم إيمان حقيقي بحقوق المرأة ما دامت البرامج التي تعنى بالمرأة ما زالت تصاغ في أروقة وزارة المرأة، لا بدّ أن ننزل إلى الميدان لكي نرى معاناة المرأة العاملة في الحقول وهي تعمل لكي تؤمّن الغذاء لأبنائها بأجر هزيل للغاية، فعلا هناك لا بد أن نرى أين ستصاغ البرامج الحقيقية لحقوق المرأة وليس في الندوات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد رضا الزغندي.

السيد رضا الزغندي

مع الشكر،

سيدي رئيس مجلس نواب الشعب،

السادة الوزراء المحترمين،

زميلاتي زملائي،

أودّ أن أذكّر أنّ في كل الحكومات هناك محرّكا يحرّك الحكومة غير أنّني في قراءتين لبيان الحكومة لم أجد أي محرّك يريد أن يصل إلى تلبية استحقاقات الثورة أو استحقاقات المواطن.

أعرّج على نقطة هامّة في برنامج الحكومة وهو اعتماد كل السبل والمناهج والآليات المتاحة لتحقيق تنمية جهوية متوازنة، هذه الكلمات اعتماد كل السبل والمناهج لم أر منها ولم أعاين أيّ آلية أو منهج أو سبيل خلال تجربتي القصيرة على المستوى الجهوي بولاية زغوان، فالمجالس الجهوية، ويمكن لزملائي المحترمين، أن يلاحظوا أن هناك تصحّرا ثقافيا، ونقصا في الإمكانيات، وعدم سماع للنائب، وكذلك عدم الانسجام والتناسق بين المركزية في تونس وبين الجهات وخاصة على مستوى الولايات وكذلك وكذلك على مستوى الإدارات الجهوية.

كنت عاينت في الحملة الانتخابية عديد النقائص بل أكثر من ذلك فقرا مزريا فولاية زغوان ما يمكن أن يقال عنها أنها مدينة الماء.

هناك العديد من النقاط خاصة معتمديات "الناظور" و"الصوّاف" لاحظت بكل احتقان وامتعاض أشخاصا يشربون ماء الغدير بمعيّة الكلاب وتقوم المرأة بتصفية الماء بـ "الفولارة" لكي تتمكّن من الشرب ونأتي هنا للحديث عن التجاذبات السياسية ونتكلم عن مكوّنات كل كتلة وكل حزب والسؤال المطروح هنا هل تستطيع هذه الحكومة بالآليات المتاحة لها أن تحقّق العيش الكريم للمواطن؟ هذا ما يهّمنا كمجلس النواب وما أتينا من أجله في مجلس النواب، ماذا يمكننا تحقيقه؟ بأية كيفية؟ وبأية آليات يمكن تحقيقه؟ أما أن نرفض الحكومة من خلال التركيبة نظرا لوجود زيد الزيادي لهوى شخص معيّن وما عشناه في هذه المدة في تكوين الحكومة لاحظنا أن هناك العديد من التجاذبات.

رجائي كل الرجاء وضع الأمور في نصابها والعمل على انجاز الاستحقاقات لمواطنينا في كل جهات الجمهورية لأنّ المطلوب منا ليس اللغو في الكلام والدخول في كلام بيزنطي من ورائه إظهار أن تلك الجهة أو تلك الجهة الأخرى هي أولى من غيرها بل وطننا هو الذي بحاجة إلينا، رجائي كل الرجاء أن يكون المحرّك لهذه الحكومة هو تلبية استحقاقات المواطن بكامل الجمهورية التونسية تكون محبة الوطن هي رائدنا مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، سأتلو عليكم أسماء العشرة متدخلين القادمين وهم السادة: مراد الحمايدي وشفيق العيادي ونزار عمامي ومحمد غنّام وصبري دخيل وأحمد السعيدي وسامية عبّو وزهير المغزاوي وريم الثائري وحمد الخصخوصي وفيصل التبّيني ومراد الحمايدي من الجبهة الشعبية غير موجود، الكلمة للسيد شفيق العيّادي.

السيد شفيق العيّادي

مرحبا بالحضور،

السادة النواب،

أعضاء الحكومة،

كنّا نتمنّى كلمة التوافق التي تردّدت على أكثر من لسان وكنا نتمنى أن يتم هذا التوافق على استحقاقات الثورة وعلى المطالب التي استشهد من أجلها الشهداء ودفع شعبنا غاليا مئات الجرحى واعتصم العديد من التونسيين في القصبة الأولى والقصبة الثانية للمطالبة بمجلس تأسيسي الذي تمّ بمقتضاه تنصيبنا وانتخبنا الشعب وأنتم هنا السادة أعضاء الحكومة لكي تنالوا ثقتنا.

كنّا نتمنّى أن نرى في هذا البرنامج الحدّ الأدنى من المطالب التي ينتظرها 80 بالمائة من شعبنا وكنا نتمنّى أنّ الإجراءات المحدودة والمحدودة جدا التي اعتبرتموها عاجلة والتي لا تمسّ إلا قرابة 2 بالمائة من الشعب التونسي وتمسهم في 30 دينارا يعني ما ينفقه فرد منّا في أمسية، كيف نرى أن هذا إجراء عاجلا للعائلات المعوزة من 120 دينار إلى 150 دينار.

كنا نتمنى أن نبعث الطمأنينة والتهدئة لدى ملايين من شعبنا

فيما يتعلق بالإجراءات الاستفزازية التي اتّخذها وزير التربية السابق لم نسمع هذا منكم وشعبنا في انتظار أن تتمّ طمأنته في خصوص هذه القضية لأنّها قضية تهمّ الملايين من الشعب التونسي.

كنّا نتمنّى أن يتمّ التوافق على نمط تنمية يقطع مع ما عاشته تونس والذي كان السبب في اندلاع الثورة ولكن للأسف الشديد تمّ التوافق على نمط ليبيرالي لا يراعي إلا مصلحة قلّة قليلة من التونسيين، أما نمط تنمية الذي نطمح إليه ويطمح إليه الشعب التونسي هو توفير الصحة للجميع والتعليم للجميع وأسعار في المتناول ويحفظ كرامة التونسي، أين هي ثروتنا الوطنية وهنا كنّا نتمنى أيضا أن تعبّر الحكومة عن مراجعة الإجراءات التي اتخذها وزير الصناعة السابق التي تمسّ الفصل 13 من الدستور الذي يفرض عليه استشارة أعضاء مجلس نواب الشعب لكن هذا لم يتمّ ونحن نطالب بإلغائه.

لهذا ولغير هذا، من المستحيل أن تمنح الجبهة الشعبية ثقتها لهذه الحكومة وهذا ورد في العديد من التدخلات وهو ليس بالغريب عن الجبهة الشعبية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد محمد غنّام.

السيد محمد غنّام

النائب محمد غنّام، سيدي الرئيس، من الغنم، لدينا الكثير من الخرفان في القيروان.

سيدي الرئيس،

هنيئا للحكومة الجديدة،

أولا، أريد أن ألفت نظركم إلى مشكلة يتعرّض إليها 21 طبيبا تونسيا يقوم بتربّص تكميلي في فرنسا، هم مهدّدون اليوم بالشطب من قائمة المقيمين بالطب من طرف وزارة الصحة التونسية، الموضوع: بعد موافقة رؤساء أقسامهم بتونس وعمداء كليات الطب بتونس ورؤساء أقسام بفرنسا تقدّموا بمطالب إلى وزارة الصحة التونسية قصد قبول هذا التربّص وفي غياب ردّ واضح من وزارة الصحة التونسية بادروا بمباشرة تربّصاتهم بالخارج في غرّة نوفمبر 2014.

وفي أوائل شهر فيفري أي بعد ثلاثة أشهر من انطلاقهم صدموا بمراسلة شخصية من وزارة الصحة التونسية مفادها رفض الوزارة القاطع وتهديدهم بالشطب من قائمة المقيمين بالطب في حال عدم عودتهم إلى تونس فورا.

مع العلم أنّهم تربطهم في الوقت الحالي عقود تربّص مؤقتة مع المستشفيات الفرنسية ويتعسّر عليهم المغادرة فورا وترك انطباعا سيئا على الأطبّاء المتربّصين الوافدين من تونس، هم سيدي الرئيس، يلتزمون بالرجوع إلى أرض الوطن حال انتهاء فترة التربّص.

كل هذا سيدي الرئيس، من شأنه أن يؤثّر سلبا على طبيعة التبادل بين المستشفيات التونسية والفرنسية.أرجو منكم ومن وزير الصحة، النظر ثانيا في هذا القرار والسماح لأطبائنا بمواصلة تربّصهم.

أما بخصوص مواطنينا بالخارج عامة فنحن إلى حد الآن نتعامل معهم كقطيع انتخابي وكمصدر للعملة الصعبة فمن اللازم الآن انتهاج سياسة جديدة وآليات أخرى توطّد العلاقة بين أبنائنا بالخارج وأرض الوطن وأنا لا أظنّ أن كتابة دولة للهجرة كافية للعب هذا الدور الضروري بل هذا هو دور مجلس جهوي لمواطنينا بالخارج منتخب وله دور تنفيذي كما هو في برنامج اللامركزية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد صبري دخيل.

السيد صبري دخيل

بسم الله،

شكرا سيدي رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة المكلّف،

السادة الزميلات والزملاء نواب الشعب،

أريد أن أذكّر أنّ التنمية تستوجب الصحة الجيّدة والبيئة السليمة والبنية التحتية الحسنة والعدالة بين الجهات.

في المجال الصحي، لا بدّ من دعم وتطوير القطاع العمومي للصحة وخاصة في المناطق الداخلية المحرومة فليس من المعقول أن تضمّ ولاية أكثر من 400 ألف ساكنا وبها مستشفى جهوي وحيد وبنية أساسية مهترئة وأن تكون معدّل العيادات في بعض المستوصفات مرّة واحدة في الأسبوع.

وجهة قابس هي مثال لعديد الجهات الأخرى في مجال البيئة والتلوث البيئي يذكّر في أذهان أغلب الناس جهة قابس والكارثة البيئية جوّا وبحرا وبرا، ويعتبر هذا الملف من أولويات الجهة ولا بدّ من تفعيل حلّ جذري ودائم على أمل أن تعود قابس جنّة الدنيا.

أمّا البنية التحتيّة فحدّث ولا حرج، طرقات وسكك حديد وقطارات متهرئة دون أي صيانة ومطار غير مستغل، ندعو هذه الحكومة بعد نيل ثقة المجلس أن تتّجه إلى كل الجهات في الجمهورية دون إقصاء وخاصّة المناطق الداخلية المهمّشة طوال عقود وإرساء الديمقراطية المحلية وتفعيلها دون تأخير.

من موقعنا هذا سنعمل على مراقبة أداء الحكومة في أدقّ جزئياته والتصدي لكلّ انحراف عن تحقيق انتظارات الشعب التونسي في كل المجالات وضمان السيادة الوطنية والمصلحة العليا لتونس وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد النائب أحمد السعيدي، ست دقائق.

السيد أحمد السعيدي

شكرا سيدي الرئيس،

بعد الترحاب بالسيد رئيس الحكومة المكلّف والسادة أعضاء الحكومة المقترحين،

أريد في البداية أن أعبّر لا نقول عن استيائنا ولكن نوعا من الاستياء بالنسبة للمبادرة التي لم تتمثّل في هذه الحكومة.

النقطة الأولى التي أريد التطرق إليها هي أن يكون هذا الفريق متكاملا ولا يوجد فرق بين هذا الحزب وذاك، لأنكم لبستم "جبة الوطن"، انتهى أنتم الآن لا تمثّلون أحزابكم وإنما تمثّلون الوطن والشعب التونسي وستخدمون الشعب التونسي وسنكون وراءكم بطبيعة الحال dans le bon sens.

ثانيا، هناك العديد من المشاكل العالقة التي لا تنتظر وبقيت لسنوات والشعب يترقب في انتظار فضها منها صيحة فزع في ولاية سوسة وفي اعتقادي أنها موجودة في جميع الولايات هناك 33 مؤسّسة استثمار في الميدان العقاري مشاريعهم متوقفة منذ أربعة

سنوات ولا تتوقف عليهم les agios bancaires ولديهم 400 مليارا موضوعة على الجدران ولا يستطيعون البيع وأتى قرار بقطع الماء والكهرباء عنهم لأنّ لهم dépassement وهذا غير معقول 4 سنوات ولم يقوموا بتخطئتهم وكأنّ توقيف مشاريع توظف الآلاف من العملة، صيحة فزع وأقول صيحة فزع لأنه لمدة 4 سنوات وهم يعانون من les agios bancaires وهم متوقّفون وليس لديهم حل وهم بين الإدارة والأخرى، وفي نفس الولاية في بلدية ما تم فضّ هذه المشاكل ولم تفضّ في بلديات أخرى. فنطلب منكم التدخّل العاجل في هذا الموضوع.

المطلوب منكم أيضا وبسرعة هو إرجاع هيبة الدولة في أقرب الآجال ولا نعني هيبة الدولة بالمعنى البوليسي ولكن إرجاع هيبة الدولة وإعلاء القانون والقانون هو الفيصل بين المواطنين وبين التونسيين ولهذا لا بد من مقاومة التسيب الذي وقع والتسيب الموجود وهذا لا يحدث بالقمع ولكن بالقانون.

ثالثا، لا بدّ من مراجعة مجلّة الاستثمار الغير ملائمة لعصرنا وللتطوّرات التي يعيشها العالم لأنّ العديد من المستثمرين الأجانب يرحلون من تونس نظرا لوجود العديد من التعطيلات.

نحن مع التمييز الإيجابي بالنسبة للجهات وذلك في ميزانية الدولة إذ لا بد من التمييز الإيجابي للجهات الداخلية وبطبيعة الحال لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار المناطق الشعبية الموجودة في المدن التي تعتبر محظوظة ولكن بها مشاكل عدة وجمّة، وهذا لا يعني أن كلّ الحكومة بمختلف إطاراتها ومختلف وزرائها تساند المشاريع الكبرى الخاصة في المناطق التي تعتبر محظوظة.

بالنسبة للفلاحة، أمامكم تحسينات هيكلية ولكن هناك أمور عاجلة، يعاني الفلاحون الآن من مشكلة الأعلاف وهذه المشكلة كبيرة ولا بدّ أن تحلّ في مستوى السادة الولاة وفي أقرب الآجال، والأسمدة التي ارتفعت أسعارها بصفة مهولة، من الضروري النظر في هذه المشاكل في أقرب الآجال.

سيدي الرئيس،

أقول أنّنا أناس مسؤولون ولا نحكم على النوايا وإنما سنحكم لكم أو عليكم بعد101 يوما، كما قال الزميل المحترم أو حتى 200 يوم وأتمنى واعتقادي جازما أنه بهذه الوجوه سنحكم لكم.

أقول في النهاية ما قال الله في كتابه العزيز: "ولا تفسدوا ما أصلح في الأرض"، ومجيئكم اليوم في يوم ربيعي ونتمنى أن يكون هذا اليوم بداية الربيع العربي فعلا وأرى أن أغلب الشعب التونسي اليوم في هذه الحكومة واضع اليد في اليد ونسينا الخلافات ونريد أن نخدم هذا الشعب وهذه البلاد، ولهذا المطلوب منا أن نلتفّ جميعا حول هذه الحكومة وسندعمكم، وكما ذكرت فإنّنا سنحكم لكم أو عليكم، وشكرا وبارك الله فيك سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة النائبة سامية عبّو، ثلاث دقائق.

السيدة سامية عبّو

شكرا سيدي الرئيس،

أهلا وسهلا ومرحبا بالجميع،

في البداية، لاحظت الكثير من التدخلات حول البرنامج الإنتخابي وهو مهم للغاية، وأيضا البيان المقدم من السيد رئيس الحكومة المكلف السيد الحبيب الصيد مهم جدا لن نتعمّق فيه رغم احتوائه على النقاط الإيجابية إلا أنه يفتقر إلى العديد من المسائل التي لن نخوض فيها الآن لسبب بسيط جدا أن هذا البرنامج غير رائع مثل برنامج بن علي لسنة 2009، برنامجه رائع وحضرتكم تعلمون جيدا أنه يتحدث عن الشباب عن الأمل، لكن في الحقيقة هذا البرنامج بقي حبرا على ورق، لماذا؟ لأن الفريق الحكومي لا يستطيع التنفيذ لأن سياسة الدولة سياسة فاشلة سياسة تعمّدت التهميش والإضرار بالصالح العام وانتهاك ثروات البلاد.

أطرح سؤالا، هل أنّ هذا الفريق الحكومي قادر على تحقيق ربع الوعود المقدّمة والتي لا تعتبر كافية لكنّها جيّدة؟

عندما نلاحظ تركيبة الفريق الحكومي لا نجد انسجاما، بل نجد تصارعا داخل الفريق كيفية تشكيله في محاصصاته وليست محاصصات حسب قيمة الكتل لكن تمّت المحاصصات حسب كمّية الدعم للسيد الباجي قايد السّبسي في الانتخابات الرئاسية كلما دعّمت أكثر كلّما كان حظك أوفر في هذه الحكومة.

كذلك الشأن بالنسبة للعناصر المكوّنة في الحكومة نفسها، مع احتراماتي للعديد، لكن للأسف السيد الحبيب الصيد رغم أنّه تمّت مراسلتكم عندما قمت بالمسودّة الأولى للحكومة السابقة، اتّصلنا بك وأعلمناك أن هناك من في حكومتكم وهو السيد سليم شاكر لديه قضية في القطب القضائي المالي وهي شبهة فساد مالي ويحتمل أن يكون بريئا والمتّهم بريء حتى تثبت إدانته، لكن كيف تجازف وتعيّن وزير تجارة في المسودة التي أعددتموها وحوله شبهة في القضاء المالي.

رغم هذا لم يتمّ فصله بل تمّ تعيينه في قلب وزارة سيادية ألا وهي وزارة المالية، وزير الداخلية كذلك، الجميع يعلمون أنه شارك في الانقلاب على جمعية القضاة وكان يعدّ تقاريرا في شأن زملائه وكانت السلطة التنفيذية تستعمله كـ"جوكير" لتمسّ بحرية القضاة خاصة، كيف تقبل تعيينه على رأس وزارة متعهّد إليها ملف في غاية الأهمّية ألا وهو ملف الإرهاب الذي يقتضي وجود السياسة ويقتضي وجود رجال سياسة وفعل واستراتيجيا، للأسف هذه الحكومة لا تمثّل سلطة تنفيذ وإنما إرادة تنفيذ، لماذا تمّ تشكيلها؟ حتى بالنسبة إليكم السيد الوزير المكلف، عندما كنت وزيرا للداخلية كنت أحتجّ أمامكم لأنك للأسف -مع كامل احتراماتي- ربما تكون شخصا جيدا لكنك لست برجل المرحلة أنت رجل تنفيذ، وعملت مع بورقيبة ومع بن علي وتبقى لأنّك رجل تنفيذ وهذا ليس عيبا، لكن لا تناسب هذه المرحلة، أتساءل لماذا هذه التركيبة مع تلميحة ببعض الوجوه المحترمة والمحترمة جدا مثل السيد وزير العدل ووزير الخارجية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة ريم الثائري.

السيدة ريم الثائري

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

الفتور والجدل والرفض الذي عبّر عنه تقريبا جزء كبير من التونسيين بعد الإعلان عن تركيبة الحكومة في نسختها الأولى والثانية كشف وجها مغايرا لوصف السيد الحبيب الصيد لحكومته بكونها حكومة كل التونسيين.

تيار المحبة يأسف بشدّة لتجاهله من قبل رئيس الحكومة في المشاورات الجدّية والعملية الخاصة بتشكيل الحكومة وهذا التجاهل لا يجرح نواب ونشطاء تيّار المحبة في أشخاصهم وإنما تكمن خطورة هذا التجاهل الذي مارسه رئيس الحكومة المكلّف في أنّها رسالة موجّهة إلى حوالي 200 ألف مواطن تونسي منحوا أصواتهم لتيار المحبة ولمرشحه في الانتخابات الرئاسية.

رسالة من رئيس الحكومة المكلّف تقول لهم: "أصواتكم لا تهمنا ولا قيمة لها عندنا". نحن في حقيقة الأمر لا نريد المنافسة على منصب أو مغنم سياسي طرحنا أفكارنا لخدمة الوطن وهي تصلح للجميع، شاركنا في الانتخابات نافسنا آلات حزبية ضخمة بالكلمة فقط، دعونا للمبادئ التي نؤمن بها ثمّ رضينا بالنتائج.

لم نطلب شيئا لأنفسنا ولتيار المحبّة، طالبنا فقط بالعدالة الاجتماعية وبحقوق الفقراء فناخبوا تيار المحبّة سيدي الرئيس جديرون بالاحترام ومشاورتهم في التشكيلة الحكومية، إلا أنّه لم يحدث وإنه لأمر محزن ولا خير فيه لتونس ولشعبها، ومع ذلك فإنّ تيار المحبة سيمنح الثقة لهذه الحكومة ويدعو أنصاره في كافة البلاد وكافة الشعب التونسي لدعم هذه الحكومة وإعطائها فرصة للنجاح والعمل ولمساندتها بالنصح والتقييم الموضوعي الصّريح لأدائها.

قررنا التصويت للحكومة دعما للتوافق الوطني وتشجيعا لفكرة الشراكة الوطنية راجين أن تخرج تونس تدريجيا من أجواء الاستقطاب الحادّ بين أبنائها وتياراتها السياسية هذا هو سبب تصويتنا لفائدة الحكومة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد حمد الخصخوصي.

السيد حمد الخصخوصي

شكرا سيدي الرئيس،

من المسلّم به لدى الجميع تقريبا أن أيّ حكومة في مثل هذه الظروف ليست مقبلة على فسحة أو نزهة وذلك بالنظر إلى الأوضاع التي مرّت بها البلاد عامّة وخاصّة خلال السنوات الأربعة الأخيرة، على أنّ من يتحمّل مسؤولية الحكم مدعوّ إلى أن يحقّق نتائج معينة سواء على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد.

واعتقادنا أن المفتاح الذي لا بدّ منه ولا تجاوز له لضمان أسباب النجاح إنّما هو عودة الثقة بين السلطة من ناحية والمجموعة الوطنية من ناحية أخرى ومن شروط ذلك من جانب السلطة، عقيدة وطنية قائمة على الشعور بالمسؤولية والإحساس بالانتماء إلى هذا البلد في إطار إدارة محايدة وحكومة متجرّدة لا تفرّق ولا تميّز. ومن شروط النجاح من الجانب الآخر، التفاف بالمجموعة الوطنية حول برنامج وطني والمشاركة الفاعلة على أوسع نطاق ممكن خاصة عندما ترسل السلطة التنفيذية إشارات ايجابية ورسائل طمأنة تهدّئ النفوس وتقنع الشعب.

فمن الأولويات المتأكّدة، توفير الأمن الشامل باعتباره أساس كل استقرار أو عمل أو تنمية ويتعيّن كذلك محو آثار الاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية وعامّة ذلك بالكشف عن المعطيات المحجوبة إلى حدّ الآن عن هذه الملفّات الخطيرة وذلك بما يعيد الحقوق إلى أصحابها ويوقف الجميع على جدّية الأعمال وسلامة المقاربات.

ويتعين استعجاليا معالجة الأحوال المعيشية للمواطنين وهم يشتكون من الارتفاع المشط للأسعار وتدهور مقدرتهم الشرائية التي ترزح تحت وطأتها خاصة الفئات الضعيفة والمتوسّطة، زيادة على التصدي للأوضاع البيئية التي تهدّد الجميع بفادح الأضرار.

ومن وجهة نظرنا الديمقراطية الاجتماعية، ليس أقلّ من ضمان الحقوق الأساسية الاقتصادية والاجتماعية المتوافق عليها عالميا وهي الصحة السكن التعليم والشغل، إضافة إلى التوازن الجهوي اللازم ومن حق المواطنين أن تتساوى بينهم الحظوظ وتتكافأ لديهم الفرص في إطار عدالة جبائية واجتماعية واقتصاد وطني تضامني، تكريسا لمبدإ المساواة والمواطنة، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد فيصل التبّيني، ثلاث دقائق.

السيد فيصل التبّيني

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالجميع،

أولا كنت أنتظر من السيد رئيس الحكومة أن يقدّم لنا الأسباب ويذكر الوزراء الذين كانوا مقترحين وسبب التخلي عنهم، ونعيد القليل من القيمة لهؤلاء الأشخاص الذين لبّوا الواجب الوطني وتم الاستغناء عنهم اليوم بدون ذكر السبب، هذا تقصير في حق التونسيين الذين لبّوا واجب الوطن.

ثانيا، لاحظنا أن برنامجكم هو برنامج وعود وتسويف، لكنّنا لم نجد أرقاما، الرقم الوحيد الذي كان موجودا هو الذي يفزع عندما أسمع أنه سيتم شطب مديونية بألفي دينار للفلاحين، سيدي رئيس الحكومة إذا لم تقم بالاستشارة على أساس صحيح، فلدينا قانون المالية لسنة 2014 ينصّ على حقنا في خمسة آلاف دينار ولم نقبل نحن نريد قرارا ثوريا.

نحن اليوم بصدد بناء الجمهورية الثانية، لا نبني على ما حدث في الجمهورية الأولى ونعوّض لمن تضرّر منها لا نعوّض لأحد إذ لم يتضرر أحد في تونس غير الفلاحين نحن نطالب بعشرة ملايين في الأصل وشطب مديونية الفلاحين هذا أولا.

ثانيا، انتظرنا اليوم حكومة وطنية فتبيّن لنا أنها حكومة محاصصة حزبية وجهوية وبالنسبة لنا كحزب صوت الفلاحين لن نقدم موقفا لهذه الحكومة لا مع لا ضد ولا نعم، لماذا؟ لأن فيها خرقا واضحا للفصل 12 من الدستور الذي يدعو إلى التميز الإيجابي والذي يبدأ من تركيبة الحكومة،لم نر اليوم تمثيلية جهوية معقولة لكافة الجهات، نجد مثلا ولاية لها 4 وزارات وكتابتي دولة، وولاية خالية من كل شيء وحتى إن كان لها كتابة دولة فهي هامشية ليست لها علاقة لا بالاقتصاد ولا بالتنمية.

نؤمن اليوم ونحن نشكّل أول حكومة بعد الثورة أن نعطي كل ذي حق حقه ونشرك الجهات الداخلية الذي لم نجد لها امتياز وحيد وهو الإعانات المهينة للـ "روبافيكا" و"الزور"، لقد مللنا ونريد حقنا في التنمية.

لنأخذ كمثال لذلك الشمال الغربي الذي يمثّل أكبر مخزون مائي وأهله "عطاشى"، وهذا المجلس يضم 26 نائبا ومن سيصادق على الحكومة على الأقل 21 نائبا وإذا كنتم لا تودّون أن يكون لنا وزارات تنموية وتريدوننا أن نبقى "خمّاسة" مدى الحياة هذا لا نقبله، لنا جميع الإمكانيات أن نجعل من جندوبة "جينيف تونس"، هل نرغب

اليوم في إصلاح البلاد أم لا؟ إذا كنتم تريدون منّا أن "صوّت وروّح" on n'est pas le genre نريد حقّنا في التنمية نريد تونس للجميع يشارك الجميع في بنائها من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب هذا إذا كنا نطمح فعلا إلى الوحدة الوطنية والسلام عليكم ولن نمكّنكم من صوتنا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيدة النائبة سعاد الزوّالي، ثم السيدة عبير العبدلّي والسيد عماد أولاد جبريل والسيد صلاح البرقاوي والسيد رابحة بن حسين، الكلمة للسيدة سعاد الزوّالي.

السيدة سعاد الزوّالي

شكرا سيدي الرئيس،

أود أن أرحب في البداية بالسيد رئيس الحكومة المكلف والسيدات والسادة أعضاء الحكومة المقترحون،

كما أود أن أعبّر عن أهمية هذه المرحلة وهي تركيز حكومة لرفع رهانات أمنية واقتصادية واجتماعية هامّة لإخراج البلاد من الوضعية الصعبة التي تعيشها.

في هذا الإطار أعوّل على هذه الحكومة لإعطاء الأهمية اللازمة للقطاع الفلاحي حيث أن بلادنا فلاحية بالأساس وهذا ما يشهد به تاريخها كما أنّه من الضروري تركيز منظومة شاملة ومندمجة للاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية الدولية والتي تمثّل رصيدا عقاريا فلاحيا هاما وتمسح حوالي 600.000 هكتارا وهذا ما يعطي دفعا هاما للدورة الاقتصادية في البلاد.

وهنا فإني أتوجّه إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية المقترح، للعمل لحلّ الإشكاليات المتعلّقة بالمنظومة العقارية حيث أنّه حسب سيرته الذاتية قد عمل كرئيس لمحاكم عقارية بعدّة ولايات بالجمهورية وهو مطلّع على مدى تعقيد المنظومة العقارية ببلادنا.

كما أودّ أن ألفت نظره للتعامل مع الملفات المعقّدة التي باشرها بوظيفته الحالية كمستشار للدائرة الجنائية بمحكمة الاستئناف بتونس والتي تكون الدولة طرفا فيها والتي ستعرض عليه من خلال مهامّه الجديدة كوزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بكل شفافية وحياد والمحافظة على حقّ الدولة في ذلك.

كما أنّ برنامج عمل الحكومة المقدّم تضمّن أولوية معالجة إشكاليات تعطّل المشاريع وأظنّ أنّ عددا كبيرا من هذه المشاريع معطّلة بسبب إشكاليات عقارية لذلك أقترح على السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية إعطاء الأولوية القصوى لمراجعة قانون الانتزاع للمصلحة العامة.

وفي الأخير أتمنى لهذه الحكومة كل التوفيق وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة عبير العبدلّي.

السيدة عبير العبدلّي

شكرا،

بسم الله الرحمان الرحيم،

"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله"، صدق الله العظيم.

سيدي الرئيس،

السادة النواب،

الحمد لله الذي وفّقنا إلى تشكيل حكومة نعلّق عليها آمالا كبيرة في تحقيق أهداف الثورة المباركة والانتقال بتونس من هذا الوضع المتردّي إلى وضع أحسن ولكن هذا لا يكون إلا بتحقيق إجراءات عاجلة وأخرى آجلة تستجيب وطموحات التونسيين والتونسيات.

وحتى نضمن نجاح هذه المسيرة لا بدّ من توفير أسس وضمانات ثابتة منها:

أولا الثقة، لا بدّ أن تتمتّع هذه الحكومة بثقة كل التونسيين حتى تعمل في أريحية وايجابية.

ثانيا الصدق، لا بدّ أن تكون هذه الحكومة صادقة في تعهّداتها ثابتة في توقّعاتها وعادلة في برامجها وقادرة على تحقيق أهدافها حتّى تكسب التفاف الداخل والخارج.

ثالثا على السياسيين بل على كل التونسيين اجتناب ما دأبوا عليه من تجاذبات وانتقادات وتعطيلات وأن يعطوا لهذه الحكومة المجال للعمل الجدّي بل عليهم أن يساعدوها على ذلك مراعاة لمصلحة الوطن قبل مصلحة أي كان.

بقي أن نشير، سيدي الرئيس، إلى موضوع هام في هذه المسيرة لا بد من التنبّه إليه لأنّه قد يكون عائقا دون تحقيق ما نصبوا إليه ألا وهو الفساد الإداري إذ لا يخفى على أحد أن تحتلّ تونس مرتبة غير مشرّفة في هذا المجال وعلى الحكومة أن تولي هذا الموضوع عناية كبيرة وأولوية عاجلة حتى تضمن تسهيل العمل الإداري وسرعته وإتقانه وبذلك تتحقّق مصالح المواطن في كنف الحرية والديمقراطية، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عماد أولاد جبريل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرّحمان الرحيم،

في البداية أريد الحديث عن الشباب،

سيدي الرئيس المكلّف،

نعلم جيّدا أنّ العمود الفقري لهذا الوطن هو الشباب نتساءل اليوم أين الشباب في هذه الحكومة؟ لا أرى أن هذا الشباب ممثّل التمثيل الجيّد وبالتالي فإن هذه الحكومة تفتقد إلى نسبة كبيرة في حضور الشباب.

كما نعلم أن الشباب هو من انتخب هؤلاء وهو السبب الرئيسي لوصولنا إلى هنا لا يمكن لأحد أن يشعر ويقيّم ويعرف مشاكل بدرجة كبيرة مثل الشباب، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، إذ كل شيء مرتبط ببعضه البعض فعندما نتحدث عن الشباب نتحدّث كذلك عن التربية وعن الثقافة وعن وزارة التعليم العالي الذين يعيشون مأساة كبيرة مع كامل احتراماتي للسيد الناجي جلّول أمامكم ملفات كبيرة يعني أن الوضع التربوي الذي يعيشه القطاع الآن والتهميش الواضح والفاضح للأساتذة إذ لم تعد للأستاذ هيبة ولا قيمة ولا أتحدث عن المادّيات بل أتحدّث عن هيبة الأستاذ وهيبة المعلّم ونحن نعلم جيّدا أنّه ما كان القاضي

قاضيا وما كان الطبيب طبيبا لولا المعلم والأستاذ. وما نلاحظه اليوم أنه يعيش أزمة مالية كبيرة وإهانة كبيرة فهو غير محمي في مكان عمله ولا في أي مكان آخر، هذا بالإضافة إلى البرامج التعليمية فهي غير مرتبطة بالمنظومة الاقتصادية وبالتشغيل.

المتخرجون اليوم غير مطلوبون في سوق الشغل وبالتالي الإصلاح يكون بضرورة ربط المنظومة التعليمية بطلبات الشغل وعندما نريد القضاء على أي شيء في تونس اليوم نكوّن له لجنة على اللجان اليوم أن تكون من القاعدة يجب أن يكون الأستاذ موجودا في هذه اللجنة إذ هو الذي يباشر التلميذ وهو من يستطيع الحديث عنها أكثر.

فيما يخص الثقافة يجب أن تكون الثقافة مرتبطة بالتربية، نشتكي اليوم من عدم توفر النوادي في مدارسنا إذ ضاعت الهوية، ثم نتساءل لماذا يتوجه أبناؤنا إلى سوريا ولماذا يهاجرون؟ السبب في ذلك أننا لا نملك منظومة تربوية ثقافية تلزمك بالهوية التونسية العربية الإسلامية هذه غير موجودة إلى جانب التفتح على الحضارات الأخرى، هذا ما نفتقده اليوم في مدارسنا، في الماضي كانت النوادي تعجّ بالطاقات والكفاءات والمواهب اليوم أستاذ المسرح الذي يدرس في "البئر الأحمر" لا يتمتع بأي شيء إذ ليست لديه لا آليات التدريس ولا يعترف به أحد لذا فالإصلاح الثقافي يبدأ بالتوافق بين المنظومة التربوية والمنظومة الثقافية هذا بالإضافة إلى التعيينات التي وقعت سابقا في مراكز الفنون الدرامية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد صلاح البرقاوي.

السيد صلاح البرقاوي

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس،

زملائي الأفاضل،

في البداية أرحب بالسيد رئيس الحكومة المكلّف وبكامل الفريق الحكومي المقترح،

تتمحور مداخلتي حول نقطتين، تتعلّق الأولى بالتركيبة والثانية بالبرنامج.

أتوجّه بكلامي إلى السيد رئيس الحكومة المكلّف، عند تقديمكم لتشكيلة الحكومة ذكرتم أنّكم تعتمدون على الكفاءة مع الحرص على تمثيلية الشباب والمرأة والجهات.

لن أكرر ما قاله زملائي في خصوص نقص تمثيلية المرأة ولن أشكّك في كفاءة الفريق الذي على ما يبدو أن الكفاءة متوفرة لديهم، ولكنّني أريد التركيز على التمثيلية الناقصة للجهات.

لا أقول هذا من منطلق التعصّب لجهة دون أخرى حاشى وكلا، لأنّ تونس أكبر في قلوبنا من أن نجازف ببثّ خطاب ينطوي على نزعة لتقسيمها أو المفاضلة بين جهاتها، ولا أقول هذا للدعوة إلى جعل الحكومة منتخبة للجهات، وكذلك لغضّ الطرف عن شرط الكفاءة لكن ما أودّ قوله أنّه إذا توفّرت الكفاءة في أكثر من جهة وتعادلت فالأولى أن نقدّم أصيلي الجهات الغير ممثّلة على المنحدرين من الجهات التي سبق تمثيلها، وهذا في اعتقادي من جوهر الديمقراطية ومن صميم برنامج حركة نداء تونس التي انطلقت من الاعتراف بحقيقة التفاوت بين الجهات الذي ورثناه منذ عقودا سابقة. لهذا السبب طرحت الحركة على نفسها أن تحدّ من الفوارق الجهوية وتعمل على التحصين الأخلاقي لإدارة الشأن العام بتعيين المسؤولين العموميين على أساس الكفاءة.

فولاية مثل ولاية سليانة التي كانت تضمّ منذ مائتي سنة تقريبا وزيرا في الحكومة متمثّل في شخص أحمد بن أبي ضياف نجد أنّ تمثيلها اقتصر في التشكيلة الحالية على منصب كاتب دولة بعد أن أغفلتها التشكيلة الأولى، وهو شيء دون المأمول ونأمل أن تكون تمثيلية الجهات أكثر توازنا إذا ما فكّرتم في ادخال تعديلات على هيكلة الحكومة، لأنّ من شأن ذلك إضافة إلى الاعتبارات السالف استعراضها أن يعزّز الثقة في الحكومة ويحقّق التفاف الجهات حولها.

أمّا في خصوص البرنامج فمع اقتناعنا بأن المائة يوم الأولى لا تكفي لحلّ مشاكل البلاد ولا القيام بالإصلاحات الضرورية فإنّ ذلك لا يمنع من أن يكون البرنامج حاملا لإشارات ايجابية ورسائل قوية تجاه القطاعات التي تواجه صعوبات واضحة بالخصوص. وبدون التركيز على عمومية البرنامج فإنّنا نسجل خلوّه من رسائل إلى أسرة التعليم الأساسي والثانوي بعد أن اتخذت حكومة السيد المهدي جمعة إجراءات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة رابحة بن حسين.

السيدة رابحة بن حسين

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس الحكومة المكلّف،

فريق الحكومة المقترح،

أرحّب بكم جميعا،

كما تعلمون أنّ تونس اليوم تمرّ بمرحلة صعبة وحرجة وتعيش أزمة على جميع المستويات خاصة منها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وما وجودنا اليوم في هذا المجلس الموقّر إلا تتويجا لمسار الانتقال الديمقراطي الذي ساهم فيه التونسيون من خلال التصويت أملا في نجاح تونس لتجاوز هذا الوضع الصعب من خلال تحقيق الاستقرار السياسي الذي بدوره قادر على تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.

إن تشكيل الحكومة بالنسبة لتونس اليوم يعني تشكيل فريق عمل قادر على تحقيق وتجاوز التجاذبات السياسية وجعل تونس فوق كل الأحزاب وفوق كل المصالح الضيّقة التي لم تعد على تونس إلا بالصراعات العقيمة.

فريق عمل قادر على ضرب بؤر الإرهاب والفساد أينما كانت بيد من حديد، نعم تونس في حاجة اليوم، إلى حكومة قوية تستمد قوتها من فرضها لعلوية القانون الذي نصّ عليه الدستور في الفصل 21 فريق عمل يستجيب لانتظارات الشعب التونسي ويجسّد فعليا أهداف الثورة من كرامة وحرية وعدالة اجتماعية، فريق عمل نعوّل كثيرا على شجاعته وجرأته في تناول الملفات الحارقة وأخذ القرارات الموجعة طالما أن الهدف في ذلك هو مصلحة التونسيين ومستقبل شباب تونس الذي يعاني البطالة والفقر والإحباط.

سيدي رئيس الحكومة المكلّف،

السادة أعضاء الحكومة المقترحين،

نعوّل كثيرا على كفاءتكم وقدرتكم على وضع أسس مستقبل أفضل لتونس، لذلك سنمنحكم ثقتنا اليوم، فاعملوا على نيل ثقة التونسيين من خلال الصدق في القول والإخلاص في العمل، كما أننا سنساعد من جهتنا بالنقد البنّاء والمبادرة التشريعية، فبادروا أنتم بتجاوز البيروقراطية وسارعوا بالإصلاحات الضرورية في مختلف القطاعات خاصّة قطاع التعليم والصحّة وكذلك الفلاحة وخاصّة الصيد البحري الذي يعاني بالفعل وضعية مزرية على مستوى التغطية الاجتماعية حتى لا يظلّ برنامجكم الذي نثمّنه إجمالا حبرا على ورق وذلك من خلال تسخير الهياكل والآليات لإنجازه وتحقيقه في الواقع حتى تقنعوا الشعب أنكم تمثلون إرادة سياسية فاعلة وناجعة وإن شاء الله ناجحة.

في الأخير، أضمّ صوتي إلى زملائي الذين لاحظوا ضعف الحضور النسائي في هذه الحكومة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد العجمي الوريمي، ست دقائق.

السيد العجمي الوريمي

بسم الله الرّحمان الرحيم،

السّيد رئيس الحكومة المكلّف،

السادة الوزراء،

أولا، نهنّئكم بنيلكم ثقة الأحزاب التي اختارتكم وأهنّئ أيضا زملاءنا في المجلس الذين صاروا الآن وزراء وانتقلوا من السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية بالتالي ستكون مهمّتهم أصعب وأتمنّى لهم النجاح، ويمكن أن أعتبره حكومة السّيد الحبيب الصّيد الثانية ليس من الناحية الدستورية وإنما من الناحية الواقعية هي الحكومة المعدّلة.

وصلتنا السيرة الذاتية للحكومة الأولى والبرنامج لكن الأسماء لم تصل بعد إلى باردو ولم تصل إلى المجلس ولم نر في هذا التعديل عملية تجميل ولم يكن تعديلا جوهريا وإنما هو تعديل مهم، ليس تعديلا خاليا من المعنى وانضمام أحزاب لم تكن في التشكيلة الأولى إلى هذه الحكومة نأمل منه الإضافة ويقترب بمقدار تصوّرنا للحكومة أن تكون حكومة وحدة وأقصد بذلك حركة النهضة، أن تكون حكومة وحدة وطنية واسعة ليس فيها إقصاء كما كنّا نأمل أن نرى حزب المبادرة والجبهة الشعبية بكافة مكوّناتها داخل هذه الحكومة باعتبارنا كنا لا نرى إقصاء في هذه الحكومة قد لا يكون تمّ إقصاء وهم أدرى بذلك، المهم أننا كنواب شعب سنؤدي شهادة بعد دراستنا للتشكيلة واطّلاعنا على البرنامج وبعد أن نبدي ملاحظاتنا حول هذا البرنامج وحول هذا الفريق الحكومي.

وهذه الشهادة لهذه الحكومة المنتخبة وفي النهاية هي منبثقة عن الانتخابات وبمقدار ما نريد منها أن تكون حكومة ثورة وأن تكون ممتلئة بمعاني الثورة وبأهدافها وتتبنى الثورة وتنتمي إليها بدون تردد وهذا هو المطلوب، أن تكون في إطار الاستمرارية، استمرارية الإنقاذ الذي بدأ منذ 14 جانفي.

وعند اطّلاعي على التشخيص في البرنامج في الصفحتين 12 و13 من بيان السيد رئيس الحكومة، قام السيد رئيس الحكومة بتشخيص للوضعية الحالية بإيجاز.

هذا التشخيص دقيق وإن كان موجزا فهو يبيّن حجم التحديات والصعوبات ويبيّن ما أنجز، وبهذه المناسبة أقول لزملائنا وشركائنا والأحزاب السياسية والرأي العام بأنّ ما تحقّق زمن الترويكا كان أفضل مما سبقها وأفضل مما تلاها، هذا بما هو موجود أمامنا وليس المقصود من الموجود أمامنا هو تقييم أداء الحكومة المتخلّية وإنما كان فقط لإبراز حجم التحديات القائمة ولقد خضنا حملتنا الانتخابية وكنا نقول للتونسيين أنّ كلفة الرجوع إلى الوراء أكثر من المضيّ إلى الأمام وكنا نقول لكلّ التونسيين أنّ "يد واحدة ما تصفّقش"، وأننا وضعنا أسسا من خلال الدستور وبعمل المجلس الوطني التأسيسي، وأنّ البناء الحقيقي هو الآن وما تحقّق هو مهمّ ولكن ما تبقّى أمام الحكومات القادمة هو أكثر وبالتالي علينا أن نبني على ما تحقّق وأن نتدارك ما حصل من أخطاء والحمد لله هناك إرادة في التدارك وهذه التشكيلة تعبّر عن التدارك السريع ولو أنّ فترة التدارك كانت قصيرة فلم تقدّم لنا حكومة مثالية وحكومة منشودة لكنها قدّمت لنا حكومة لا أريد القول بأنها حكومة الضرورة وحكومة الأمر الواقع ولكنها حكومة الممكن، والممكن هو ثمرة جهدنا الجماعي وكنّا نريد أفضل من ذلك ولكن ما حصل فيه خير إن شاء الله.

ينبغي أن تكون هذه الحكومة ممتلئة بمعاني الثورة ومنتسبة إلى الثورة ولا تتردّد في ذلك وبالتالي ينبغي أن تكون لديها إرادة سياسية لمحاربة الفساد ومحاربة الفساد ليس فقط في علاقته بالثورة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الهادي بن ابراهم.

السيد الهادي بن ابراهم

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بأعضاء الحكومة المرشّحة لنيل الثقة،

التشكيلة المطروحة المكوّنة من أربعة أحزاب تقريبا ممثّلة في مجلس نواب الشعب وعدد لا بأس به من المستقلين الذين يمثّلون الأغلبية تقريبا في الحكومة الجديدة ونستطيع أن نصف هذه الحكومة بحكومة وحدة وطنية، وهذا كان من ضمن برنامج حركة النهضة الانتخابي.

وبالرغم من أن تمثيلية النهضة في هذه الحكومة أقلّ من حجمها في مجلس نواب الشعب، نريد أن نمنح الثقة لهذه الحكومة ونتمنّى لها كل النجاح وأن تكون الشاشة عند التصويت أغلبها خضراء وذلك لثلاثة أسباب:

السبب الأول، نريد أن ترسّخ في بلادنا أساليب التوافق والمصالحة من أجل المصلحة الوطنية ولو على حساب المصلحة الحزبية.

السبب الثاني، دعم نجاح تونس في المرحلة الانتقالية باستكمال تركيز الديمقراطية في بلادنا وتكريس الحرّيات حتى تبقى تونس مثالا يحتذى به في المرحلة القادمة وتبقى الشّمعة المضيئة في الربيع العربي.

السبب الثالث، تستطيع هذه الحكومة فتح كل الملفات العالقة والتي تحتاج إلى حكومة قويّة مسنودة كي تجد حلولا لبعض الملفّات المستعصية مثل التجارة الموازية وبسط الأمن في كل أنحاء الجمهورية والملفّات الاجتماعية كملف العفو التشريعي العام

والتنظير وغيره. لكن منح الثقة إلى هذه الحكومة لا يعني أبدا بالنسبة لنا أنّها ثقة بدون قيد ولا شرط وإنما سنتابع ونراقب ونوجّه لكم نقدا بنّاء بدء بالبرنامج.

فيما يتعلّق بالبرنامج المكتوب وهو الوثيقة الرسمية المعتمدة أتى فضفاضا يفتقر إلى تفصيل مدقّق وليس فيه تقريبا أي رقم إلا 42500 فلاحا وهذا يفتقر إلى تدعيم، فهو يعتبر إعلانا عن نوايا حسنة، لكن في الجانب الاقتصادي نلاحظ أنّه ليس هناك أي تفصيل لتركيز منوال تنمية جديد ولو في خطوطه العريضة مثل سياسة واضحة في تخفيض ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد فتحي العيّادي، ست دقائق.

السيد فتحي العيّادي

بسم الله الرّحمان الرّحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

تحيّة إلى السيد رئيس الحكومة المكلف وأعضاء حكومته وإلى السادة النواب،

وددت بهذه المناسبة أن أسجّل بعض الملاحظات الأساسية وأنا أتأمل صورة تونس من خلال هذا المسار الذي نحته هذا الشعب بإرادته الحرّة والكريمة.

أوّلا، أريد أن أقول أنّنا أمام منح الثقة إلى هذه الحكومة التي تمثل اللبنة الأخيرة في بناء مؤسّسات جمهوريتنا الثانية، وهذا أمر مهمّ لأنه يعني نجاح مسارنا الديمقراطي.

ثانيا، وأنا أنظر إلى صورة تونس لاحظت شيئا من التباين في ألوان هذه الصورة.

السيد رئيس الحكومة،

هذه الحكومة لا تشبه كثيرا هذا المجلس ولا تشبه كثيرا شعبها من ناحية تكوينها وحجم التمثيل فيها.

هناك لا شكّ جهد بذل من طرف رئيس الحكومة المكلّف لمصالحة حكومته مع شعبها ومع مجلس نواب الشعب فبدت الألوان أقرب إلى الحقيقة، وهذا الجهد يثمّن ويشكر ونأمل أن يستمر.

ثالثا، وأنا أنظر في برنامج الحكومة حاولت أن أرى تونس في سنة 2020، أن أتلمّس ملامح هذه الصورة وأساسا كيف تريد أن تصل هذه الحكومة ومن ورائها هذا الشعب ومجلس نوابه، إلى صورة واضحة لتونس وقد تخلّصت فيها من العديد من المشاكل التي تعانيها تونس ومن التحديات الأساسية التي تستقبلها في هذه المرحلة.

فقلت بقدر ما نثمّن ما جاء في البرنامج من اهتمام خاصة بالعائلات الفقيرة والترفيع في منحة العائلات المعوزة، محاربة الفقرة تحسين المقدرة الشرائية والتشغيل وتحقيق كرامة التونسي والعدالة الانتقالية، غير أنّنا نفتقد لبرنامج الخمس سنوات القادمة.

أحسب أن حكومتكم قد غادرت مساحة المؤقّت ويقع على عاتقها إحداث التحوّلات المهمة في واقع تونس وتاريخها والإصلاحات المهمة التي تضع تونس على طريق تحقيق نهضتها الشاملة.

لأجل ذلك بحثت عن تونس 2020 ولكن الصورة لم تكتمل بعد رغم أهمية البرنامج الذي عرضتموه على جلستنا هذا اليوم، ورغم المعاني الأساسية التي ذكرت والتي تلخّص إلى حدّ كبير مطامحنا كنواب ومطامح جلّ التونسيين، إلا أنّني أدعوكم سيادة رئيس الحكومة المكلف أن تضعوا وتوضّحوا بأسرع ما يمكن أولويات هذه الحكومة في المرحلة القادمة.

نحن أمام خمس سنوات ولا بدّ أن تكون الصّورة واضحة وأن تكون الإستراتيجيات واضحة، إستراتيجيتنا الوطنية في التنمية ومحاربة البطالة وتحقيق الأمن والإصلاح الجبائي وإصلاح الإدارة ومقاومة الفساد وإصلاح التعليم وإصلاح المنظومة الصحية ولا شكّ أن الحمل كبير وأن إرادتنا نحن أيضا كحكومة ومجلس نواب شعب وهذا الشعب العظيم، إرادتنا قويّة وقادرة إن شاء الله على تحقيق ما نصبوا إليه.

المعنى الرابع هو أن قائمة الشهداء، قلادة تزين جيد تونس وهي مرتبطة الحلقات فلا تقطعوا منها حلقة واحدة تبرزونها لأنّكم بذلك تسيئون لشهداء تونس ولأنّكم بذلك تحرمون تونس من أشرف وأنبل تضحيات أبنائها.

أمّا المعنى الأساسي الذي أتوقّف عنده في آخر مداخلتي، لقد مثّل تاريخ 17 ديسمبر و14 جانفي زمن تونس زمن الثورة وزمن التضحيات بالدّم من أجل تونس، وكان شهر أكتوبر 2011 وأكتوبر 2014 زمن تونس، زمن تأسيس الجمهورية الثانية، الّدستور وبناء مؤسّساتها ونجاح مسارنا الديمقراطي، إنّه زمن التضحيات لبناء ثقافة التوافق والتعايش بدل التنافي والتضادّ واليوم نحن في زمن جديد، إنّه زمن تونس ليس زمن الصراعات الإيديولوجية بل زمن معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بل هو زمن نجاح تونس في تحقيق التنمية الاقتصادية والتصدّي لمشاكل أرهقت شبابنا، زمن نجاح تونس في تحقيق قيم الدستور حماية للحريات وتحقيقا للعدالة الانتقالية واستقلال القضاء، إنه زمن التضحيات من أجل بناء تونس اقتصاديا واجتماعيا، إنّه الزمن الذي يمكن أن نقول فيه حيث مصلحة تونس تكون الحكومة ويكون النواب وتكون الأحزاب، هذا الزمن هو زمن مصلحة تونس وخدمة هذه المصلحة وحيث تكون هذه المصلحة لا بدّ أن تتّجه بوصلة الحكومة وبوصلة مجلس النواب وبوصلة كل الأحزاب بدون استثناء، لأجل ذلك نؤكد على هذا المعنى ونأمل أن ننجح في هذا الزمن، هذا الزمن الجديد، أن ننجح فيه من خلال تقديم التضحيات لصناعة هذا المستقبل مستقبل شباب تونس ولصناعة أمل تونس إن شاء الله.

هذه هي المعاني الأساسية التي أردت أن أؤكّد عليها في هذه المداخلة السريعة، أملنا أن ننجح جميعا لأنّه ليس أمامنا إلا النجاح ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفّقنا جميعا لما فيه خير تونس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرفع الجلسة الآن ونعود على الساعة السادسة.

(كانت الساعة الخامسة وخمسا وثلاثين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
ومواصلة النقاش العام

(كانت الساعة السادسة وربع مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

حضرات السادة والسيدات النواب والنائبات،

نستأنف جلستنا، وسأقرأ عليكم قائمة المتدخلين:

السيدة سلاف القسنطيني والسيد الحسين جزيري والسيد سليم بسباس والسيد بدر الدين عبد الكافي والسيدة صافية خلفي

والسيد محمود قاهري والسيدة درة يعقوبي والسيد هيكل بلقاسم والسيد عمّار عمروسية والسيد فتحي شامخي والسيد حافظ الزوابي والسيد غازي الشواشي والسيد إياد الدهماني والسيد عدنان حاجي والسيد عبد الرؤوف الشريف والسيد فيصل خليفة والسيد الطيب المدني والسيد وليد الجلاد والسيدة زهرة إدريس.

الكلمة للسيدة سلاف القسنطيني، فلتتفضل.

السيدة سلاف القسنطيني

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

"يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم، ومن يطع الله ورسوله، فقد فاز فوزا عظيما"، "إنّا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحمّلنها فأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا" صدق الله مولانا العظيم.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المكلف،

زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله،

سأحاول من خلال مداخلتي توجيه مجموعة من الرسائل:

الرسالة الأولى حول تركيبة الحكومة، أشار السيد رئيس الحكومة المكلف إلى أنه قام بعديد المشاورات والاتصال بالأحزاب والمنظمات حول البرنامج والتركيبة، لا أستطيع في هذا الإطار إلا أن أشجع على مزيد دعم ثقافة الحوار والتشاور في تونس لأنه ليس لدينا حل آخر غير التشاور والتحاور للوصول إلى توافق.

نفس الشيء، نحن رفضنا التشكيلة الأولى للحكومة لأنها لم تكن نتيجة المشاورات، ولكنها كانت بعيدة كل البعد عمّا تمّ من مشاورات. واليوم قبلنا بالمشاركة في حكومة هي أقل بكثير من حجمنا الانتخابي، لأننا نريد منها أن تتسع إلى أكثر ما يمكن من القوى السياسية والكفاءات.

عندما كنت في المجلس الوطني التأسيسي وعند كل مداخلة أتحدث عن المسؤولية المشتركة، وكنت أقول لزملائي إنه لا يمكن أن نتحدث عن حكومة ومعارضة، لأننا في مرحلة بناء وفي تأسيس ولكن يبدو لي أننا أمضينا ثلاث سنوات وعدنا اليوم لنتحدث عن المسؤولية المشتركة، فتونس بلدنا جميعا وبعد أن استكملنا البناء الدستوري والمؤسساتي سنستكمل هذا الانتقال بخطى ثابتة إن شاء الله. غلّبنا مصلحة الوطن وإن شاء الله ستنتصر تونس وستواصل ريادتها للعالم العربي كتجربة فريدة غلّبت نهج التوافق والحوار ووقفت أمام سياسات الإقصاء والاستئصال.

رسالة ثانية، سأتحدث من خلالها عن البرنامج بين الموجود والمنشود فالموجود هو ما سبق أن قدم إلينا منذ يومين وما استمعنا إليه اليوم والمنشود هو ما نطمح إلى أن يتحقق طبعا.

عندما استمعنا اليوم إلى خطاب السيد رئيس الحكومة المكلف وجدنا تجاوزا لبعض الهنات التي لاحظناها في المداخلة أو الملخص المكتوب الذي وصل إلينا منذ يومين حيث وجدنا إشارة إلى العدالة الانتقالية وإلى الحوكمة المحلية وإرساء اللامركزية. وجدنا إشارة كذلك إلى فتح الآفاق أمام الشباب والحمد لله أنه تم هذا التدارك فعلى الأقل يمكن أن نشعر أنه وقعت ثورة في بلادنا، ثورة حرية وكرامة، ثورة شعب ضد الاستبداد والفساد، ثورة جهات مهمشة وشباب انسدت أمامه كل الآفاق.

في صباح هذا اليوم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد حسين الجزيري، ست دقائق. ليس أمامي ما يدل على أن لديك ستّ دقائق السيد حسين الجزيري فقط لك ستّ دقائق.

نعتذر للسيدة سلاف القسنطيني فالقائمة التي أمامي فيها ثلاث دقائق، ولكن هناك قائمة أخرى فيها ست دقائق، ولم يقدمها لي السيد الكاتب العام، تفضلي وأرجو المعذرة واصلي تدخلك.

السيدة سلاف القسنطيني

شكرا سيدي الرئيس،

قلت لا بأس أن أذكر زملائي أنه وقعت ثورة في بلادنا، وهذه الثورة لها أهداف واستحقاقات وهذا تذكير لكل الفريق الحكومي الذي ينتظر اليوم نيل ثقة هذا المجلس الموقر ليأخذ بعين الاعتبار بأن هناك ثورة حدثت في بلادنا ولها استحقاقات. وقد قدمنا من أجلها ضريبة غالية وغالية جدا وبالنسبة إلى أولئك الذين يتصورون أن الثورات تموت أقول لهم عودوا لقراءة التاريخ، هذه فرصة تاريخية لبلادنا حتى تحقق قفزة وتونس لديها كل المقومات لتكون بالفعل قوة اقتصادية ونمر المتوسط.

أعود إلى البرنامج فأقول كنت أتمنى أن أرى رؤية وأهدافا وسياسات وبرامج، رأيت إجراءات مستعجلة مثل حملة النظافة وأستغرب أن يكون في برنامج الحكومة حملة نظافة، فهذا من مشمولات الجمعيات والبلديات.

أريد دراسة إستراتيجية فعلا ولدينا اليوم وزارة اسمها وزارة البيئة والتنمية المستدامة الأصل في الشيء هو أن تسرع هذه الوزارة في وضع إستراتيجية في التنمية المستدامة لتحويل الفضلات من مصدر إزعاج إلى مصدر ثروة لأننا عندما نتحدث عن التنمية المستدامة فذلك يعني التضامن بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للحفاظ على حقوق الأجيال.

أرجو كذلك من السيد رئيس الحكومة أن يضع ضمن أولوياته ضرورة دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هذا موجود ولكن ربما وردت فيه إشارة عابرة ولكن يجب على سياستنا الاقتصادية أن تتحول من اقتصاد الريع إلى اقتصاد المنافسة، اقتصاد كانت تتحكم فيه لوبيات إلى اقتصاد تقوم فيه الدولة بدور المنظم والشريك.

فالمطلوب اليوم نشر ثقافة العمل والتميز بين التشغيل والتشغيلية، فالتشغيل هو مسؤولية الحكومة ككل لأننا في كل مرة نخلق نقطة في معدل النموّ أكثر من 15 ألف موطن شغل لكن التشغيلية هي مسؤولية وزارة التشغيل من خلال خلق الآليات لقابلية الفرد للشغل.

كما أدعو إلى ضرورة إحداث الوكالة الوطنية للاستعلامات التي من شأنها توفير معطيات لمقاومة الإرهاب والتهريب فلم أجد حديثا عن الأمن الطاقي وكنت أتمنى أن أجد ذلك كما كنت أتمنى وضع إجراءات عاجلة لاستعادة نسق الإنتاج، إنتاج الفسفاط في منطقة الحوض المنجمي، إجراءات لدعم الشفافية، فولاية صفاقس تستعد سيدي وزير الثقافة إلى احتضان تظاهرة صفاقس عاصمة الثقافة

العربية سنة 2016.

ختاما أقول، إن هذه التظاهرة قد تكون إشعاعا لتونس، تخيلوا أن 22 وزير ثقافة عربي سيزور صفاقس سنة 2016 وليس لدينا في النزل أجنحة تستوعب هذا العدد فهذه التظاهرة ستعمل على مزيد إشعاع تونس. وأرجو أن تعمل الحكومة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الحسين جزيري، ست دقائق، فليتفضل.

السيد الحسين جزيري

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المكلف،

الإخوة الوزراء وكتاب الدولة المكلفون،

إن الوضع الذي تمر به تونس هو وضع استثنائي مرة أخرى وقد أخبرني أحد الأصدقاء بأن ما توصلنا إليه من توافق هذه المرة هو أفضل ما يكون وهي حالة متطورة بالمقياس التونسي الوطني لأننا مررنا بتجاذبات خطيرة سالت فيها دماء التونسيين كما أن الوضع صعب عربيا وإقليميا يمكننا أن نحلم لكن الواقع أصعب.

إن ما جاء في خطابكم هو برنامج يكاد يكون شاملا. أعلم أن هناك عقلية "الترضيات" جهة جهة وقطاعا قطاعا وحزبا حزبا، إن صح التعبير بل وجمعيات وغيرها إذا لم تكن هناك تضحية وتنازلات من جميع الأطراف وإذا لم تكن هناك عقلية مغامرة الآن، إذا كانت هناك "عقلية شعباوية"، ومن يكون الرابح بعد الحكم. نريد أن نكون في الحكم وفي البرلمان وفي السلطة وثوريون حتى النخاع، نريد أن نكون في الحكم ونبعد المعارضة. هناك تخوف حقيقي وهناك خوف. صحيح أنكم ستنالون التزكية بإذن الله لكن أكثر شيء تحتاجونه اليوم هو الثقة بين النخب التونسية، بين النخبة والشعب، بين الأحزاب، لا يوجد تعامل سياسي راق ينبني على الثقة ونتجاوز الخداع ونطمئنّ إلى بعضنا البعض حتى يطمئن الناس إلينا فيصبح الوضع في البلاد آمنا. كان الأمنيون يقول لي عندما كنت في الحكومة سنة 2012، أنتم السياسيون مسؤولون عن الأمن، فأسألهم كيف ذلك؟ فيجيبوننا أن كل الأمور تتمّ بالتوافق السياسي ونحن لدينا حد أدنى من التوافق السياسي، عندما كنا نتحدث ونحن في المعارضة عن الحد الأدنى الديمقراطي، وبالتالي إنها فرصة لتونس اليوم حتى تتقدم بمعارضيها أولا، ولكن نعطي فرصة للحكومة مائة يوم هي فترة قصيرة بل نعطيهم سنة، سنتين، ثلاث سنوات، أربع سنوات وحتى خمس سنوات فعقلية متى تسقط الحكومة هي عقلية سوء النية. فهذه الحكومة التي أمامنا هي حكومة خمس سنوات وليست حكومة أشهر أو بعض الأيام، ليست حكومة للتجربة لأن هذه تجربة بالوطن، نحتاج إلى أن تكون هناك ثقة فإذا انعدمت الثقة فإنه لا يمكن أن يكون هناك عمل أو إنتاج أو استثمار خارجي مستقبلا.

فقد آن الأوان يا رجال الأعمال للتضحية من أجل تونس وأن تقوموا بمبادرات وأن تستثمروا كل أموالكم في تونس وأن تعملوا على مزيد تطوير حقوق العمال قبل أن يقوموا بإضرابات ومفاوضات، عند ذلك يأتي المستثمر من الخارج ولن يكون هناك إشكال فكل ما لدينا من ثروة هي نموذجنا الاجتماعي المعتدل والثقافي المنفتح والسياسي الديمقراطي وهذا هو مكسبنا فنحن بلد صغير. لكن نجونا مما وقع في هذا العالم من حروب وهذا ممكن، هناك شيء من الحلم، كيف تريدون للشباب أن يحلم؟ كيف تريدون للمرأة أن تعيش في أمن إذا ما وقع اقحامها في المزايدات الحزبية والسياسية الضيقة؟ انتهى هذا الزمن والآن هي لحظة الوعي الجديد والمسؤولية الديمقراطية وتضحية جميع الأطراف، فالذي ليست له ثقة في زميله في هذا المجلس فليغادره والذي ليست له ثقة في هذه الحكومة اليوم التي هي حكومة شعب ولم تأت من فوق ولم يفرضها علينا أحد. نحن في حركة النهضة نستطيع أن نقول بأننا سعداء بالتوافق ويشرفنا لأننا غادرنا الحكم عندما انتخبنا شعبنا لماذا؟ لأن الوضع كان صعبا ولأنه كان ثوريا كذلك. نحن نريد للثورة أن تستمر لكن بأي منطق؟ بمنطق الدولة الجديدة، الدولة التي يجب أن يكون فيها الأمن وأن تتوفر فيها الحريات ويجب أن تبقى الإيديولوجية وأن يبقى الشباب إيديولوجيا حالما لديه قضايا ومبادئ، لكن في نفس الوقت يكون لهذا الحلم معنى وواقعية وتكون له نخبة مسؤولة، ليس مثل الذي نراه اليوم في بعض الأشخاص لهذا الموقع أو ذاك يجب "أن تطيح البنية علينا الكل" كما قال الشيخ راشد "البنية" هي ليست لحركة النهضة أو لنداء تونس فلا يمكن لأي حزب وحده أن يستطيع اليوم قيادة تونس فليعترف جميعنا بهذا ولذلك فنحن جميعا في حاجة لبعضنا البعض رغما عنّا. وإنك عندما تمارس السياسة فإنك تمارس الاحراجات والإكراهات والتنازلات وليس لإظهار "العنتريات"، وتقول أنا المنتصر. فالسياسي هو الذي يتواضع مثل العالم والمثقف، والسياسي هو الذي يأتي ويقول أنا أتعلم من الشباب ومن الجهات الفقيرة "المزمرة" والبعيدة وأن نذهب إليها وليس من باب أن نستعملها للمزايدات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد سليم بسباس.

السيد سليم بسباس

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

أبدأ بالترحيب والتهنئة للسيد رئيس الحكومة المكلف وجميع أعضاء الحكومة.

في الواقع، وخلال هذا الوقت القصير أريد أن أبدي ملاحظات عامة حول التركيبة والبرنامج.

بالنسبة إلى تركيبة الحكومة، أبدأ أولا بتثمين هذه التركيبة التي وقع تشكيلها بعد جهد كبير، فقد جسمت التنوع والتوازن في جميع مظاهره ومجالاته على المستوى الحزبي والجهوي وحتى على المستوى الجنسي، فحضور المرأة كان بثماني حقائب في هذه الحكومة بين وزيرة وكاتبة الدولة، وبالتالي يمكن أن نقول إنها الحكومة الوحيدة التي كان فيها حضور المرأة محترما منذ الاستقلال. ومثلما كان الجهد كبيرا في تحقيق هذا التنوع والتوازن يجب أن يكون هناك جهد ليتحول إلى تجانس وانسجام بين كل الفريق مهما كانت انتماءاتهم الحزبية والجهوية وذلك بنزع "جبة الحزب" أو "الجهة" وأن يرتدي الجميع "جبة تونس" وقضاياها واستحقاقاتها في هذه المرحلة المفصلية.

بخصوص التركيبة، أريد أن أثمّن إعادة هيكلة بعض القطاعات من خلال إعادة تشكيل الوزارات الجديدة. وهناك بعض الإضافات وأريد أن أؤكد على وزارة التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي خاصة التي

تولاها زميلنا في الحكومة، فهي خلافا لسابقاتها من خلال هاته التسمية أعتقد أن هناك برنامجا فلأول مرة تكون لنا وزارة بهذا العنوان وأعتقد أن ذلك سيتجسم ببرنامج الانتقال الرقمي والذي يجب أن تضعه الوزارة كهدف استراتيجي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد بدر الدين عبد الكافي.

السيد بدر الدين عبد الكافي

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

بعد التحية الخالصة لرئيس الحكومة المكلف وكل أعضاء هذه الحكومة وكل السادة النواب والنائبات والدعاء والتمني بالتوفيق في صورة حصولكم على ثقة هذا المجلس.

اسمحوا لي أن أخص بالذكر زملائي في المجلس الوطني التأسيسي باعتبارنا عايشنا مع بعضنا كل الجدل الذي وقع في تونس ودافعنا معا عن التوافق فضلا على التعايش، اختلفنا ولكننا اتفقنا في الأخير على أن تونس للجميع ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نزع نحو تقسيم التونسيين ونحو الإقصاء، فتونس مفتوحة للجميع وإنّ مسؤوليات هذا البلد مفتوحة للجميع أيضا.

سيدي رئيس الحكومة المكلف،

كما تعلمون أن هنالك قناعة عند بعض النخب الذين لا يؤمنون بهذه المعاني وقد استمعتم في هذا المجلس الموقر إلى بعض الإيحاءات لهذه المسألة لكني في كل الحالات أتمنى أن لا أجد بين أعضاء حكومتكم الموقرة من لم يستوعبوا بعد هذه المعاني، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار بعض التصريحات السابقة التي لا تبعث على الاطمئنان لبعض أعضاء هذه الحكومة طبعا.

السيد رئيس الحكومة المكلف وأعضاؤه،

أدرك جلّنا السياق الذي تأتي فيه هذه الحكومة سياق الانتقال، سياق الاستثناء بكل المعاني وتونس كانت وبقيت الاستثناء في ربيع عربي تحول في بقية الأقطار إلى شتاء وإلى خريف ولكن تونس بقيت الاستثناء ولا بد أن نحرص على دعم هذا الاستثناء. للأسف لا يزال يعيش البعض على أوهام أو على تغريدات، فشل "الترويكا"، "تحالف اليمين"، بل الإمعان في المتاجرة بدماء الشهداء لتحقيق أهداف سياسية. أرجو أيضا أن لا نجد من بين أعضائك من يسير في هذا الاتجاه وينسى أنه مسؤول في حكومة تعمل على أن تكون لكل التونسيين بدون إقصاء أو تهميش أو الأخذ بعين الاعتبار اعتبارات إيديولوجية عفا عنها الزمن.

السيد رئيس الحكومة،

إن كنتم أشرتم في مقدمة برنامجكم إلى دور المجلس الوطني التأسيسي فإني أنتظر منكم لفتة إلى النواب الذين أسسوا لهذا الانتقال السلس وأنتظر عناية جديرة بما قدموه لتونس خصوصا أن بعض المؤسسين اليوم يعيشون وضعيات حرجة لا تليق بتونس لأن في كل دول العالم من يصوغ الدستور يبوّأ المكانة التي تليق بصياغته.

إن كنت أشيد بإنشاء وزارة تهتم بالمجتمع المدني، فإني أنتظر منها دعم كل المجتمع المدني بتنوعه والذي عنوانه "التطوع والتلقائية" وليس جعله عملا رسميا.

اسمحوا لي أن أذكر، عندما أراد المجلس الوطني التأسيسي أن يقوم بتشريك فعاليات من المجتمع المدني ظن بعضهم في بيان لثلاث عشرة جمعية أنها محاولة لإنشاء مجتمع مدني مواز أظن أن من أمضى في هذا البيان يومي 14 و15 سبتمبر 2012 ندم على ذلك حين وجد من المجلس الوطني التأسيسي الانفتاح الكامل على كل مكوّنات المجتمع المدني بدون إقصاء لأي طرف كان.

سيدي رئيس الحكومة،

انتظرت الإشارة إلى قيمنا المهددة حيث بلغ الأمر عند أطفالنا إلى النزوع نحو الانتحار بعد أن نزع بعضهم إلى الانحراف، أرجو أن تولوا هذه المسألة العناية بقيمنا وبأخلاقنا وبكل ما يقتضيه الأمر من إصلاح للمنظومة التربوية.

انتظرت الإشارة عند حديثكم عن الرياضة إلى دعم ملف صفاقس لاحتضان ألعاب المتوسط 2021 الذي يجب أن يكون جاهزا بداية من شهر جويلية 2015 حتى ننال شرف هذه الاستضافة.

سيدي رئيس الحكومة المكلف،

انتظرت التزاما واضحا لإنجاز العدالة الانتقالية وعدم الاكتفاء بسطر واحد خصوصا بعد التصريحات التي بثّت الشك والريبة في أبناء تونس الذين يريدون أن يضمّدوا جراحاتهم نحو محاسبة ثم مصالحة وطنية.

سيدي الرئيس،

انتظرت منكم التوجه إلى كل التونسيين بأنكم ستعملون على معرفة الحقيقة كلها على كل من نال من الشعب التونسي وعدم التركيز على شهداء دون غيرهم لأن كل من نال من التونسيين هو مجرم في حق هذا الشعب ولا بد أن نعرف الحقيقة كاملة عن شهداء الثورة وعن شهداء الاغتيالات السياسية وعن شهداء الأمن والجيش وتحية خالصة لكم مع تمنياتي لكم بالتوفيق إن شاء الله وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة صافية خلفي، ثلاث دقائق.

السيدة صافية خلفي

شكرا سيدي الرئيس،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

تحية إلى السيد رئيس الحكومة المكلف،

السادة النواب،

السادة أعضاء الحكومة،

تحية مجددة،

إن خيار مشاركة النهضة هو خيار مبدئي فالمبدأ الذي أسّست له هو مبدأ التوافق والتشارك، فالمشاركة في الحكم في هذه المرحلة المفصلية لبناء تونس ليس انتصارا لأشخاص أو لوزارات بل هو ترجمة لبرنامج وطني متصل أساسا بكل ملابسات الوضع الراهن اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا.

فنحن في ديمقراطية ناشئة. وعليه فالقبول بمشاركتنا في الحقيقة لا يعبر عن حجمنا وعن وزننا السياسي لكن لدعم الاستقرار والتعايش والتوافق وهذا يبعث رسالة طمأنة ورسالة إيجابية إلى الرأي العام الداخلي والخارجي بأن تونس تسع الجميع،

كل الأطياف والألوان ولا سبيل للحديث عن الإقصاء في بلدنا تونس.

فمنح الثقة لهذه الحكومة من عدمها مشروط بمدى التزامها وانتصارها لمبادئ الثورة، ثورة الحرية والكرامة وهو مشروط كذلك بمدى دعم سقف الحقوق والحريات المكفول في الدستور حيث نص الفصل 21 منه على أن تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامة.

فمبدأ الحرية الذي يعني الخلوّ الفعلي من كل إكراه داخلي وخارجي أصبح مهددا فما نراه على أرض الواقع مخالفا تماما لهذه القيمة النبيلة التي تكرّس عبرها إنسانية الإنسان بل هي ماهيته.

أمّا كيف الحديث عن الحريات؟ وحرية الإعلام أساسا والحال أن هناك مؤسسات إعلامية مهددة بالغلق فنحن مع حماية الحريات وفي مقدمتها حرية الإعلام.

أما النقطة الثانية التي أريد أن أشدد عليها متعلقة أساسا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد محمود قاهري وله ست دقائق.

السيد محمود قاهري

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة المكلف،

السادة الوزراء وكتاب الدولة،

زميلاتي وزملائي نواب الشعب،

يسعدني في هذا اللقاء أن أعبّر لكم عن تمنياتي بالنجاح والتوفيق محمّلا إياكم مسؤولية حفظ أمن تونس وسلامتها والسهر على تنميتها وخاصة في الجهات الداخلية وتفعيل التميز الإيجابي حتى تتقارب التنمية ونقلّص من الفجوة الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة حاليا بتونس مع العلم أن حزب الاتحاد الوطني الحر سيمنحكم ثقته.

النقطة الأولى التي أريد الإشارة إليها هي مقاومة التهريب وضرورة إيجاد الحلول التي تقترحها الحكومة في تنظيم السوق الموازية وذلك بإحداث مناطق حرة بالمناطق الداخلية.

نقطة ثانية تتعلق بترشيد منظومة الدعم، أرجو أن يكون هناك قرار جريء يعبر بكل وضوح عن حق الطبقة الضعيفة والكادحة دون غيرها في التمتع بالدعم اللازم والضروري لضمان ولو قدر معين من العيش الكريم.

كما أن نقطة التشغيل الهش غير موجودة في برنامج الحكومة لذلك ندعو إلى ضرورة وضع تصوّر هام للحدّ من ظاهرة البطالة والتقليص منها وإيجاد الحلول العاجلة وخاصة عملة "القنبلة الموقوتة" المعروفة بعملة الحضائر الجهوية والآلية 16 وكذلك الآلية 20.

ويجب ضرورة الإسراع بالمسح العقاري وهذا الموضوع مهم جدا لما له من أهمية في الاستثمار وخاصة بالمناطق الداخلية.

مع الإشارة إلى ضرورة مقاومة الإرهاب بإسناد العائلات المحاذية للمناطق الحدودية والمناطق الجبلية منحا شهرية معتبرة حتى لا ينخرط أبناؤها في العمل مع التنظيمات الإرهابية بدعوى عدم وجود أي دخل لها.

وأشير هنا السيد رئيس الحكومة، إلى أن معتمديات ولاية القصرين وهي ثلاث عشرة معتمدية متواجدة كلها في الترتيب بعد المائتين. هناك أربع معتمديات متواجدة في الترتيب بعد مائتين وستين على مائتين وأربع وستين.

وأدعوكم هنا سيدي رئيس الحكومة وكامل فريقكم إلى زيارة ولاية القصرين للإطلاع على الأوضاع المتردية والمزرية وستقفون على الحقيقة التي يعيشها أهالينا هناك. مع العلم أن الجمهورية التونسية تزخر بطاقات هائلة وثروات طبيعية وباطنية من بترول وفسفاط ومواد إنشائية ومياه ساخنة وآثار وآن الأوان أن نستغلها ونستثمر فيها وهي كافية لو تمّ ذلك لإيجاد مداخيل إضافية هامة للدولة والحد من ظاهرة البطالة وضمان العيش الكريم لكافة التونسيين بجميع شرائحهم.

ولضمان إنجاح المسيرة التنموية بالجهات لا بد من تفعيل دور دواوين التنمية وإعطائها المكانة الملائمة للقيام بدورها على أحسن وجه وخاصة في مجال الدراسات القطاعية.

وختاما أشير إلى الحملة الشرسة التي تعرض إليها السيد وزير الداخلية السيد محمد الناجم الغرسلي لأسباب مهنية بحتة وهنا نقول كلمة حق في هذا الرجل باسمي الخاص وباسم أهالي ولاية القصرين فهو جدي ونزيه ويستحق هذا المنصب وسترون النتائج بعد ذلك، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة درة يعقوبي.

السيدة درة يعقوبي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية، أرحب بالسيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء وكتاب الدولة.

نحن اليوم بصدد مصادقة مجلس نواب الشعب على منح الثقة لأول حكومة في الجمهورية الثانية ونتمنى أن تحظى هذه الحكومة بثقة الجميع وتحقق تطلعات الشعب التونسي، هذه الحكومة التي تنتظرها عديد التحديات والملفات الحارقة وفي مقدمتها الملف الأمني الذي على الجميع الوقوف صفا واحدا للتصدي لظاهرة الإرهاب الذي أخذ أرواح شهداء الوطن ولا ننسى جميعا الشهداء شكري بلعيد ومحمد البراهمي وشهداء الأمن والجيش الوطني والمواطنين الذين أخذتهم أيادي الغدر ولا بد هنا من دعم الأمن بالتجهيزات اللازمة والطاقات البشرية والمضي سعيا للقضاء على آفة الإرهاب.

هناك ملف آخر ينتظر الحكومة وهو ملف التنمية بالمناطق الداخلية خاصة المحرومة، ويمكن أن نأخذ جهة جندوبة على سبيل المثال فهذه الجهة غنية بالثروات البشرية والطبيعية ولكنها بقدرة قادر تحوّلت الموارد الطبيعية من نعمة إلى نقمة، فالكوارث الطبيعية تهددها صيفا وشتاء وآخرها الفيضانات والثلوج حيث ظلّ سكان مدينتي جندوبة وبوسالم هذه الأيام يراقبون نهر مجردة الذي ارتفع منسوبه وأصبح خطرا يهدد باقتحام المنازل ولا بد هنا من مشروع حقيقي لحماية جهة جندوبة من خطر الفيضانات وأن يتم تفعيل هذا المخطط خلال هذه السنة.

أقدّر حجم المسؤولية والملفات العديدة التي تنتظر هذه الحكومة لأن نجاحها مسؤولية الجميع سواء لمن هم في الحكم أو في المعارضة وكذلك الإعلام والمواطنون الذين عليهم جميعا تقديم مصلحة

الوطن على جميع المصالح الأخرى، فياحبذا لو تهدأ عاصفة الاحتجاجات والاعتصامات إلى حين استعادة الاقتصاد عافيته.

وفي الختام، تمنياتي بالتوفيق لهذه الحكومة ولتونس من شمالها إلى جنوبها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد هيكل بلقاسم.

السيد هيكل بلقاسم

شكرا سيدي الرئيس،

ما من أحد يجادل اليوم في أهمية استكمال المسار الانتقالي الذي تشكل الحكومة إحدى دعائمه، وما من أحد يجادل كذلك في التوافق السياسي في هذه المرحلة التاريخية الصعبة، ولكن نحن في الجبهة الشعبية نفرّق بين التوافق المغشوش والتوافق المسؤول الذي يكون على أساس معالجة ملفات حارقة وهذا ما يجعلني أتوجه برسائل ثلاث:

الأولى إلى السيد رئيس الحكومة فأقول له إن انتظارات الشعب التونسي كبيرة تنموية واقتصادية واجتماعية وتربوية فكل القطاعات ينخرها الفساد والشعب التونسي الذي ثار وأسقط دولة الفساد أو دولة الاستبداد مازال يخوض معركته ضد الفساد، وهذا ما نراه يوميا في ارتفاع الأسعار وفي عجز الطبقات الوسطى وتآكلها إلى درجة أنها أصبحت عاجزة عن توفير أبسط مقوّمات العيش وما انتشار ظاهرة الانتحار في صفوف الأطفال ثم في صفوف الكهول والشيوخ إلا دليل على أزمة اجتماعية خانقة فلا بد من وقفة جدية تتحمل فيها الدولة مسؤوليتها كاملة.

رسالة أخرى إلى السيد وزير الداخلية الذي أعرفه جيدا بحكم ممارسته مهمّة والي المهدية لمدة أربع سنوات، أقول له إنك تعرف جيدا هذه الولاية وتعرف حجم التحديات التي تنتظرها بحكم اختلاف معتمدياتها فولاية المهدية تعاني اليوم من الإقصاء والتهميش وتحتل المراتب الأخيرة في مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية، فمعتمديات هبيرة والسواسي والجم وبومرداس والشابة حتى المهدية مركز المدينة تعاني من تردي الخدمات الصحية والخدمات التعليمية وانتشار البطالة وظاهرة المخدرات والهجرة السرية من سواحل المهدية.

رسالة أخرى أوجهها إلى الشعب التونسي لأقول له إن في هذا الدستور حقوقا اقتصادية وسياسية وفكرية وإن نحن فرطنا اليوم في هذه الحقوق فإننا نكون قد خنّا دماء الشهداء ونقول إن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا تكون إلا بمراجعة منوال تنمية حقيقي يرتكز على مقومات الثروة التونسية ويحقق منطق السيادة الذي تتحمل فيها الدولة التونسية مسؤوليتها كاملة سيادتها على مدخراتها وطاقاتها فسيادة الدولة لا تكون إلا بسيادة شعبها وكرامة الدولة لا تكون إلا بكرامة شعبها ونحن في الجبهة الشعبية لن نكون إلا إلى جانب شعبنا متى شعرنا أن هذه الحكومة ستحاول أن تلتفّ على شعارات الثورة أو على استحقاقاتها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عمار عمروسية تسع دقائق.

السيد عمار عمروسية

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المكلف،

السادة أعضاء الحكومة المكلفون،

زملائي، زميلاتي،

إن الشعب التونسي في أجزاء كبيرة منه يتابعنا اليوم وإن انتظارات التونسيين كبيرة وكبيرة جدا ونحن في الجبهة الشعبية أبناء هذه الأرض نحن واقعيون ولكن واقعيتنا كانت دائما مع شعبنا ومع المطالب المشروعة بالطرق المدنية والسلمية والمتحضرة. نحن تعودنا في الجبهة الشعبية أن نقول الحقيقة أولا لإرضاء ضمائرنا وثانيا إرضاء لشعبنا ولذلك سيدي رئيس الحكومة منذ تكليفك من الحزب الأغلبي وهذا حقه ولا نجادله فيه وليس لنا مشكلة مع نتائج الانتخابات نعرف موازين القوى ونعرف طبيعة الأحزاب ونعرف أين الثورة، وأين القوى الفائزة منها ونحن عبرنا في الجبهة الشعبية منذ البداية ومنذ تعيينك عن رفضنا لهذا التكليف والقضية ليست قضية شخصية وإنّما تتعلق بمعيار وضعناه. نحن نريد حكومة تقطع مع الماضي وقد كثر الحديث عن الثورة وعن الشعب فمسكينة هذه الثورة ومسكين الشعب التونسي فالثورة ليست شعارات وليست كلاما إنما هي مضامين وبرنامج وهي "تكتيكات" وهي أيضا مصلحة الناس الذين يعيشون في "الهمّ والدمّار" في تونس من الشمال إلى الجنوب ولذلك أعتقد أن بدايتكم سيدي رئيس الحكومة المكلف كانت خاطئة فالخطوة الأولى كانت إعلان نسخة أولى من حكومة عصفت بها الرياح والنسخة الثانية المعدلة نحن بصدد الاستماع إلى نواب من قبل الأحزاب المشاركة في هذه الحكومة البعض يبدي تخوفات والبعض له احترازات والبعض الآخر يبدي معارضته.

نحن نشكركم مرة أخرى على جهدكم في المشاورات التي قمتم بها ونقول لكم هنا بأنها كانت مشاورات محكومة بعقلية المحاصصة الحزبية واقتسام الغنائم والبحث عن المواقع ولذلك كانت النتيجة هذا التشكيل الحكومي.

مرة أخرى أحترمكم في أشخاصكم ولكن هيكلة الحكومة مثقلة وثقيلة وتعكس الترضيات الشخصية وأقل حتى من الأحزاب. فهناك وزارات "قدّت وخيطوها" حتى تكون لهذا أو ذاك ولا أريد الدخول في التفاصيل فالأهم أن مشاوراتكم كانت تسقط البرامج والبرنامج، صحيح، أنا لا ألومكم أنتم والأحزاب المشاركة في الحكومة وهذا ليس كلاما إيديولوجيا ليس لدينا صراع إيديولوجي مع أي طرف، فاختلافنا واتفاقنا يكون حول مصلحة شعبنا وهذه عين السياسة. أنتم تريدون الحكم ولا يهمكم البرنامج الذي ستحكمون به، فبماذا تفسرون خروج البعض ودخول البعض الآخر؟ والدليل أن برنامجكم الذي تم توزيعه مع النسخة الأولى أعدتم توزيعه اليوم ولم يتغير فيه شيء مما ذكرته سيدي رئيس الحكومة المكلف.

في الحقيقة تعرف الجبهة الشعبية أن الأوضاع عسيرة وأن موازين القوى ليست لصالح القوى الثورية بل إنها ليست لصالح الشعب ولكننا تقدمنا بجملة من المقترحات:

أولا إلغاء ديون صغار الفلاحين لم تتجاوبوا مع هذا واليوم سمعت إشارة توحي بأنكم ستراجعون ديونا تخص نسبة ضئيلة لأقل من مليوني فلاح، فيا لها من إشارة مطمئنة لفلاحي تونس لا أظن أن هذا سيحل المشكل.

ثانيا، الرفع في جراية المعوزين من 120 إلى 150 دينارا "صحّة"

فشعب تونس وموظفيه حتى الكبار منهم أصبحوا في الحضيض. لم تعد مشكلة تونس اليوم ذلك "البطال" والذي لا يعمل والمهمش في الجهات الداخلية. من أين جاءت؟ من مدينة لا ترون فيها سوى الفسفاط؟ "قلبكم على الفسفاط" مثل الحكومات السابقة والشعب "ليه ربيّ".

إن بعض الوجوه وبكل صراحة ومع احترامي للأشخاص كان يمكنها أن تكون "تحت بن علي" وما استمعت إليه اليوم حتى من الناحية الشكلية واللغوية هو نفس القاموس القديم سيدي رئيس الحكومة وهو يؤكد أن الخيارات واحدة وأن القادم لشعب تونس هو مزيد من الغلاء الخوصصة ومزيد من رهن الوطن فعندما أسمع "الردع" و"هيبة الدولة" و"التنمية المستدامة" و"اقتصاد المعرفة" و"الحوافز للمستثمرين" و"الشباب عماد المستقبل" فأخال نفسي كأني في سنة 1987 و1986.

حقيقة سيدي رئيس الحكومة المكلف، إن هذا البرنامج حتى في نقاطه المستعجلة فإن شعب تونس يريد إجراءات ملموسة وأنا لا أتحدث عن حكومة ثوار وثوريين فالثورة يعرفها الثوار والثائرات وإنما أتحدث عن حكومة شعبية تحترم الحد الأدنى حيث كان بالإمكان إلغاء ديون صغار الفلاحين برمتها ولو قلنا في الجبهة الشعبية أن هناك عفوا جبائيا على كبار الملاك لوافقتم على ذلك، أحد الوزراء الحاضرين هنا والمكلفين شاهدته يقول على قناة فضائية تونسية أن ثروة تونس تمتلكها مائة عائلة 80% منها وهذا هو داء تونس التوزيع الغير عادل للثروة والتفاوت الجهوي وكذلك التفصي من الحكومات المتعاقبة إلى الاستحقاقات الأساسية للثورة.

سيدي رئيس الحكومة، بالنسبة إلى إشارتكم ماذا حققت الثورة في البلاد؟ الحرية والديمقراطية لكننا نتفق كلنا أننا مازلنا في الخطوات الأولى، فالمؤسسات مازال بعضها غائبا وكنت أنتظر من حكومتكم أن لا يكون التزامها بالحرية والديمقراطية وصيانتها خجولا بل أن يكون مخيفا في هذا الوقت بالذات والذي أنتم هنا حاليا. فمنطقة المطوية تعرف احتجاجات وكل الأهالي يطالبون بتغيير رئيس مركز ومورس عليهم التعذيب وكنت أنتظر من خلال هذه الإجراءات المستعجلة أن تقولوا لنا ماذا ستفعلون مع حكومة الذئاب المهدي جمعة وتلك الإجراءات التي قام بتفجيرها في الساحة الاجتماعية؟ لماذا لم تتكلّموا عن المفاوضات الاجتماعية؟ وكان عليكم أن تلتزموا بالتفاوض مع منظمة "حشاد" وبالتراجع عن القرارات الجائرة في وزارة التعليم وغيرها التي أججت الساحة الاجتماعية في المدة الماضية.

أيضا سيدي الرئيس، أستغرب وهذا مخيف، السيد وزير الداخلية ليس لدي مشكل معك ولكن عندما أجد جمعية القضاة وزعت اليوم بيانا السيدة القاضية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

انتهى الوقت السيد عمّار عمروسية، الكلمة للسيد فتحي شامخي.

السيد فتحي شامخي

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الرئيس،

كافة الحضور المحترمون،

النقطة الأولى التي سأتحدث عنها تخص برنامج الحكومة إن الشيء الذي استمعت إليه هو مجرد كلام عام ورسالة نوايا وليس هناك برنامج وكل ما هو موجود هو نفس القطار الذي هو بصدد السير في الاتجاه الخاطئ منذ ربع قرن ويزيد في السرعة وكل ما في الأمر أننا في كل مرّة نغير السائق وحتى أؤكد كلامي هذا أنه بعد 48 ساعة الأداة التي ستمارسها الحكومة المقترحة في برنامجها هي ميزانية سنة 2015 التي "لفلفناها" يوم 10 ديسمبر هنا وهي نفس الميزانية فلو نقوم بنسخها سنجد أن 28 ميزانية لديها نفس الصورة لم يتغير منها شيء لا في الترتيب ولا في منطقها ولا في أولوياتها.

قامت تونس بثورة لوضع برنامج، لكي تتخلص من البرنامج الذي أضرّ بها اقتصاديا والذي أحدث "محرقة" اجتماعية في البلاد، هذه هي إرادة الشعب التونسي الذي انتخبنا وكان يرغب ويريد أن نعلن الآن إسقاط سياسة التقشف والتفقير وإسقاط سياسة التدمير الهيكلي وأن نشرع في تغيير الاقتصاد الذي لم يعد يشغّل أبناءنا، الاقتصاد الذي أصبح يعمل على تجويعنا، هذا ما ينتظره منا التونسيون وينتظرون منا برنامجا تونسيا لإنقاذ تونس وبرنامجا استعجاليا يتضمن إجراءات استعجالية من التونسيين وللتونسيين، ويريدون حكومة "وذنها" على الشعب تسمع وليس أذنها تسمع الإملاءات والإكراهات والأوامر والتعليمات المتأتية من الدوائر المالية العالمية".

النقطة الثانية التي سأتحدث عنها محددة أكثر وتتعلق بما فهمته وما اقتنعت به من غياب للإرادة السياسية للحكومة المقترحة بأنها عاقدة العزم على أنها ستكف عن سياسة التهاون التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة السابقة كلها، التهاون في مقاومة الجرائم المالية التي تسببت في خسائر فادحة للدولة.

نحن الآن أصبح لدينا شعب مفقّر ودولة مفقّرة لأن الدولة لديها التزامات تجاه المواطنات والمواطنين، التزامات هي في قائمة التزامات كل الدول ذات السيادة، وهذا التنكر أو هذا التهاون تجاه الجرائم المالية زاد من تفاقم عجز الدولة على الإيفاء بهذه التعهدات وهذا خطر آخر دفع الحكومات إلى إغراق البلاد في الديون وأعادنا إلى السنوات والعهود الغابرة ونعرف أن تونس لها تاريخ مظلم مع التداين والنسب التي تعطى والتطمينات حول قدرة تونس على مزيد التداين "كلها كلام فارغ" وهذا التداين يقوم برهن تونس ورهن سيادتها للقوى الأجنبية ويعرّضها لمزيد من التهديدات الأمنية، جرائم مثل جريمة تهريب الأموال للخارج، في عهد المخلوع أكثر من 53 ألف مليون دينار وقع تهريبها من تونس والأمر لايزال متواصلا.

إن الحقيقة التي ينتظرها الشعب التونسي حول جرائم عمليات السطو على البنوك العمومية، من سرق الأموال؟ من تعامل مع هذا الشيء؟ كل ما هو معمول به هو تحميل الشعب مسؤولية عمليات السطو. ومن بين الجرائم الأخرى الكبرى الجرائم الجبائية كتيسير التعامل والتواطؤ حتى مع المتهربين الجبائيين في حين أن الأجراء مكبلون بمزيد من الإجراءات الجبائية والتهاون في استرجاع الأموال المنهوبة والمرحّلة واستفحال وباء الرشوة.

وللإنهاء أقول لحضرات النواب المحترمين، وفاء لدماء الشهداء وللقسم الذي أديناه على أن نخدم بإخلاص مصالح تونس فإني أدعوهم إلى عدم منح الثقة لهذه الحكومة والسلام.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد حافظ الزوابي.

السيد حافظ الزوابي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أردت أن أكون متفائلا، "نسبقو الخير نلقو الخير"، نتوكل على الله بنية طيبة وصادقة.

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي رئيس مجلس نواب الشعب،

أيها السادة النواب الزملاء،

سيدي رئيس الحكومة المكلف،

السادة الوزراء،

نجتمع اليوم في جلسة تاريخية نستكمل فيها تركيز ومنح الثقة لأول حكومة في الجمهورية الثانية ونتمنى لها النجاح بعد أن تنال ثقة نواب الشعب وأن يكون ذلك بالأغلبية المشجعة لهاته الحكومة.

لقد كانت كلمة رئيس الحكومة شاملة ولكن لا بد من تحديد الأولويات حتى لا تضيع الجهود وبالتالي أرى أن تركيز حكومتكم لا بد أن يكون على الجانب الأمني ومقاومة التهريب وهذا أساسي لأن هذا الأخير مدعم للإرهاب وهذا لا يخفي على أحد وأتمنى أن تضع هذه الحكومة من أولوياتها مقاومة الإرهاب والتهريب لأن التهريب ينخر اليوم ميزانية الدولة ويستولي على حوالي 30 أو 40% من المداخيل الجبائية الراجعة إلى الخزينة العامة والتي يتصرف فيها ويتمتع بها اليوم المهربون ومن يتستر عليهم وأعيدها المهربون ومن يتستر عليهم. كما يتسبب التهريب في عزوف المستثمرين الوطنيين والأجانب عن الاستثمار في بلادنا وكذلك هدم كيان الدولة.

كما جاء في كلمتكم سيدي رئيس الحكومة، أن الإدارة تسهل حياة المواطن ولا تعرقلها وأتمنى تطبيق هذا الكلام على أرض الواقع.

وكما جاء في كلمتكم أنه لا مجال لوجود تنظيمات موازية للدولة، وأريد أن أقول أيضا لا مجال لوجود لوبيات ذات المصلحة الذاتية تتدخل في الحكومة أو في الدولة عن بعد.

وأريد أن أفتح قوسا هنا إني لم أستمع ولم أر في كلمتكم إشارة إلى الأموال المنهوبة والأملاك المصادرة وكأني أفهم من هذا أن الموضوع ليست له أهمية أو قد أغلق هذا الملف وأتمنى أن يكون الأمر عكس ذلك.

وبهذه المناسبة، أدعو السيد وزير النقل إلى زيارة مطار تونس قرطاج للإطلاع على الأعمدة الموجودة عند المغادرة والوصول التي تشبه إسطبل حيوانات ما يعود بنا حوالي 50 سنة إلى الوراء.

وفي الختام، أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد رئيس الحكومة المتخلية السيد المهدي جمعة وأعضاء حكومته لما قدموه للبلاد خلال هذه الفترة الانتقالية و كذلك إلى الرباعي الراعي للحوار. وأدعو الله أن يوفق حكومتنا الجديدة برئاسة السيد الحبيب الصيد بكل أعضائها لما فيه خير البلاد والعباد وموعدنا سيكون إن شاء الله بعد مائة يوم والسلام عليكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد غازي الشواشي.

السيد غازي الشواشي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المكلف،

إن التشكيلة الحكومية التي عرضتها علينا اليوم في جزء من أعضائها أقولها وبكل صراحة أن بعضهم لا يشرفون أول حكومة وطنية يتم تكوينها في ظل الجمهورية الثانية إثر ثورة عظيمة أنجزها الشعب التونسي وراح ضحيتها مئات الشهداء والجرحى لا ندري لماذا تصرّ سيدي رئيس الحكومة المكلف على إسناد بعض الوزارات لأشخاص إما تورطوا في المنظومة القديمة أو تعلقت بهم شبهات أو قضايا فساد مالي مازالت إلى حد الآن محل نظر أمام القضاء؟

فبالرغم من المآخذ التي أعلنتها عديد الأحزاب والجمعيات فقد تمّ تثبيت قاض سابق على رأس وزارة سيادية وهذا الشخص عرف بمساهمته في الانقلاب على جمعية القضاة الشرعية واستماتته في خدمة النظام والحكم طبق التعليمات وهرسلته لزملائه الشرفاء. فلا نعتقد سيدي رئيس الحكومة المكلف بأن شخصا بهذه المواصفات وبهذا التاريخ الذي يلاحقه يمكنه أن يساهم في إصلاح المنظومة الأمنية أو إرساء الأمن الجمهوري الذي نريده.

كذلك تم تثبيت وزير سابق على رأس وزارة هامة جدا وهي وزارة المالية، وقد تعلقت بهذا الشخص قضية منشورة الآن أمام القطب القضائي المالي على معنى مقتضيات الفصل 96 من المجلة الجزائية وبالتالي نريد أن نعرف منك السيد رئيس الحكومة المكلف ما هي الرسالة التي ترغب في توجيهها إلى الأحزاب السياسية وإلى المجتمع المدني وإلى الرأي العام بقرارك هذا؟ أعتقد بأنها ستكون رسالة سلبية لذلك أدعوك سيدي الكريم إلى مراجعة هذه الأسماء وإبعاد كل من تورط في منظومة الفساد والاستبداد أو تعلقت به شبهة أو قضية فساد.

بخصوص برنامج حكومتكم سيدي، فإني أعيب عليكم عرضكم لبرنامج عمل الذي تم إلقاؤه علينا اليوم وهو يختلف كليا عن البرنامج الذي قدم لنا مكتوبا منذ أيام بمناسبة التشكيلة الأولى وأسألكم سيدي، هل أن هذا البرنامج الحكومي الذي تمّ عرضه علينا مستمدّ من البرنامج الانتخابي للحزب الذي كلفك بتشكيل الحكومة كما يروج لذلك قياداته أم هو مستمدّ من برنامج مختلف الأحزاب المشاركة في حكومتكم؟

في الختام السيد رئيس الحكومة المكلف، أبشرك بأن نواب التيار الديمقراطي قرّروا عدم منح حكومتك الثقة باعتبارها ولدت ضعيفة وستبقى كذلك، وللأسف الشديد فإن ضعفها يكمن في تشكيلتها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد إياد الدهماني.

السيد إياد الدهماني

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد رئيس الحكومة المكلف،

أريد في افتتاح هذه المداخلة أن أتحدث قليلا عن السياسة بالمعنى النبيل للكلمة وليس بالمعاني الأخرى.

نحن نتصور أن تونس في حاجة إلى حكومة وحدة وطنية حتى تواجه الظرف الذي تعيشه ولكن للأسف فإن حكومتكم لم تكن حكومة وحدة وطنية، فحتى بمفاهيم العلوم السياسية هي ليست حكومة ائتلاف سياسي لأنه يفترض توحيد الأحزاب المكونة له بأن تضع برنامجا و"Plate forme" وتعقد حكما معلنا وعلى أساسه يتم توزيع الحقائب الوزارية ولكن هذا للأسف لم يقع أيضا وتحولت

العملية إلى محاصصة حزبية بدون برنامج وهذا من شأنه أن يؤثر على التضامن الحكومي المفترض في الحكومة. نحن رأينا أمس أو أول أمس كيف أن أحزابا ممثلة في الحكومة بعد الإعلان عن تشكيلتها النهائية يتخاصمون في إحدى البرامج التلفزية وهذا لا يبشّر بخير.

سيدي الرئيس،

فلسفة البرلمانات، هي أن يمنح النواب الثقة مقارنة بتعهدات الحكومة وبرنامجها والإجراءات التي تعلن عنها في تناسق مع البرنامج الانتخابي للأشخاص الذين ترشحوا اليوم وهم نواب الشعب، لهذا السبب كنا ننتظر وهذا لم يقع للأسف أن يكون في برنامجكم أكثر من إعلانات النوايا، لهذا السبب وباعتباري اليوم نائبا عن جهة سليانة وقبل أن أمنحكم الثقة أريد أن أعرف ما هي الإجراءات التي وقع اتخاذها من أجل القضاء على الفقر في سليانة؟

أريد أن أعرف اليوم ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لتحقيق تكافؤ الفرص؟ وكيف سيتم القضاء اليوم على البطالة في قعفور وبوعرادة والكريب والروحية؟ كل هذا لم أجد له أثرا في خطابكم.

أقول أخيرا، لم تغب الإجراءات فقط بل نعتبر أن ما عانت منه البلاد هو فلسفة تصريف الأعمال منذ أربع سنوات ونحن لا نريد حكومة تصريف أعمال وإنما نريد حكومة لها رؤية للإصلاح لأن تونس في حاجة للإصلاح في التربية والصحة وكل المجالات وإلى حكومة لها رؤية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عدنان حاجي.

السيد عدنان حاجي

شكرا سيدي الرئيس،

بعجالة ولأن الوقت لا يكفي سألاحظ أولا ملاحظة شكلية على مستوى تشكيل هذه الحكومة، هي محاصصة حزبية بامتياز لا شك ولا خلاف في ذلك ونرى أنه لم يتغير شيء كثير بين النسخة الأولى والثانية ونعتقد أن هؤلاء السادة الوزراء لم يضعوا بصمتهم في هذا البرنامج بل أعتقد أنهم موظفون منتدبون لتطبيق برنامج معين.

الملاحظة الثانية هي المعادلة الصعبة بين حقوق الشعب وإخراجه من أزمته وبين إخراج الاقتصاد من أزمته كذلك، ودائما يقع حل هذه الأزمات على حساب الفئات الضعيفة والمهمشة. ونحن لاحظنا في برنامج هذه الحكومة أنه برنامج عام غابت عنه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغاب عنه التوازن الجهوي والتوزيع العادل للثروة وأيضا كيفية معالجة مبدأ التمييز الإيجابي.

وبهذه المناسبة نحن نطالب بنسبة مئوية من الثروة الفسفاطية للجهة وهذه ستكون معركتنا مع هذه الحكومة في المدة القادمة، إلى هنا أكتفي.

لكن لدي ملاحظة هامة جدا والوقت لا يكفي للأسف الشديد سيدي الرئيس، تحدثت أول أمس عن مسألة هامة هي مسألة التزوير في وثيقة رسمية، تزوير نتائج "البيئة والغراسة" بقفصة ووقع استبدال أسماء بأسماء أخرى وأنا أتمتع بالحصانة تحت هذه القبة لأقول ما أريد ولأنقل الممارسات والسلوكات لبعض الموظفين والمسؤولين، السيد والي قفصة وهذا لعلمكم كما أطلب من السادة النواب والنائبات المساندة والدعم في هذا. هناك نائبة أخرى تعرضت كذلك إلى التهجم، السيد الرئيس، تهجّم عليّ الوالي في إذاعة "شمس FM" واليوم في جريدة "الصباح" وهي موجودة لديّ الآن وكال لي التهم العديدة فاتهمني بأنني أقوم بحرق مراكز الأمن وبطرد الأمنيين وبعرقلة نشاط الفسفاط وطرد المستثمرين من جهة قفصة وتوعّدني بالمقاضاة، هذا الوالي قد تجاوز كل الحدود في حق نائب الشعب، وعندما تحدثت عن هذا التدليس والتزوير لم أمسّ باسم ولقب هذا الشخص ولكن تحدثت عن صفته كوال وهذا وقع ولذلك أطلب من سيادتكم استدعاء السادة وزير الداخلية ووزير التشغيل حتى يتمّ التحقيق في هذا الأمر وأطلب من هذه الحكومة التي ستتولى مهامها بعد يوم أو يومين التحقيق في هذا الموضوع.

وإن كنت مخطئا في ذلك فأنا أتحمل المسؤولية ومستعد للسجن، وهذا الوالي قد تحالف مع قوات الأمن في الجهة وقد وردت عليّ مكالمة هاتفية الآن مفادها بأن الأمن بصدد اعتقال الشباب في منطقة الحوض المنجمي بالجملة ويزجون بهم في السجون ويعمدون إلى توقيفهم وهذا إذلال وإخضاع لأبناء الجهة الذين قاموا بالثورة ونحن لا يمكننا السكوت عن هذا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

انتهى الوقت السيد عدنان، الكلمة للسيد عبد الرؤوف الشريف.

السيد عبد الرؤوف الشريف

شكرا سيدي الرئيس،

السيدات النواب،

السيد رئيس الحكومة المكلف،

السادة أعضاء الحكومة،

سيدي الرئيس، بعد الإطلاع على مشروع برنامج الحكومة اسمحوا لي بتقديم بعض الملاحظات وأخص بالذكر منها نقطتين أساسيتين وهما بالنسبة لي حياتية.

الملاحظة الأولى تخص برنامج الصحة بصفة عامة وما رأيته في مشروع الحكومة مع الأسف هو تأهيل المؤسسات الإستشفائية وتدعيم الصحة الأساسية وفي الحقيقة هذا خطاب وعود عشتها شخصيا منذ 30 سنة لكن بالرجوع إلى ما جاء في الفصل 38 من الدستور أنّ "الصحة هي حق لكل إنسان" وهنا يجب التغيير ووضع منظومة صحية أساسية مبنية أساسا على شمولية العلاج، أي ما يسمّى بـ "Couverture universelle" وشمولية العلاج تتطلب نظرة كاملة وجدية ومن المفروض أن تقوم الحكومة القادمة بوضع شمولية العلاج ومن الركائز الأساسية لهذه الشمولية، أولا هي إعادة النظر في تمويل الصحة ككل في الجمهورية التونسية خاصة وأنه منذ أن وضعنا صندوق التأمين على المرض سنة 2002 هناك نسبة قليلة من القطاع العام ومن المواطنين التونسين الذين تمتعوا بنظام التأمين على المرض وهناك حاليا 20% من التونسيين يقع دعمهم من طرف صندوق التأمين على المرض و80% يتمتعون بدعم يقدّر بـ18% من مصاريف الصندوق.

الملاحظة الثانية، من المفروض أن يكون لدينا نظام لتقييم التكلفة، وهو ما يسمى حاليا بـ " systèmes médicaux économiques"، ولا يمكننا القيام به حاليا لنقيّم التكلفة الموجودة لدينا ووضع معرّف وحيد للصحة ما يعرف بـ "identifiant unique"، ونحن نطالب به منذ عشر سنوات فهذه ركائز أساسية، مع هذا فإنه لا بدّ من مراجعة منظومة صندوق التأمين على المرض ما من شك، والرجوع إلى المسالك الصحية Les Filières de soin وتفعيل النشاط

تماما والمحافظة على المستشفى والقطاع العمومي كمرجع للصحة العمومية لتركيز شمولية العلاج وبدون هذه الإجراءات لا يمكننا أن نقوم بالإصلاح في نطاق الصحة وهذا مرتبط بالتغطية الاجتماعية في مستوى الصناديق الاجتماعية وصندوق التأمين على المرض.

الملاحظة الثالثة وحتى لا أضيع الوقت هي نقطة المياه والسيد رئيس الحكومة يعرف أنني لم أر في برنامج الحكومة الإستراتيجية المستقبلية للمياه في البلاد التونسية، وخاصة في الجنوب وبالخصوص في منطقة الجريد والسيد الرئيس يعرفها أكثر مني حيث كان المواطنون يحصلون على الماء دون مقابل ولكنه أصبح الآن قليلا، ولا يمكن للمواطنين شراؤه وهم بصدد الموت وفلاحتهم أيضا ولم نر إشارة في البرنامج الجديد بخصوص هذا الموضوع.

الملاحظة الرابعة تهمّ كل ما هو بنية تحتية وخاصة منها الطرق السيارة واستثمار المطارات التي كانت من ضمن الإمكانيات لتطوير الجهات، وبعد أن قمنا بتطويرها..

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد فيصل خليفة.

السيد فيصل خليفة

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المكلف،

السادة الوزراء المقترحون،

زملائي الأعزاء،

نفتح اليوم صفحة مصيرية في تاريخ تونس بتسوية تاريخية بين القوى الحية الوطنية لغاية بداية بناء الجمهورية الثانية ونداء تونس كقوة وطنية وجد وعن طريق الشرعية مصرّ على المراهنة لإنجاح المرحلة القادمة وإخراج البلاد من مستنقع الإرهاب والفقر، وفق برنامجنا المطروح اليوم على الشعب التونسي والذي سيقع تنفيذه بكفاءات وطنية ذات معرفة دقيقة بمختلف المجالات والجهات والقادرة على تصوّر حلول ملائمة لخصوصيات البلاد.

وحركة نداء تونس تعطي مثلا أولوية عالية جدا للسياحة في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث تشكل السياحة ركيزة هامة للاقتصاد الوطني وموردا رئيسيا للعملة الصعبة وتوفر أكثر من 400 ألف موطن شغل. وسنعمل إن شاء الله على استقطاب 9 ملايين سائحا خلال الخماسية المقبلة، وكلنا ثقة في السيدة الوزيرة أن تعيد الاستثمار في القطاع وأن تعمل على إحياء المؤسسات المالية والناشطة مع مراجعة جذرية لسياسات التسويق ومعالجة مديونية القطاع.

ومطالب الشعب من حكومتكم سيدي هي: وضع برنامج عاجل لتحسين القدرة الشرائية وحماية المستهلك من الممارسات اللامشروعة والتغطية الصحية الشاملة والعلاج المجاني للفئات الضعيفة الغير مستفيدة من نظام التغطية الاجتماعية وفرض سلطة الدولة وضمان الأمن وعدم التسامح مع الضالعين في الإرهاب وتثبيت حياد الإدارة والمؤسسات العمومية والالتزام بالنزاهة والتجرّد في تصريف الشأن العام.

وأخيرا نحن كلنا ثقة بأن هاته الحكومة ستعمل كل ما في وسعها لتحقيق هذا المشروع الوطني بكل عزيمة وإخلاص لإنقاذ البلاد وخدمة الوطن مع الالتزام بأحكام الدستور والولاء التام لتونس والله ولي التوفيق وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الطيب المدني.

السيد الطيب المدني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الزميلات والزملاء،

السيد رئيس الحكومة المكلف،

السادة أعضاء الحكومة،

اسمح لي السيد رئيس الحكومة المكلف بإبداء ملاحظة في خصوص تركيبة الحكومة فعندما رأيت تشكيلة الحكومة والتي تحتوي تقريبا على 40 إطارا وعند اطلاعي على سيرتهم الذاتية وباعتباري ممثلا لجهة تطاوين لم أجد اسما من بين أسماء إطارات جهتنا ضمن هذه القائمة فجهتنا كانت مغيبة في هذه الحكومة ونتمنى أن لا يتواصل هذا التغييب في خصوص برامج الحكومة وبرامج التنمية التي نطالب بها كجهة من الجهات.

السيد رئيس الحكومة المكلف، أردت أن ألفت نظر جنابكم إلى أن مدينة الذهيبة في هذا الوقت بالذات تعيش حالة من الغليان وأنّ في معبر الذهيبة وقفة احتجاجية باعتبار أن أهل هذه المعتمدية يعيشون من التسوق من منطقة "وازن" التي تبعد عن الذهيبة ثلاثة كيلومترات.

السيد وزير المالية في الحكومة السابقة فرض على الليبيين عند مغادرتهم للتراب التونسي أتاوة بـ 30 دينارا في حين فرض الجانب الليبي 60 دينارا على التونسيين.

إن الوضع السيد رئيس الحكومة كارثي بالنسبة لمدينة الذهيبة، وأنا لا أتحدث عن ظاهرة التهريب وإنما عن التجارة التي تمر عبر المعبر لأن التهريب في المناطق الحدودية الجنوبية غير ممكن باعتبار وجود منطقة عسكرية عازلة لا يمكن أن يمر منها أي شخص.

في خصوص برنامج الحكومة السيد الوزير، تحدثتم عن التنمية، وللحديث عن التنمية يجب أن تكون هناك بنية تحتية وهي غير متوفرة ليس فقط في تطاوين ولكن في مدن الجنوب التونسي ككل.

بالإضافة إلى البنية التحتية هناك مشاكل عقارية تهم الأراضي الاشتراكية وهي موجودة إلى حدّ الآن وجلّ هذه المشاكل متأتية من جراء الأراضي الاشتراكية. ولكن ما ألاحظه أن هناك فقه قضاء المحكمة الإدارية وخاصة الدائرة الخامسة الذي أوجد حلاّ لهذه الأراضي الاشتراكية؟ غير أن الحكومة والحكومات المتتالية لم تأخذ بفقه هذا القضاء وتركت المشاكل متراكمة إلى حد الآن.

بالنسبة إلى الوضع الصحي في ولاية تطاوين فهو وضع كارثي في كل المجالات، من حيث الأطباء والأدوات الطبية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إلى السيد عبادة الشنوفي الكافي، ستّ دقائق.

السيد عبادة الشنوفي الكافي

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة المكلف،

السادة الوزراء المقترحون،

زملائي، زميلاتي،

سأتدخل في عنصرين:

العنصر الأول موجّه إلى السيد رئيس الحكومة المكلف وسأخالف التحليل الذي سبق من طرف بعض الزملاء الذين تحدثوا عن وضعية الشمال الغربي، فالشمال الغربي ليس بفقير إن الشمال الغربي والكاف بالخصوص لم يأت اليوم إلى هنا ليستجدي الناس، فولاية الكاف غنية وكذلك الشمال الغربي، غنيّ برجاله ونسائه وبقدراته وبطبيعته فالمأساة ليست لماذا جهة الكاف والشمال الغربي بصفة عامة على هذه الحالة؟ وأستسمح زملائي في الشمال الغربي لأتحدث باسمهم، فالمأساة أنه منذ الاستقلال كانت العزيمة السياسية في التوجه نحو هذه الجهات مفقودة، أقول هذا وأتوجه به إلى السيد رئيس الحكومة المكلف اليوم، صحيح أنه عرّج في تدخله على الشمال الغربي ولكن أريد أن أؤكد أنه ليست بعض المشاريع التي ستنجز في الكاف أو في جندوبة أو في باجة أو في سليانة هي التي ستحلّ المشكل أو المشاريع المعطلة وإنما لا بد من عزيمة سياسية وخيار في التوجه نحو هذه الجهات الذي سيحل المشكل وعندما نقول التوجه نحو هذه الجهات يعني كل ما هو موجود من اختصاصات في هذه الحكومة لديه دور عليه القيام به فالسياحة لها دور ووزير الاقتصاد ووزير التجارة ووزير الفلاحة لديهم أدوار جميعا، أي أنه لابد من وجود "volonté réelle politique " حتى نتوجه إلى هذه الجهات ونعمل على تنميتها ولا نقول خذوا "عظيم مشمشوه" وأعيدها من المستحيل أن يكون الشمال الغربي قد طلب "حرم ربي" فهذا حقنا، حقنا في التنمية ونحن نطالب به وهذا المجلس يمثل الشعب التونسي ككل وأعتقد أن هذه الخيارات ستصدر عن هذا المجلس في توجيه الخيارات الكبرى نحو الجهات المهمشة والفقيرة، هذا العنصر الأول.

العنصر الثاني، أريد أن أذكر البعض من زملائي بأن المعارضة ليست شتما وليست مسّا بأعراض الناس وهذه الحكومة التي جاءتنا اليوم لتنال ثقتكم لم تأت في قفص الاتهام حتى نفتح الملفات ونبدأ ببعثرتها وقالت "كلثوم فصدقوها فإن القول ما قالت كلثوم"، وأخرجت اليوم كلثوم بيانا فقط؟ انتهى الأمر؟ فالسيد وزير الداخلية ليس في حاجة لأدافع عنه فأنا أتكلم من حيث المبدأ، هذا الشخص الموجود اليوم في هذا المكان منذ ساعتين أو ثلاث ساعات وهو يستمع إلى بذيء الكلام، فهل هذا معقول؟ بقدر ما أثمن بعض المواقف التي صدرت عن زملائي في المعارضة وأشد على أياديهم لأن مجلسا بدون معارضة هو مجلس ميّت. وإن المواقف التي صدرت اليوم من طرف بعض الزملاء في المعارضة والتي أعتبرها معارضة حضارية تشرّف هذا المجلس لكن هناك بعض النواب الذين تكلموا ويعتبرون أنفسهم معارضين، معارضين خاصين بالشتم وليسوا معارضين للأفكار، "تجار متع سبان". هذا فلان لديه نازلة وهذه فلانة قالت وقدمت ورقة والسيدة فلانة الفلانية ذهبت "وطبعت" مع فلانة الفلانية كذا، ما هذا؟ هل أصبحت أعراض الناس سهلة إلى هذا الحد؟ فلمجرد أن وقع تعيينه في هذه الحكومة يجب عليك أن تسبّه. ثمة تصرف حضاري خاص بالسادة النواب، يا سيدي الكريم، لا تصوّت على هذا السيد، تكلم مثلما تكلم الآن الزميل من "الجبهة الشعبية"، قال هذا البرنامج يجب أن يكون هكذا وهكذا، وجب التصفيق عليه لكن هل يعقل أن نسبّ الأشخاص؟

أريد التعريج على نقطة أخيرة، كانوا يلومون علينا بأنّنا سنتغوّل على الحكم في نداء تونس فتحصّلنا على الرئاسة ورئاسة المجلس وسننال رئاسة الحكومة، وعندما أعطينا رئاسة الحكومة إلى شخص آخر وهو غير ندائي وهو شخص مستقل وهو يشرفنا كنداء تونس أن يكون رئيسا لحكومتنا، فما الذي قالوه واستمعت إليه حاليا قالوا يتهرّبون من الحكم، "هيا يمّا خافي وانسي الطلّة، وإلا طلّي وانسي الخوف"...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة الزهرة إدريس.

السيدة الزهرة إدريس

سيدي رئيس المجلس،

سيدي رئيس الحكومة المكلف،

سيداتي وسادتي،

نتذكر جميعا في العام الفارط عندما وقعت مساءلة السيدة آمال كربول وزيرة السياحة من طرف المجلس الوطني التأسيسي وقد كان ذلك كله لأغراض سياسوية بحتة وكان رد فعل العديد من وكالات الأسفار عنيفا، فألغت مثلا: السوق البولونية كل حجوزاتها وكلفنا ذلك خسارة مئات الآلاف من السياح، فما هو ذنب العامل البسيط في النزل الذي يجد نفسه عاطلا عن العمل؟ وما هو ذنب العاملين في قطاع السياحة بصفة غير مباشرة؟ بكلامي هذا أردت تحسيسكم بهشاشة السياحة التونسية التي تلعب دورا هاما جدا في الاقتصاد التونسي وفي التشغيل وأذكركم أن قرابة ربع النزل في تونس مغلقة اليوم وأكثر من ربع النزل في تونس مهددة بالإفلاس.

سيدي رئيس الحكومة،

نطلب منك أن تأخذ مشاكل هذا القطاع الحيوي بكل جدية، جميعنا يدرك أن في السياسة تكون العبرة بالنتيجة. فالمواطن العادي لا يهمه من سيكون في الحكومة ومن لا يكون فيها فالذي يهمه تحسين "قفته" والتشغيل والكرامة وإعادة الأمن والمحافظة على مكاسب المرأة وتطويرها والحفاظ على الحريات العامة. فالتونسي اليوم تعب وملّ من السياسة والسياسيين وهو يفكر كيف يتمكن من تعليم أبنائه؟ كيف يوفر لهم مصاريف مداواتهم وتوفير لقمة العيش؟ كيف يتمكن من استخلاص معلوم استهلاك الماء والكهرباء وهذه مهمتكم ومهمة كل الحكومة، حكومتكم سيدي رئيس الحكومة. المطلوب اليوم هو أن نعود للعمل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة نادية زنقر.

السيدة نادية زنقر

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المكلف المحترم،

أولا، أود في بداية مداخلتي أن أعبر عن تحفظي لبعض الأسماء الواردة في تشكيلة الحكومة إلا أنني سأمنح ثقتي انضباطا مني لحزبي وإيمانا مني بضرورة العمل على إخراج بلادنا من الوضع المزري الذي وصلت إليه منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات. هذه الثقة الممنوحة ليست أبدية وستكون مرتبطة بتقييم سنقوم به خلال مائة يوم من

عمل الحكومة إن تمت المصادقة عليها من قبل مجلسنا.

ثانيا، سأسرد بعض مشاغل المواطنين التي بلغوني إياها ناخبينا خلال الحملة التشريعية وهي، الحد من الارتفاع الصاروخي للأسعار الوضوح فيما يخص رفع الدعم على المواد الأساسية والتكوين المهني وما أدراك ما التكوين المهني وأذكر على سبيل المثال وضعية المركز القطاعي للتكوين المهني في "فنون اللهب" بنابل خصوصا بعد غلقه مدة ستة أشهر للقيام ببعض الإصلاحات المزعومة.

ثالثا، وضعية القطاع المتدهورة والتي ازدادت سوء خلال الثلاث سنوات الأخيرة. إن الحكومة الجديدة وأخص بالذكر منها وزارة التكوين والتشغيل المهني مطالبة بالعمل جديا على وضع حدّ لهذا الوضع المتردي لهذه المؤسسة ولكامل القطاع ككل والإنكباب فورا على ملف إصلاح منظومة التكوين المهني.

رابعا، الوضوح بالنسبة إلى دعم المحروقات والشفافية بخصوص عقود التنقيب على البترول.

حضرات السيدات والسادة،

إنني على يقين أن تحقيق مطامح شعبنا لا يمكن انجازها في مائة يوم، إلا أنه من الضروري خلال هذه الفترة القصيرة إعطاء إشارة ايجابية لشعبنا قصد طمأنته على مستقبل بلادنا من جميع النواحي، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إلى السيدة أسماء بو الهناء.

السيدة أسماء بو الهناء

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

السيد رئيس الحكومة،

أعضاء الحكومة،

سيدي الرئيس، أردت أن آخذ هذه الكلمة لأعطي توضيحا بالنسبة لولاية قفصة، إن منطقة الحوض المنجمي ليست معقلا للفوضى وليست معقلا لعرقلة الاقتصاد الوطني إلى غير ذلك فهي جهة بها قطاع عام وهذا صحيح وهو المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني لكن كل يحصد ما زرعه.

بالنسبة إلى الإعتصامات الواقعة لتعطيل نشاط الفسفاط فهي حصيلة ما وقع خلال السنوات 2012 – 2013 وهي حصيلة مجموعة من محاضر الجلسات التي تم من خلالها وعد مجموعة من الشباب سواء من طرف إدارة شركة "فسفاط قفصة" أو من طرف الجماعات العمومية المحلية أو غيرها من المجتمع المدني الذي كان على اتصال مع الجماعات العمومية المحلية والذي كان حاضرا كمنسق بين هؤلاء الشباب المعتصمين والمطالبين بالتشغيل وشركة فسفاط قفصة وكذلك الجماعات العمومية المحلية.

وبالتالي سيدي الرئيس، هو مطلب موجه إلى السيد رئيس الحكومة والسيد وزير الصناعة والطاقة والمناجم وبقية الوزراء المعنيين بهذا المجال أن تتم تسوية وضعية الشركة إداريا وهذا أمر بديهي ومن حيث الانتدابات العشوائية التي تمت والوعود بالانتدابات وبالتالي سيكون هناك وضع ممتاز جدا لتقوم شركة فسفاط قفصة بمواصلة نشاطها، يعني ما أمكنه الأكثر، أمكنه الأقل. وعليه، فلا داعي أن نوجه اتهامات لشباب الحوض المنجمي ولشباب ولاية قفصة بالسعي وراء تعطيل نشاط الشركة ونرجو سيدي الرئيس، النظر بعين الرفق إلى شركة فسفاط قفصة والشباب الذين طالما وعدوهم بالانتداب والنظر بكل رفق إلى الجهة وبطبيعة الحال فشركة فسفاط قفصة ليست أحسن من جميع الولايات الداخلية التي تعاني تهميشا في مستوى القطاع الصحي والتعليمي وعلى مستوى البنية التحتية وغيرها.

أخيرا سيدي رئيس الحكومة، نطلب من جنابكم النظر بمزيد من الجدية لشركة فسفاط قفصة ولولاية قفصة بصفة عامة في جميع المجالات وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة حياة عمري.

السيدة حياة عمري

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب في البداية بالسيد رئيس الحكومة المكلف وبجميع أعضاء الحكومة المقترحة.

سيدي رئيس الحكومة،

لقد أشرتم في برنامجكم إلى إصلاح منظومة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي وهذا جيد لكن في الحقيقة ورد هذا بطريقة فضفاضة وعامة خالية من أهداف وسياسة واضحة فمنظومة التعليم تحتاج إلى إصلاح جذري لكن هذا الإصلاح يستوجب استشارة شعبية موسعة وخاصة على مستوى أهل الاختصاص حتى نضمن لها أكثر استقرارا وفاعلية وتجانسا مع طموح أبناء شعبنا وأتمنى أن لا يقع هذا الإصلاح مثلما تعوّدنا عليه حيث يتمّ استيراد منظومة تربوية ويقع إسقاطها وتطبيقها بدون تهيئة الأرضية لها.

بالنسبة إلى التعليم العالي تنتج هذه المنظومة في تونس كل سنة آلافا من أصحاب الشهائد العليا لكن للأسف يحال جميعهم إلى البطالة، لماذا؟ لأن أغلبية الاختصاصات الموجودة لا تتماشى مع متطلبات سوق الشغل فاقتراحي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن تضع سياسة جديدة قائمة على شراكة بين مؤسسات التعليم العالي وبين المؤسسات الاقتصادية حتى يقع إفراد اختصاصات تتماشى مع احتياجات سوق الشغل.

بالنسبة إلى البحث العلمي، أنتم تعلمون أنه لا تتحقق التنمية دون بحث علمي ولا تتقدم الشعوب فالبحث العلمي هو الوحيد الذي يجنبنا التبعية لذا أتمنى أن يحظى قطاع البحث العلمي أكثر أهمية في برنامجكم وسياستكم لأنه هو الأساس لدفع التنمية الاقتصادية. كما أتمنى لكم التوفيق في مهامكم إن شاء الله وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة أمل سويد.

السيدة أمل سويد

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس،

سيدي وسيدتي نائبي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة الزملاء النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أما بعد، فأنا أريد أن أبعث برسائل وألفت النظر إلى مسائل هامة وحارقة أعرضها مباشرة أمامكم سيدي رئيس الحكومة المكلف، فهذه الحكومة وإن حصلت على ثقة مجلس نواب الشعب فهو سيمارس دوره الرقابي وإن وهبها مساندته فهي مساندة نقدية فإن أخطأت يقومها ويدعوها إلى المزيد من العمل والمثابرة.

أمام هذه الحكومة استحقاقات ثورية وشعبية كبيرة بذلت لأجلها دماء شباب تونس وشهداؤها رحمهم الله والذي كان عددا لا بأس به منهم من المناطق الداخلية المهمشة، لذلك على هذه الحكومة اعتماد ما نص عليه الفصل 12 من الدستور من اعتماد مبدإ التمييز الإيجابي والتوازن بين الجهات. وأنا هنا أتحدث بحرقة لأني قبل أن أكون نائبة بمجلس نواب الشعب فأنا شابة تونسية من منطقة مهمّشة ألا وهي منطقة قابس التي عانت من التهميش وعدم تكافؤ الفرص في كل المجالات مع باقي المناطق وأخص بالذكر شباب قابس الذي يعاني من البطالة مثل كافة شباب تونس.

على هذه الحكومة أيضا إحداث إصلاحات هيكلية كبرى في مؤسسات الدولة وأخص بالذكر كل المؤسسات الخاصة بالتعليم العالي والتربية والتعليم التكوين المهني ومراجعة تلك المنظومات التعليمية التي لا تتلاءم مع واقعنا في تونس ولا تتكافأ مع مثيلاتها من المنظومات التعليمية العالمية وهو ما أدى إلى تردي المستوى التعليمي في تونس وعليها كذلك وهذا هو المهم ملاءمة مخرجات التعليم العالي وموازنتها بمخرجات سوق الشغل وذلك لتقليص نسب البطالة المتفشية في صفوف أصحاب الشهائد العليا من الشباب.

نرجو إحداث إصلاحات هيكلية في المؤسسات الأمنية حتى يتمكن الأمنيون من أداء واجبهم على أحسن وجه كي نتمكن من التصدي للإرهاب كما يجب ولنحسن من مردودية الجهاز الأمني وهنا أذكر بالتحديد أن الأمنيين في الحامة ليس لهم مقرّ عمل خاصّ ييسّر عملهم ويوفر الظروف الملائمة لهم وإلى جانب هذه الإصلاحات ألفت انتباهكم لمهمّة غائبة عن البرنامج الحكومي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إلى السيد الحبيب خضر ولك ست دقائق.

السيد الحبيب خضر

بسم الله الرحمان الرحيم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المكلف،

السادة الزملاء،

السادة الأعضاء المرشحون للحكومة،

أنتم أول حكومة تعرض بعد دخول الدستور حيّز النفاذ وحساسيتنا بالغة تجاه كل خرق للدستور. وكان بودي شخصيا لو تم تكليفكم مباشرة بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية لتربح البلاد وقتا مهما ولكن اليوم تعرضون الحكومة بهذه التركيبة. كان بودي أن أقول منذ الآن أنني سأمنحكم الثقة ولكن مرة أخرى أقول، لا أستطيع ذلك؟ السبب أنني أرى هذه التركيبة مخالفة للدستور. نقرأ الفصل 89 في فقرته الأولى يقول: "تتكوّن الحكومة من رئيس ووزراء وكتاب دولة، يختارهم رئيس الحكومة وما إلى ذلك..."

في الورقة التي أرسلتم وفي التشكيلة التي عرضتم، وزير، وزير، وزير، وزيرة، ثم الكاتب العام للحكومة. إن إيراد هذا الاسم أو هذه الصفة، يجعل التشكيلة مخالفة لمقتضيات الفصل 89 من الدستور، فإما أن يكون وزيرا مكلفا بالكتابة العامة للحكومة ووجب إصلاح ما هو مكتوب أو أن يكون كاتبا عاما للحكومة وليس وزيرا ووجب حذف الصفة. إذن إلى أن يتم الإصلاح وتوزع ورقة سليمة وفق المقتضيات الدستورية يظلّ من المتعذر عليّ منح الثقة لحكومتكم مع أن فيها إخوانا وأخوات أعزهم وأصدقاء أجلّهم فأرجو المسارعة بتدارك هذا الخطإ.

ينصّ الدستور في فصله 148 على أجل لإحداث المجلس الأعلى للقضاء وإرسائه ومن الواجب أن يكون الإرساء وفق مقتضيات الفصل 112 بمواصفاته لا أن يتمّ اللجوء إلى حلول ترقيعية، نريد أن نحترم المقتضيات الدستورية كلها ولا يكفي التفكير في الفصل 148 وتجاهل مقتضيات الفصل 112.

ينص الدستور في فصله الثاني عشر على مبدإ التمييز الإيجابي وهو ما يستدعي المسارعة بمعالجة بعض الملفات وعلى سبيل المثال أدعو السيد وزير النقل بعد أن ينال الثقة أن يجرّب امتطاء القطار في اتجاه قابس، لا تركب سيدي الوزير من المحطة الأولى، انتظره في محطة أخرى فسترى أولا أن قدوم القطار بالرؤية لا بالحساب وسترى ثانيا أن الخدمات لا تكاد ترقى إلى المستوى الذي يليق بالبشر.

من الضروري أيضا التفكير في معالجة سريعة لمشكل عدم توفّر أطباء الاختصاص في الجهات وهذا يشمل جهتي وعديد جهات الجمهورية.

ينصّ الدستور في توطئته على انتصار الشعب التونسي لحركات التحرر العادلة وفي مقدمتها حركة التحرر الفلسطيني فمن واجب الديبلوماسية التونسية أن تستحضر ملف النواب والوزراء الفلسطينيين المختطفين من قبل العدو الصهيوني وأن تعمل جاهدة للضغط لتحريرهم.

السيد رئيس الحكومة،

سمعت بيانكم فسرّنا كلامكم، إن تداركتم ما أشرت إليه سيسرّكم فعلنا، وبعد مائة يوم سنقوم باستدعائكم وآنذاك تكون المحاسبة على عملكم ومقابله كلام وربما عمل، وفّقنا الله وإياكم لما فيه الخير والسلام عليكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة راضية التومي.

السيدة راضية التومي

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله،

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة المكلف،

السادة والسيدات أعضاء الحكومة المكلفون،

زملائي، زميلاتي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أقول إن تونس مرت اليوم بفترات صعبة بين استعمار ظالم وحكم جائر ميّز بين الجهات والعباد لتنتهي إلى ثورة جاءتنا بدستور نصّ في فصله الثاني عشر على تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات واستنادا إلى مؤشرات التنمية واعتمادا على مبدإ التمييز الإيجابي وصرخ بحق كل مواطن في الحياة في فصله الثاني والعشرين وفي العيش الكريم في فصله الواحد والعشرين، فعن أي حياة وعن أي عيش كريم نتحدّث في بيئة غير سليمة وفي بيئة خانقة بسبب تركيز صناعات ملوثة للبيئة في بعض المناطق هذه المناطق التي ساهمت في تحريك عجلة الاقتصاد لتتمتّع بعقاب الإهمال والتهميش، والمنطق يقتضي حقها في التمييز الإيجابي اعتمادا على مبدإ التعويض أولا l'indemnisation والمكافأة la récompense.

ثانيا، أتقدم اليوم إلى هذه الحكومة المشكّلة بسؤال: ماذا أعدت في برنامجها لتنقذ قابس وشبيهاتها من معضلة التلوث هذا بالطبع إذا تحدثنا عن الوقاية؟

أما إذا تحدثنا عن العلاج فأتساءل ماذا برمجت لإصلاح المنظومة الصحية لمعالجة ما تسبب فيه التلوث؟ وأحيطها علما بأنه لا بنية تحتية للمؤسسات الصحية ولا موارد بشرية كافية للنهوض بهذا الوضع الصحي المتردي في هذه المناطق.

ثم إذا انتقلنا من جهات همّشت إلى فئات همّشت أذكر المرأة وأخص بالذكر المرأة الريفية التي تضطرّ إلى الانقطاع عن الدراسة لصعوبة الظروف من بعد المدارس وغياب تهيئة الطرقات لتجد نفسها دون تأطير وتضطرّ للعمل بدون ضمانات وتتعرض لجميع أنواع العنف المادي والنفسي ويوجد من يستهين بقدراتها وهي في الأصل تتمتّع بمواهب تستحقّ الإحاطة والعمل على تنميتها وإدماجها لتصبح شخصا فاعلا في المجتمع ومتمتّعا بجميع حقوقه.

وها أنا أتوجه مرة أخرى إلى الحكومة المكلفة لأسألها ماذا أعدّت...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة بسمة الجبالي.

السيدة بسمة الجبالي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية مسائية طيبة لكافة الحضور تحت هذه القبة.

مرة أخرى وبفضل ثورة الحرية والكرامة نرسخ في تونس مبدأ التداول السلمي على السلطة والتعايش والحوار والتوافق وإعلاء مصلحة البلاد على المصالح الحزبية الضيقة وذلك في تتويج لمرحلة تأسيسية رائدة عاشتها بلادنا تمخّضت عنها مؤسسات وهيئات دستورية دائمة، تركز بعضها ومازلنا نعمل على تركيز البعض الآخر.

حضورنا اليوم لمنح الثقة لهاته الحكومة، هاته المؤسسة الدستورية الأساسية في الدولة وهي ثمرة مجهودات سابقة ومساع حثيثة لإنجاح مرحلة الانتقال الديمقراطي في بلادنا التي سعت الثورة المضادة لإجهاضها بكل الوسائل لكن إرادة المضي إلى الأمام تتغلب على قوى الجذب إلى الوراء ولعل تركيبة هاته الحكومة المكلفة التي عرضت علينا بالرغم من هناتها تترجم مفهوم الوحدة الوطنية ولو جزئيا الذي طالما أكدت عليه حركة النهضة في خطابها إيمانا منا بأن تونس تحتاج في هاته المرحلة إلى كل أبنائها وبناتها.

تونس اليوم تعتبر ورشة عمل كبرى وجب تكثيف الجهود وتوحيدها حتى ننجح في الارتقاء بها إلى مصاف البلدان الديمقراطية والمتقدمة وأظن أنه لا يختلف اثنان اليوم في تونس على الوضع الاجتماعي المتردي ونسبة الفقر ونسبة البطالة والفوارق الجهوية والأزمة البيئية وضرورة إحداث إصلاحات جوهرية وهيكلية في عديد القطاعات حتى نحقق مطالب طالما نادى بها الشعب التونسي في كل الجهات.

وهنا أريد أن أندد ببعض المواقف التي تريد أن تقسم التونسيين. فتونس موحدة ولا تريد التقسيم ومتضامنة ومن الصعب تفريقها. فنحن شعب واحد وله دين واحد وثقافة واحدة في تاريخ تونس لم نشهد أية انقسامات ولن نشهدها بإذن الله.

إذن، قلت إن هاته المرحلة هي مرحلة بناء، مرحلة تنزيل دستور الجمهورية الثانية على أرض الواقع، هذا الدستور الذي صادق عليه 200 نائبا من مختلف التوجهات والأحزاب والذين أحييهم من هذا المنبر وأضم صوتي لصوت زميلي بدر الدين عبد الكافي منتظرين منكم لفتة كريمة لزملائنا المؤسسين سيدي رئيس الحكومة المكلف.

عند إلقاء نظرة أولى على شكل وتركيبة هذه الحكومة تمنيت أن تكون في الحقيقة أقلّ عددا وأكثر تمثيلا للشباب والمرأة.

استمعنا سيدي الرئيس، لخطابكم بكل انتباه وكنا اطلعنا على البرنامج المكتوب الذي وزع علينا وإذ نثمّن إضافة نقاط هامة في الخطاب مقارنة بما جاء في البرنامج إلا أننا نستغرب تغييب الحديث أو الإشارة إلى هيئة الحقيقة والكرامة التي ستحقق المحاسبة التي طالما نادى بها الشعب التونسي حتى نتمكن من طي صفحة الماضي المظلم لتونس.

فيما يخص مضمون الوزارات أسجّل ارتياح تخصيصكم وزارة للبيئة وحديثكم عن الأزمة البيئية التي تعيشها بلادنا وهنا ألفت انتباهكم سيدي، وكنتم قد تحدثتم عن إجراءات عاجلة وهيكلية وعن أجل أقصاه عشرة أيام على ما أذكر لوضع رزنامة محددة لكل وزارة، أقول لكم إن الوضع البيئي في جزيرة جربة هو من أولويات إجراءاتكم العاجلة والمستعجلة.

فأرجو منكم إيلاء هذا الملف الأولوية الكبرى نظرا لما يمثله من خطر على صحة المواطن المهددة بانتشار الأوبئة والتي طالما ناضل أهالي الجزيرة لإيجاد حلول جذرية لهذا الملف المتشعب بكل الطرق السلمية المتاحة وحتى أن ثلة من خيرة شباب منطقة صدغيان بالجزيرة زج بهم في السجن منذ أربعة أشهر فقط لأنهم تصدوا لشخص خارج عن القانون حاول استغلال الأرض على ملكهم وحوّلها إلى مصبّ عشوائي.

اليوم في جزيرة جربة هناك غياب تام للدولة وللسلطة، لا نيابة خصوصية ولا كاتب عام بالبلدية ولا إستراتيجية واضحة في هذا الملف ممّا خنق المواطن وجعله يدافع عن أرض لما تمثله من رمزية لذا أطلب من السلطات المعنية إعادة النظر في قضية شباب صدغيان وإنصافهم والقيام بإجراءات عاجلة وسريعة حتى نتمكن من إنقاذ الموسم السياحي وأنتم تعلمون أن الجزيرة وجهة سياحية

عالمية فكيف نطور قطاعا سياحيا في الجزيرة غارقة في النفايات تئن من بنية تحتية متردية وتختنق في غياب مدخل حيوي جراء مشكل "بطحات جربة"، فهي معزولة عن محيطها الخارجي نظرا لعدم وجود قنطرة تستجيب لنسق الحركة المرورية باتجاه الجزيرة.

نقطة أخرى، أريد الإشارة إليها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

انتهت الست دقائق، والكلمة للسيد لخضر بالهوشات.

السيد لخضر بالهوشات

بسم الله والصلاة على رسول الله،

سيدي الرئيس،

زملائي الكرام،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أيها الإخوة والأخوات،

إن المتتبع للمشهد السياسي التونسي بعد 14 جانفي 2011 ليس في حاجة إلى كبير العناء حتى ينتهي إلى قناعة مفادها أن تونس بعد التأسيس الجديد لا بد لها أن تمرّ بمرحلة توافق تهيئ البلاد والعباد إلى مرحلة ديمقراطية مستقرة تقوم على توازن بين السلطة والمعارضة يفرزهما صندوق اقتراع عاكس لإرادة ناخب في تنفيذ برنامج من البرامج التي عرضت عليه.

هاته المعاني النبيلة دفعت حركة النهضة من أجلها الكثير وضحّت من أجلها بالكثير مع شركاء قدموا المصلحة العليا للوطن على حساب المصالح الحزبية.

هذا التوافق الذي لولاه لما وصلنا إلى هذه المرحلة من كتابة الدستور بدءا من إنجاز استحقاق انتخابي ثم تشكيل هذه الحكومة التي نرجو أن تقدم الثوابت التي تجمع الشعب التونسي وتستبعد كل ما من شأنه أن يحدث التفرقة ويخلّ بالتوازن بين الجهات.

نريد أن تكون هذه الحكومة معبرة عن مشاغل شعبنا ومحققة لأهداف ثورته المجيدة ومعتزة بشهدائها الذين بدمائهم سقوا أرض وطننا الطاهرة وسمحوا لكم ولنا أن نكون اليوم هنا.

سيدي الرئيس،

شعبنا الذي كان مثالا في الصبر علينا كنخب سياسية صبر ولا بد أن يجازى وأن يشعر بأن هناك شيئا قد تغير ليس بأسماء الحكومات ووزرائها بل ببرنامج تنموي واضح تعلنه الحكومة وتراعي فيه المناطق المحرومة بتمييز إيجابي نصّ عليه دستورنا لأنها ذات أولوية في تنمية عاجلة تغير من حالها المتردي وأحسب أن ولاية مدنين من بين هذه المناطق إن لم تكن على رأسها لم تنل حظها قبل الثورة وبعدها.

فالوضع عندنا أيها الإخوة والأخوات يقوم على مفارقة عجيبة فمدنين صاحبة أكبر نسبة من البطالة من حاملي الشهائد العليا والذين –بالمناسبة- سينفذون يوم 11 فيفري وقفة احتجاجية لا نهائية، وإلى يومنا هذا لم يلتفت أحد إلى مآسيهم. آن الأوان سيدي رئيس الحكومة، أن تولونهم الأولوية بأن تميزوهم إيجابيا في الانتداب في الوظيفة العمومية لانعدام المؤسسات الصناعية لدينا وأيضا لغير حاملي الشهائد الذين تضاعف عددهم بسبب عدم استقرار الوضع في ليبيا الملجأ الوحيد لكل هؤلاء. أضف إلى ذلك إجراءات العبور التي زادت الطين بلة وسوء المعاملة مع عدم ايلاء المختطفين من الجهة وليد الكسيكسي وبوركاب نفس الأهمية كغيرهم من التونسيين ويعلم الله في أي حال هم الآن كل هذا ولّد احتقانا في بن قردان فالمعبر بالنسبة إليهم هو شريان الحياة الوحيد.

اليوم سيدي الرئيس هناك أكثر من 500 سيارة ليبية عالقة في حسي عمر فقط ولا يمكنها العبور لذلك يجب أن نجد حلولا جذرية تسمح بالعيش الكريم في الجهة.

سيدي الرئيس،

يوجد في ولاية مدنين أطول شريط ساحلي في تونس وهي من أجمل المناطق السياحية وليس لنا ميناء للمياه العميقة ولنا أجمل جزيرة لا يمكن لأحد أن ينكر فضلها على السياحة التونسية فالجزيرة تعاني من مشاكل النفايات والوضع البيئي المتردي الذي يهدد بخطر الأوبئة. سيدي، جهة مدنين تزخر بمخزون كبير جدا من المواد الأولوية وهي تتمتع بموقع جغرافي متميز وطبيعة تحوي السهل والجبل والبحر. وهنا أدعو السيد رئيس الحكومة، أن يزور معتمديتي "بني خداش" "وسيدي مخلوف" وأنا على يقين أنه سيتساءل إن كانتا في تونس أصلا، هي جهات تحت خط الفقر بمسافات كبيرة لكنها ثرية بأهلها الكرام الصابرين الذين غلّبوا مصلحة الوطن على ما تحوي بيوتهم وما يأكل أبناؤهم فلا تحملوا طيبتهم عن ضعف.

سيدي الرئيس،

إنّ ما يؤلمنا في ولاية مدنين وقد قلنا ذلك وسنعيده ولن نتوقف حتى يتحقق ليس لنا قطار إذ توقف في قابس منذ 50 سنة ولم يصل إلى ولاية مدنين.

سيدي الرئيس،

كلية الطب التي أعددنا أرضها ولا نطلب إلا القرار السياسي الجريء وأدعوكم إلى دراسة الملف الذي أعدته الجهة لها وسترون أنه مقنع جدا ومبني على معطيات منطقية تعطي لجهتنا الأولوية.

في باب آخر سيدي الرئيس، عندما يضرب المعلمون والأساتذة، صحيح، من بين مطالبهم ما هو مادي نظرا لوضعهم وإن كنتم لا تصدقون ذلك، فاطلعوا على بطاقات خلاصهم وسوف لن تصدقوا ذلك أيضا. لكن أهم ما يشغلهم هو برنامج تربوي يهمش الناشئة ويجعل كل شيء ضبابي أمامهم، المعلومة والهوية ولا عجب أن نجد المستوى قد تدحرج إلى أضعف حالاته أضف إلى ذلك الإجراءات الأخيرة المتعلقة بمناظرة "السيزيام" مثلا، نعم هي مطلب المربين لكن ليس بهذه الطريقة فتلميذ الكفايات لا يمكن أن نسقط عليه اختبارا من هذا النوع دون تمهيد ودون استشارة أهل المهنة وكذلك القرارات المتعلقة بالبكالوريا.

سيدي رئيس الحكومة،

سيدي وزير التربية،

ليس من العيب أن نتراجع في إجراء خاطئ بل العيب أن نتمادى في الخطإ.

ختاما، سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء،

ستجدون منا كنواب شعب كل المساعدة ما دمتم أوفياء للأهداف ثورتنا، ثورة الحرية والكرامة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الطاهر فضيل.

السيد الطاهر فضيل

شكرا سيدي الرئيس،

زملائي الأفاضل،

السيد رئيس الحكومة المكلف،

السادة الوزراء وأعضاء الحكومة،

بعد الترحيب بوجودكم بيننا وبعد تمسكي بما ورد في مداخلة الزملاء في خصوص الاستحقاقات الوجوبية واللازمة لولاية مدنين في جميع معتمدياتها التسع أريد أن أوجه جملة من الرسائل إلى السيد رئيس الحكومة وتركيبته المحترمة.

أولا، ممّا لا شك فيه أن هاته الحكومة ستحرز على الثقة بحكم تركيبتها وتنوّعها وبحكم أنها تركيبة ذات خماسية الدفع والقيادة وباعتبار أن منح الثقة لا يعدّ في الأصل صكّا على بياض وإنما هو تأشيرة العبور إلى العمل الفعلي وإلى الخروج من دائرة البرنامج والتصوّر إلى دائرة الفعل والإنجاز حتى نطمئن شعبنا بأنه قام فعلا بثورة وأن ثمارها قد بدأت تنضج وأن أجل قطف تلك الثمار قريب منه وهذا يقتضي أن نعود إلى بدايات الاحتجاجات الشعبية التي تفاعلت فأنجزت ثورة لم يقطف شعبنا ثمارها إلى حد الآن وبقي ينتظر.

إن الجهات الداخلية هي الجهات التي عانت فعلا من الحرمان ومن البؤس والفقر والتهميش والإقصاء إلى أمر جعلها أسيرة هذا الوضع بكيفية أصبح متساكنو تلك الجهات يشعرون وكأنهم غير مرتبطين بالمركز باعتبار أن المركز كان محلّ الدفع والقيادة.

فإذا أردنا لتونس ولشعبها أن تخرج من الوضع المتردّي الذي هي عليه إلى وضع أفضل فيجب أن نولي هاته الجهات الأهمية القصوى واللازمة. وهذا الأمر معنية به الحكومة بالاعتماد على نص دستوري باعتبار أن التوطئة هي جزء لا يتجزأ من الدستور إذ تؤكد في فقرته الثالثة صراحة على المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات والعدل بين الجهات وكذلك مفتاح الدخول إلى هاته الجهات والخروج بها من وضعها الآسن لربطها بالمركز، لا بد أن نعتمد كذلك مفتاح القيادة وهو الفصل 12 من الدستور الذي ينص صراحة على أن الدولة تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات استنادا إلى مؤشرات التنمية واعتمادا على مبدإ التمييز الإيجابي هذا المبدأ لا بد للحكومة في جميع أعضائها أن تدرك مضامينه جيدا لأنه إذا لم يستعمل فيما أعدّ له دستورا قد تكون النتائج كارثية وباعتبار أن التمييز الإيجابي لا يعني أن نقدم للجهات حزمة من المشاريع والتي هي في الحقيقة مشاريع كمية وليست نوعية لأنه حين نطلع على المشاريع التي وجهت إلى الجهات نجدها في ولاية مدنين أكثر من 260 مشروعا ولكن في الحقيقة كل هاته المشاريع مجملة لا تساوي مشروعا حقيقيا من حيث القيمة المالية وبالتالي لا ينبغي أن نعيد الكرة مرة ثانية بأن نتحدث أن الدولة والحكومة تعمل على النهوض بالجهات الداخلية وهي في الحقيقة تعدّد المشاريع على مستوى العدد وليس على مستوى الكيف وبالتالي لا بد من التفكير في المشاريع الحقيقية التي تكون فيها طاقة تشغيلية حقيقية والتي فعلا تساعد أهالينا على الاستقرار في جهاتهم الداخلية ولا نعود إلى ظاهرة النزوح من الأطراف إلى الداخل.

كذلك مسألة التميز الإيجابي فيما يتعلق بالتنمية وبالاستثمار، ينبغي أن نتحدث عن الكيف...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

انتهي، الكلمة للسيد أيمن علوي.

السيد أيمن علوي

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المكلف،

السادة أعضاء الحكومة المقترحون،

بعيدا عمّا كنت أسمعه من خطابات الوحدة المقدسة وخطابات العشق الفياض لتونس ولشعبها ولفقرائها فإن الشعب التونسي لم يعد يصدق هذا الخطاب فقد أصبح لديه وعي سياسي، فبقدر ما كره السياسة والسياسيين في فترة ما صار لديه وعي سياسي ويعلم أننا بصدد القيام بالسياسة ويريد أن يفهم قياداتنا وبرامجنا ويميزها عن بعضها ولذلك نريد في هذا الشأن إبداء بعض الملاحظات في علاقة بالحكومة وتركيبتها.

أولا على المستوى البرلماني لجأت هذه الحكومة إلى الوصفة الأسهل والحل الذي كان مريحا في نسبة كبيرة بالنسبة إليها وهو التوجه إلى الكتلتين البرلمانيتين الأغلبيتين.

على مستوى التركيبة الحزبية، خلنا نحن في الجبهة الشعبية أن الأزمة الاقتصادية والواقع الاقتصادي والاجتماعي التونسي عاد بالكثير من الأشخاص والأحزاب إلى رشدها وسمعنا في الفترة الأخيرة حديثا عن أن البعض أصبح ديمقراطيا واجتماعيا وأن المسألة الاجتماعية مطروحة بشدة ولكن للأسف على مستوى التركيبة الحزبية لهذه الحكومة نرى اليوم حكومة يمينية بامتياز كان لأصحاب المال والأعمال ولأصحاب الملفات المراد طمسها الكلمة العليا.

ثانيا على المستوى الأخلاقي، هذه الحكومة بينت الخدعة الكبرى التي خدع بها الشعب التونسي فلطالما قدم له في الانتخابات خطاب عن مشروع مجتمعي واقتصادي واجتماعي يكون بديلا ونقيضا عن الذي عاشته تونس بعد ثلاث سنوات من المسار الثوري، وإذا بنا نجد اليوم هذا الحديث "المغشوش" والمزيف عن الوحدة المقدسة ونجد أنفسنا إزاء حكومة يمينية بامتياز وأقول يمينية حتى نوضّح التوصيف السياسي أمام الشعب التونسي وأن نتعوّد على هذه التوصيفات على الأقل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد رياض المؤخر.

السيد رياض المؤخر

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس الحكومة المكلف،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي وزملائي الأفاضل،

هذه هي المرة الرابعة منذ الثورة التي يتقدم فيها رئيس حكومة لنيل ثقة هذا المجلس وتمتعنا في كل مرة بخطاب يخال إلينا بعد سماعه أن تونس ستصبح "سويسرا" وأنها ستكون قريبا وجهة لهجرة الأوروبيين والأمريكيين والصينيين وسكان بلاد "الهند

والسند"، وهذا لأننا كنا نفتقر إلى أرقام دقيقة في كل خطاب لهذا كنت أتمنى سيدي رئيس الحكومة أن تمدنا بثلاثة برامج " Trois actions" واضحة لكل محور تطرقتم إليه حتى يمكننا وللملاحظين والشعب التونسي أن يقيم موضوعيا عمل حكومتكم.

وبالرغم من أنني أنتمي إلى حزب داعم لهذه الحكومة إلا أننا آلينا أن نكون أكثر شدة مع أنفسنا من معارضينا لذا اسمحوا لي بأن أتقدم ببعض الملاحظات:

أولا، تفاعلت ايجابيا مع كلمتكم فيما يخص المشكل الأمني ولعلّ تحملكم مسؤولية وزارة الداخلية بعد أن فككها سلفكم وأربكها خلفكم يجعلني أثق في قدرتكم على إحكام معالجة المشكل الأمني ومقاومة الإرهاب. ولكن هناك نقطة لم تتطرقوا إليها وهي مشكلة حرّاس الغابات وهم يمثلون حلقة في مقاومة الإرهاب وخاصة في مناطق الحدود الغربية وهي مناطق فيها غابات كثيفة.

ثانيا، فيما يخص التصدي للتجارة الموازية يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الاقتصاد الغير مهيكل يمثل اليوم 40% من الاقتصاد الوطني. ونعتبر أن الوسائل الموظفة لمقاومته سواء بالرقابة البوليسية أو الديوانية والجبائية غير كافية لذلك يجب اتخاذ إجراءات تدعيمية كتخفيض الجباية والأداءات القمرقية وبعث المناطق الحرة في المناطق الحدودية وهذا من شأنه أن يشجع على إدماج الاقتصاد الموازي وسيوفّر موارد إضافية لميزانية الدولة.

ثالثا، تكلّمتم عن حملة وطنية للنظافة هذا ما قاله بالضبط لنا السيد المهدي جمعة ولكنه فشل في هذا لأنه من الواضح أن المشكلة تتطلب أكثر من حملة ولو كان الأمر كذلك لشاركنا نحن النواب جميعا والشعب التونسي وتطوعنا لرفع الفضلات لكنّ الحل يكمن في إرساء سياسة لتقليص النفايات وتدعيم مسارات جمع النفايات ونقلها ورسكلتها ومعالجتها وإتلافها بالإضافة إلى خلق مصبات جديدة تكون مراقبة.

رابعا، تحدثتم عن إنجاز المشاريع العمومية وعن معالجة الإشكاليات والتعطيلات وقد لاحظنا أن نسبة الإنجاز للمشاريع العمومية لم تتعدى 40% في جميع الحكومات لأن هناك مشاكل هيكلية وتعقيدات إدارية إضافة إلى الإشكالات العقارية، فما هو الجهاز والهيكل الذي ستحدثونه حتى يتمّ تحسين نسق الإنجاز؟

خامسا، سيدي رئيس الحكومة لم تتطرقوا في خطابكم إلى مشكلة العجز الطاقي وتعرفون أنه بدون طاقة لا يمكننا أن نتكلم عن تنمية ولا عن تطوير في الإنتاج، فما هي سياستكم لتوفير الطاقة؟ وخاصة أن هناك مشروع قانون يتعلق بالطاقات المتجددة فما هو موقفكم من هذا القانون؟ وفي انتظار تحسين إنتاج الطاقة المتجددة والذي يتطلب سنوات عديدة هل سيتمّ فتح الحوار حول موضوع استغلال غاز "الشيست"؟

سادسا، سيدي رئيس الحكومة إن منظومة التربية والتعليم تتطلّب إصلاحات هيكلية حتى يصبح التعليم تنافسيا وناجعا ويغذي روح المواطنة حيث وجب على المنظومة التعليمية مراجعة دورها الذي طالما اقتصر على منح الشهائد في غياب النوعية والتي أصبحت غالبا غير قادرة على تمكين حاملي الشهائد من فرص العمل، وكان ذلك ناتجا عن تواتر التحويرات المتسرّعة التي شهدها قانون التوجيه الدراسي خلال سنة 2002 ونظام الـ "LMD" في التعليم العالي، حيث أصبح نظام التعليم التونسي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

انتهى الوقت، الكلمة للسيد إبراهيم بنسعيد.

السيد إبراهيم بنسعيد

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

بعد الترحيب بأعضاء الحكومة المقترحة أقول إننا تابعنا سرد السيد رئيس الحكومة المكلف لبرنامج حكومته فلم نلاحظ ما يشير إلى إرادة حقيقية للإصلاح بل كان سردا عاما لم يتعرض إلى المشاكل الكبرى، كالتفاوت الجهوي والبطالة وانهيار المقدرة الشرائية والملف العقاري والتربية والتعليم حيث اكتفى بإشارات ولمحات بسيطة منها مثلا حملة النظافة التي يمكنها أن تكون في برنامج بلدية أو مدرسة أو معهد ليقوم بها وليس في برنامج حكومة.

فالمشاكل الكبرى كما قلت لم يقع ذكرها في هذا البرنامج خاصة مسألة التربية فنحن ننتظر منذ سنوات في هذا القطاع إصلاحا حقيقيا فالتربية هي الخزان الذي يوفر لنا كافة الكفاءات في مختلف المجالات. ففي السنوات الأخيرة لاحظ كل الشعب التونسي أن مستوى خريجي المدرسة التونسية بصدد التراجع سنويا وأنّ هناك سكوتا مطبقا عن إيجاد حلول لهذا القطاع.

كما أن وضعية المربين أصبحت في آخر السلم الاجتماعي وهي وضعية تعيسة جدا وخاصة الوضعية المادية والاجتماعية للمربين، فكيف يمكن لمربين بهذه الوضعية أن يكوّنوا أجيالا قادرة على أن تضمن مستقبل البلاد هذا بالإضافة إلى العنف في الوسط المدرسي؟

بالنسبة إلى التعليم العالي فالمشكلة أعمق وكلّنا يعلم أنه منذ خمس أسابيع كان هناك إضراب متواصل لطلبة الهندسة وسط تعتيم إعلامي كبير جدا، لماذا؟ لأن المضربين بكل بساطة هم أبناء الشعب المفقر وأصبحت المدارس الخاصة تفتح كل سنة وتكون الفرصة وأي أن خريجي المدرسة الخاصة يوازون خريجي التعليم العام.

في النهاية، يدعو حزب المؤتمر من أجل الجمهورية مجلس نواب الشعب والحكومة إلى العدول عن القرض الرقاعي الذي تحصلت عليه حكومة المهدي جمعة مؤخرا لأننا نرى أنه لا موجب له كذلك الشروط المجحفة التي حفت به والتي تمس باستقلالية القرار الوطني ومستقبل البلاد في السنوات المقبلة ومع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، حضرات الأخوات والإخوة نشكركم على المثابرة، والحضور وعلى المساهمات الدسمة والشيقة ونكتفي اليوم بهذا المقدار ونعود غدا إلى مواصلة النقاش فيكون اجتماعنا على الساعة العاشرة صباحا.

رفع الجلسة

رفعت الجلسة وتصبحون على خير.

(كانت الساعة الثامنة وخمسا وثلاثين دقيقة ليلا)

مداولات المجلس الوطني التأسيسي

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : "**مداولات المجلس الوطني التأسيسي**" يقع :

بمصلحة أرشيف القوانين
والمكتبة والوثائق
مجلس النواب (باردو)
الهاتف 71.157.000

. ثمن العدد الواحد : **دينار واحد**

. الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :

بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة التسبقات
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس النواب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري بمجلس النواب ".